

کتابخانه تصنیف سید کاظم علی حسینی آبادی

آدم ۱۶

نمبر و حشده

۲۴۲۸۳

۲۴۲۸۳

تاریخ و حشده ۱۵۱۵ سنه ۱۲۷۶

نام کتاب الا حکام فی اصول الاحکام الجزئیات

فمن کتاب

الخصور

نمبر کتاب فم مذکور

۲۵۲

الْحِكْمَةُ وَالْإِيمَانُ

لِلْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ حَزْرَمٍ الْأَنْدَلُسِيِّ الْإِطَالِيَّيْنِ

عَنْ بَعْضِ صَاحِبِ الْعُضِيَّةِ

أَخِي مُحَمَّدٍ شَيْخَاكَ

٤١ ص ٤١

مَكْتَبَةُ الْخَطَّابِيَّةِ

لَا صَحْفًا مِثْلَهُ إِلَّا مَحْتَضَرًا مِنْ أَحْسَنِ الْأَحْسَنِ

سَامِعٌ مِنْ عَمَلِ الْمَرْبُورِ

الجزء الثالث

الطبعة الاولى سنة ١٣٤٦ هـ

(تنبيه) ستقدم خاصة الى المشتركين بهذا السفر الجليل : ترجمه واحية عم
حياة المؤلف تقع في رهاء ٦٠ صفحة ، وفهرس تحليليا يشمل على مواضيع
الكتاب ومسائله مع الاستقصاء ، وآخر في أسماء رحاله موضوعا على الطور
الحديث وسيكونا في حرة واف

الداشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني عشر

في الأوامر والنواهي الواردة في القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والأخذ بظاهرها وحملها على الوجوب والنهي وبطلان قول من صرف شيئاً من ذلك إلى التأويل أو التراخي أو الندب أو الوقف بلا برهان ولا دليل.

قال أبو محمد: الذي يُهم من الأمر، أن الأمر أراد أن يكون ما أمر به وألزم الأمور ذلك الأمر. وقال بعض الحنفيين، وبعض المالكيين، وبعض الشافعيين: أن أوامر القرآن والسنة ونواهيها على الوقف، حتى يقوم دليل على حملها: إما على وجوب في العمل أو في التحريم، وإما على ندب، وإما على إباحة، وإما على كراهة. وذهب قوم من النواصب إلى ذكرنا، وجميع أصحاب الظاهر إلى القول: بأن كل ذلك على الوجوب في التحريم أو العمل، حتى يقوم دليل على صرف شيء من ذلك إلى ندب أو كراهة أو إباحة، فيسير إليه.

قال علي، وهذا هو الذي لا يخور غيره، ونحن نشاء الله تعالى أن نرد ما اعترض به المخالفون، وبطلان شغبهم بالبراهين الصحيحة، ثم يدركون على صحة ما ذهبوا إليه. وبالله تعالى التوفيق.

قال علي: فعمدة مأموتها أن قالوا: لو كان هذا الأمر، وهو الإباحة لم يوجد أبداً إلا كذلك، لكن لم وجدنا إلا خلاف ذلك، وهو الإباحة، والندب أو الإباحة، ووجدنا نواهي بلا خلاف، وكذا الأمر، وهو الإباحة،

وجب أن لا تصرف الالفاظ الى بعض ما تحتمله من المعاني دون بعض إلا بدليل .
 قالوا . والفاظ الأوامر عندما من الالفاظ المشتركة التي لا تختص بمعنى واحد
 لسكها عنزة غير ورحل ولون وعين ، فان قولك : رجل ، ليس هو فان يوقع
 على المعنوية ، أولى منه أن يوقع على جملة الخراد . وقولك : غير ، ليس بان
 يوقع على الخمار ، أولى من أن يوقع على العظام الذي في القدم . وقولك : عين
 ليس بان يوقع على عين المطر ، أولى من ان يوقع على عين الماء . وقولك : لون
 ليس بان يوقع على الحرارة ، أولى من أن يوقع على البياض . فكذلك قول القائل
 اعمل ، لما وحد راء به المذهب ، ووحد يرد به الايجاب ، لم يكن انما هو على
 الايجاب أولى من انما هو على المذهب إذا بدليل

فان على هذا شغب وسد . . . فانما قول . الله تعالى رقيق : ان
 ليس . يسمى من عرب أو حسم اسماء من به . . . من به من لا شيء
 لا يعبر الله به ، وانما الله به الخوص به مرد . . . فلهذا ورد له ، و . لم
 يمان ذلك . . . انما هذا . ولعلنا حذرت الله تعالى . . . ومدد له به على
 : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان ربه له من لهم » . ولو . يكن لكل
 معنى اسم . . . لم يصح البيان أبداً ، لأن تحايظ المعاني هو الاشتغال بنفسه
 فاذن الأصل ما ذكرنا بصروية العمل . . . بعض القرآن . . . وحينما في اللغة أشياء
 . . . ذكر . من اسماء تقع على معان شتى . . . ووحدها أيضاً أسماء . . . من كل اسم
 منها عسماه . . . و . . . دالة . . . هو الاقرب لا الاشكال . . . لم
 أن يرم الاصل الذي هو اختصاص كل معنى باسمه دون ان يشركه فيه غيره
 حتى اصبح عندما ان هذا الاسم مرتب . . . هذه زيادة . . . وانما لم لا يقع به
 بيان . . . فيضاب به . . . حينئذ من غيره

فان على . . . ولدى شهوره الاوامر من الأسماء مشتركة التي ذكرنا ، مثل
 لون وير ورحل . . . وسد سرورية . . . وذلك ان المحجب دا حطه . . . يحبر ما

عن رجل أوعى لون ، أو أيمرنا بأمر ما في ذلك ، فممكن أن نحمل خبره وأمره على كل ما يقتضيه ما ذكر . مثل أن يقول : لا تأكلوا عيرا ، فيجتنب كل ما يقع عليه اسم عير ، وإن اختلفت أنواعه . وكذلك قوله تعالى : « انظروا إلى ثمره إذا أثمر » . كان ذلك واقعا على كل ثمر وإن اختلفت أنواعه ، وكذلك قول القائل : الهواء لالون له . فقد اتنى بذلك عنه البياض والحمرة والسواد والخضرة والصفرة ، فالمائدة بالخطاب بهذه الأسماء قائمة . والتسامم ممكن ، وحملها على ما يقتضيه حائر حسن . إلا أن يقوم دليل على تخصيص بعض ما تحتها فيصار إليه ، وهذا غير ممكن في الأوامر التي أرادوا أن يشهوها بالأسماء التي ذكرنا ، لأنه إذا قيل لنا : افعلوا ، وكان هذا اللفظ ممكنا أن يراد به الأفعال ، وممكن أن يراد به اللدب أو الإباحة ، فلا سبيل في بنية الطبيعة إلى حملها على كل الوحوه التي ذكرنا إذ ممتنع بالضرورة أن يكون الشيء ملزما ولا بد ، ومباحا تركه في وقت واحد لسان واحد ، هذا محال لا يمكن ولا يقدر عليه ، فبطل تشبيههم وصح أن الأمر لو كان كما ذكرنا كان غير مندور على الائتمار له أبدا ، ولو كان ذلك لسطل الأمر كله ضرورة . وإذا قد صح ورود الأمر من الله عز وجل ، وصح التحاطب بالأوامر في الله بين الناس ، علمنا أنه لا يجوز أن يحاطبنا تعالى بما لا سبيل إلى الائتمار له ، وبالمحالات التي لا تقدر عليها . وصح أن الأمر مراد به معنى يختص بلفظه وبنيته ، وليس ذلك إلا كون ما حوطب به المأمور والله تعالى التوفيق

قال علي . وأما الذي ذكرنا من أنهم قد وحدوا أوامر مع هذا اللدب فصدقوا . والوجه في ذلك ، أننا قد وحدنا في اللغة اللغات نقلت عن معبودها وعن موضوعها في اللسان ، وعلقت على أشياء أخرى ، فعل ذلك خالق اللغة وأهلها الذي رتبها كيف شاء عروجل ، أو فعل في ذلك بعض أهل اللغة من العرب ، أو فعل ذلك مصطلحان فيما بينها . كما نقل تعالى اسم الصلاة عن موضوعها

في اللغة، عن الدعاء (١) الى استقبال الكعبة ووقوف وركوع وسجود وحلوس
لصفات محدودة لا تتعدى ، وكما نقل تعالى اسم الصيام عن الوقوف الى امتناع
الاكل والشرب والوطء في أيام معلومة ، وكما نقل اسم الكفر عن التغطية الى
أقوال محدودة ونيات معلومة . فاذ قد وجدنا ذلك لمسا اذا قام دليل على أن
لفظاً ما قد نقل عن موضوعه من اللغة ورتب في مكان آخر أن يعتقد ذلك .
وأما ما لم يتم دليل على نقله فلا سبيل الى احواله عن مكانه البتة ، وقد قال
بعض المعسدين للحقائق ، المتكلمين بما لا يعقل : ليس هذا نقلاً ، انما النقل
مالم يجز أن يبقى على ما نقل عنه

قال على وهذا تحكم لا يعرفه اهل اللغة ، بل كل حال احييت فقد تنقل
حكمها عما كان عليه . والاسم اذا وقع على معنى ما فوقعه الله تعالى أيضا على
معنى آخر ، فقد نقله عن حكم الوقوع على معنى واحد الى حكم الوقوع على
معنيين ، وأيسر فلسفاً محارهم في لفظ العمل ، واء' بردن اللمطة كات تقع
في اللغة على معنى ما فأوقعت أيضا على غير ذلك

قال على ثم نقول لهم : يلزمكم ان صححتم دليلكم الذي ذكرتم ، أنكم
قد وجدتم آيات كثيرة ، وأحاديث كثيرة مسوحات لا يحل العمل بها ، أن
توقعوا في كل آية ، وفي كل حديث ، لاحتمال كل شيء منها في نفسه أن
يكون مسوخا ، كاحتمال كل أمر في نفسه أن يكون ندبا . فان الترمم ذلك كسرتم
وخرجتم عن الاسلام ، وان أبيتتم التزامه أصتم وكستم قد اطلتم دليلكم
في انه لما وجدت أوامر معماها البدب وح التوقف عن جميع الاوامر حتى

(١) الصلاة بمعنى الدعاء محار مشهور وأما حقيقتها فاهامشتقة من الصلاة
وهو عرق متصل بالظهر يمد منه عرقان في الوركين فاداركم المصلي المحنى
صلواه وهو الذي حققه ابو على الفارسي وابو حيان وغيرهما الطر شرحا على
التحقيق لابن الخوري . مسألة ٨٥

يصح أنها إما إيجاب أو نذب

قال علي : وليس بين ما ألزمناهم من التوقف عن كل آية وحديث من اجل وجودهم آيات منسوخة واحاديث منسوخات ، وبين ما ألزموا من التوقف عن كل امر من اجل وجودهم اوامر معها المذب - فرق البتة ، بل هو ذلك بعينه . لسا نقول : انه مثله ، بل نقول : ان المعنى في ذلك واحد . وبيان ذلك : أن المنسوخ هو الذي لا يلزم ان يستعمل ، أولا يجوز أن يستعمل . والمدبوب اليه هو الذي لا يلزم فرضا ان يستعمل أيضا ، وقد اجمعا في سقوط وجوب الاستعمال اجتماعا مساويا ، وانه افتراقا في ان المدبوب اليه مباح استعماله ، والمنسوخ ليس مباحا استعماله في بعض الاحوال فقط . فمصل تمويههم - والله تعالى الوفيق - باقراره أنه ليس من اجل وجودها المطا مصروفة عن مواضعها في اللغة ، يجوز أن يوقف في سائر الاطراف أن تكون مصروفة عن مواضعها ، فقد اطل الاستدلال لدى ارادوا بحقيقته والله تعالى الوفيق

وأیضا : فان لفظة « أو » ولفظة « إن شئت » ، مفهوم منها التحجير بالا خلاف ما ومهم ومن جميع أهل اللغة وقد سمعنا اعلی يقول : « من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » . وسمعنا اعلی يقول : « من كونا حجارة أو حديدًا » . ووجدنا الدليل البرهاني مدقم على حروح ه بن الآيين عن التحجير الى معنى آخر ، فيلزم على دليلهم الماسد أن لا يحملوا لفظة « أو » ولا لفظة « ان شئت » ابدا على التحجير ، لأنه يقال لهم كما قالوا لو دنت لفظة أو وان شئت على التحجير لكنت متى وجدت لم تكرر إلا ليدبره ، وحدث لعير التحجير في عدة مواضع اطل أن تكون للتحجير

قال علي وفي هذا اطل الكلام كاه ، واطل التبدل وفهم الحقائق والشرائع كلها والعلوم كلها ، لانه لا قول إلا وعد يوحد ودواعي تهر ماته في اللغة ، إما على المحار أو لاتفاق من المتحاطبين ، وهو رجب من اجل ذلك أن

يبطل حمل الاسماء على معانيها التي رقت لها في اللغة لبطل كل ما ذكرنا ، وكفى
فساداً بكل قول ادى الى ابطال الحقائق . وبالله تعالى التوفيق

قال علي : فان قالوا : انا لم نوافقكم على ان لفظ الأمر موضوعه في اللغة
الوجوب فيلزم ما أنزموهنا ، وانما قلنا : انه ليس موضوعه في اللغة للوجوب
دون الندب ، ولا للندب دون الوجوب

قال علي فنقول وبالله تعالى التوفيق : قد اطلنا في كلامنا هذا حوار وقوع
لفظ الأمر على الوجوب وعلى الندب معا ، وفرقنا بين ذلك وبين وقوع الالفاظ
المشتركة مثل لون وغير على معان شتى ، ويبا أن ذلك حائر ممكن موجود ،
وأن وقوع لفظ الأمر على الوجوب وعلى الندب معا محال ممتنع لا سبيل اليه ،
ولا يتشكل في العقل البتة فصيح ضرورة ان لفظ الامر موضوع في أصل
اللغة : إما للوجوب فقط — ثم تقل بدليل كما ذكرنا في بعض المواضع الى الندب —
أو الى غير الوجوب من سائر المعاني التي سببها ان شاء الله تعالى . وأما انه
موضوع في أصل اللغة للندب خاصة ، أو لمعنى مامن سائر المعاني التي قد وردت
بلفظ الامر ثم تقل الى الوجوب بدليل ، فهذا هو الذي يتشكل في العقل
وأما احتمال وقوع لفظة الامر على الندب والوجوب معا في وقت واحد ، فهذا
باطل لانه يوجب أن ورود الامر لاحقيقة له أصلاً ، ولانه معنى البتة وهذا
احتمق من قول السوفسطائية ، وهذا الذي أردنا أن نبين حالته . وقد صح
والحمد لله

ولا بد لكم من المصير الى احد الخبرين ضرورة . إما ان تقولوا : لفظ
الأمر موضوع للوجوب في اللغة ، حتى يصح دليل ينقله الى غير الوجوب ، وهذا
قولنا . وإما ان تقولوا : لفظ الأمر موضوع لغير الوجوب في اللغة ، حتى يصح
دليل ينقله الى الوجوب . فان قلتم ذلك ، سهل أمركم بقول وحير محول الله وقوته
وحسبنا أن قد قلنا كما نلطف الله عن مكان الشغب على الجهال ، وذلك ان قول

القائل : الاوامر كلها على غير الوجوب حتى يصح دليل نقلها الى الوجوب ،
دحول في عظيمتين : إحداها : خرق الاجماع ، فما قال بهذا أحد قط . وانما
شغب من شغب بالوقف ، وما قدمنا إبطاله من احتمال الأمرين . والثانية :
إبطال فائدة العقل ، لانه يصير حينئذ قائلاً ان الموضوع في اللغة من لفظة
افعل لا تفعل ان شئت ، وهذا خلاف فهم جميع أهل اللغات ، لان الثابت في
فطرة العقل أن النهي عن الشيء غير الامر به ، وكفى . مع ان الاجماع على
ترك هذا القول كاف عن تكلف دليل

وبرهان ضروري : وهو أنه ان كانت لفظة افعل موضوعة لغير الايجاب
الا بدليل يخرجها الى الايجاب ، وكانت أيضاً لفظة لا تفعل موضوعة لغير
التحريم ، الا بدليل يخرجها الى التحريم ، وكان كلتا اللفظتين معطى . افعل ان
شئت أو لا تفعل ان شئت ، فقد صار ولا بد المفهوم من لا تفعل هو المفهوم من
افعل ، وهذا لا يقوله ذو مسكة عقل

قال على قالوا : ونأى شئ يدل الأمر على انه على الوجوب أبدسه أم بدليه ؟
فان قلتم : بنفسه ، ففي ذلك احتملا ، وان كان بدليه فاداً لم يدل هو فدليه
أخرى أن لا يدل

قال على . وهذا شغب فاسد ضعيف جداً ، تعلموا اليه من مهمل مطلي
الحقائق ، فاهم قد سألونا بهذا السؤال نفسه . فقالوا : ما دلت عندكم ان
الاشياء حق ؟ أنا نفسها وفيها احتملا ، أم غيرها فلا شئ في العلم يوجب من غير
الاشياء الموحودة ، وليس غير الاشياء إلا لا شئ ، فاداً لم يدل الشئ على
حقيقة نفسه فلا شئ أخرى ان لا يدل وتعلق أيضاً بهذا السؤال . يطلبوا دلائل
العقل ، فقالوا : نأى شئ علمتم صحة ما دل عليه العقل ؟ أم اعتدل أم غير العقل ؟
ونحو هذا من الهديان كثير ، وهؤلاء القوم في شعبة من ضرائق معطى الحقائق ،
ومطلي مدركات العقل .

ونعكس عليهم سؤا لهم هذا السخيف الذى صححوه - فهو لارم لهم لالنا -
إذ لم بصححه. وتقول لهم : بأى شىء يدل الامر على انه على الووف ، أبغضه أم
بدليله ؟ فان قلتم بنفسه فى ذلك احتلفنا . وان كان بدليله ، فاذا لم يدل هو
فدليله أخرى ان لا يدل . فمن احمق استدلالا بمن دليله عائد عليه ، وهادم
لقوله ! واعماهم قوم لا يحققون شيئا ، اعماهم فى سبيل التشغيب على الصعفاء
وما يحدعون الا أنفسهم

والجواب عن هذا السؤال السخيف وبالله تعالى التوفيق انا قد اخبرنا - فيما
حلا وفي سائر كتبنا - باننا مضطرون الى معرفة ان الأشياء حقائق ، وانها
موجودة على حسب ما هي عليه ، وان لا يدري أحد كيف وقع له ذلك. وبينا
أن هذه المعرفة - التى اضطربنا اليها ، وحلقها البارئ تعالى فى أنفسنا فى أول
اوقات فهمنا بعد تركيبها فى الحسد - هي اصل لتمييز الحقائق من المواقف ،
وهي عنصر لكل معرفة . وانما عرفنا ايجاب الاوامر سدهة العمل ، وبالتمييز
الموضوعين فينا ، لنعرف بها الأشياء على ما هي عليه . فعلمنا ان الحجر صليب (١)
وان الماء سيال فى طبعه ، وان انتقل الى الجمود فى بعض احواله ، وان قول
القائل فلان احمق ، دم . وان قوله فلان عاقل ، مدح . وان الأمر عنصر
من عناصر الكلام التى هي حر ودعاء واستفهام وأمر . فلما استقر فى النفس
ان ارادة الأمر أن يفعل المأمور ما يأمره به ، معنى قائم فى النفوس لم يكن
له بد من عبارة يقع بها التفاهم . وعلمنا ذلك أيضا بخصوص سبب كرها فى تمام
ابطال ما شغفتم به . ان شاء الله تعالى ، وبالله تأييد وإياه نستعين

هذا كل ما احسب به القائلون بالوقف ولا مزيد ، فقد اطلما بالبرهان
الضرورى ، بتوفيق الله تعالى وتعليمه لا إله الا هو . إلا ان ان المساب المالكي
أتى بعظيمة فلمما التبيه عليها ان شاء الله تعالى وذلك انه قال : ان من

(١) فى اللسان : « صلب الشىء صلاة فهو صليب و صلب »

الدليل على ان الأوامر على الوقف ، قول الله تعالى مخبراً عن أهل اللغة الذين هم العرب « ومنهم من يستمع إليك حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا » . قال : فلو كانت الأوامر على الوجوب ، والالفاظ على العموم ، لما كان لسؤالهم عما قاله عليه السلام معنى . إذ لو فهم الوجوب والعموم من نفس اللفظ لكان سؤالهم فاسداً

قال علي : لا يشبه هذا القول احتجاج مسلم ، لأن الله تعالى حكى هذا الاعتراض عن قوم منافقين كفار ، لم ير من فعلهم ، ولا سؤالهم . وانما حكى الله عز وجل ذلك عنهم مسكراً عليهم ، وقد قال تعالى : « اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » . فاحر لعالي ان طاهر القرآن وتلاوته تكفى ، وان ذلك يجب قبوله على ظاهره حين وروده ، هذا نص الآية المذكورة ، ووصية الله تعالى التي لا محتمل غير ماد كرها . ولا أعجب من احتجاج من يدعى انه مسلم في اسقاطه ايحى طاعة الله عز وجل ، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بكلام قوم كفار منافقين مستهزئين بآيات الله عز وجل . وما نعرف لهذا الاحتجاج مثلاً في الشعة والمطاعة ، الا قول اسمعيل بن اسحاق في كتابه في « الخمس » وهو كتاب مشهور معلوم ، ولما عليه فيه رد هكنا عواره فيه ، وفصحاء بحول الله وقوته . فانه قال في الكتاب المذكور . لو كان ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم صناديد قريش . من عتائم هوارن ، إثر يوم حنين . من نصيبه من خمس الخمس ، كما قال الشافعي ما قالت الانصار في ذلك ، ولا قال ذو الخويصرة ما قال قال علي : من أضل ممن يحتج بكلام ذي الخويصرة ويتخذ ذا الخويصرة وليحة من دون الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ويجعل انكار كافر مشرك شرحاق الله هجور لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، حجة على المؤمنين القائلين : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اعطى من أعطى من نصيبه الذي فوص الله تعالى أمر داليه ، لا بما جعله الله عز وجل لأتوام مسمين معروفين اللهم

أنا نبرا اليك من هذا الكلام ، ومن كثر مذهب قاد الى الاحتجاج بانكار ذي
 الخويصرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونقول المنافقين : « ما ذا قال آنفا »
 ونحن نقول قول انصاف . إذ قد اقتدى ابن المتاب بالقائلين إذ خرجوا
 من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد اسمعوا اليه ، ثم قالوا لا هل
 العلم « ما ذا قال آنفا » . وتبرأنا نحن منهم ومن مثل سؤالهم ، واقتديا نحن بالدين
 قالوا « سمعنا واطعنا » . فله ما احتار ، وله ان شاء الله تعالى ما أعطى الله
 للدين اقتدى بهم ، اذ قال عز وجل يعقب حكاية قولهم « ما ذا قال آنفا »
 : « أولئك الدين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم » . ونحن راجون
 أن يعطينا الله تعالى عنه وطوله ، ما أعطى من اقتديا بهم في قولهم « سمعنا
 واطعنا » اذ يقول تعالى : « اما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله
 ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا واطعنا وأولئك هم المفلحون » . ولعمري فليعلم
 الحاهل - المعترض باقوال المنافقين المشركين على كلام الله تعالى ، وكلام رسوله
 صلى الله عليه وسلم - ، أن قول الدين قالوا للذين أوتوا العلم ما ذا قال آنفا ، لا معنى
 لسؤالهم هذا ، ولا يعقل سؤالهم ، لأنه سؤال محزون فاسد الدين ماعون .
 وشغب بعضهم بقول الله تعالى « وادخلتم قاصطادا » و « إذا قضيت
 الصلاة فانتشروا في الارض » قالوا : وهذا الباحة بلا شك ، فقل : يجب
 عليكم اذا احتججتم بهذا أن تقولوا . ان جميع الأوامر على الدب ، حتى يقوم
 دليل على الوحوب ، وهذا ليس قولهم واما هاتان الآيتان فاما حرجنا عن
 الوحوب الى الباحة ، نرهان : أما التصيد ، فان النبي صلى الله عليه وسلم حل
 بالطواف ، ليت واحدا الى مي ولم يصطد فصيح انه ليس فرصا بهذا النص
 الآخر وأما : « اذا قضيت الصلاة فانتشروا » . فان عبد الله بن ربيع قال * ثنا
 عمر بن عبد الملك ثنا ابن الاعرابي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا القعقي ثنا مالك
 عن أنس الزناد عن الاعرج عن أنس هريرة . ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : الملائكة تصلي على احدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه ، ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم ارحمه .

قال أبو محمد : فمدبها الى القعود في مصلاها بعد الصلاة ، فصيح بذلك أن الانتشار بعد الصلاة إباحة ، فمن جاءنا في شيء من الأمر برهان ينقله عن الفرض الى السبب ، وعن التحريم إلى الكراهة ، صرنا إليه . وأما بالدعوى الكاذبة المحيلة للقرآن والسنن عن موضوعها ، فعاد الله من ذلك

واحتج على بعضهم بالخبر الثالث من طريق أس : أن رجلا اتهم بأم ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر النبي عليه السلام على بن أبي طالب أن يقتله ، فأثاه فوحده في ركي (١) يترد ، فأمره بالخروج ، فلما خرج ، فإذا به محبوس لا ذكر له فتركه ، وعاد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره . وزاد بعض من لا يوثق به في هذا الخبر ، أن عليا قال له يا رسول الله ، أنفذ لأمر كالكسكة (٢) المحماة ، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب . فقال له : بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب . وقد ذكر هذا اللفظ أيضا في خبر بعثه عليه السلام عاليا الى حيدر . وكلاهما لا يصح أصلا ، بل هما زياداتا كذب ، لم يرو قط من طريق فيها حير . ويلزم من صحيحها أن يسقط من الصلاة ثلاث صلوات ، أو من كل صلاة ركعة إن رأى ذلك أصلح ، أو ينقل صوم رمضان إلى الربيع رفقا بالناس ، إذ الشاهد يرى ما لا يرى الغائب ، وإن يريد في الحدود والركاة ، أو ينقص منها . وهذا كفر صريح . فبطل التعلق بهذا اللفظ الموضوع

وكذلك ما روى أنه عليه السلام : أمر أبا بكر وعمر ، نقل دى الخويصرة فرحما . وقال أحدهما : يا رسول الله وحدثه ساحدا . وقال الآخر : وحدثه راكعا . فهو حر كاذب ، لم يأت قط من طريق فيها حير (٣) . وأما

(١) بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد الياء حسن للركية وهي الدر أصله من ركوت أي حمرت (٢) السكة هما . الحديد (٣) بل الثابت في صحيح

أمره عليه السلام بقتل ذلك الانسان ، فيخرج على أحد وجهين : إما انه شهد عند النبي عليه السلام بذلك قوم عدول في الظاهر ، منافقون في الباطن كاذبون ، بأنهم سمعوه يفر بذلك ، فوجب عليه القتل لأذاه النبي صلى الله عليه وسلم ، فمضج الله كذبهم . وإما انه تعالى أوحى اليه بالامر بقتله ، وقد علم تعالى انه سينسخ ذلك الأمر بظهار براءته وكذب الناقل . وكلا الأمرين وجه صحيح ، وبالله تعالى التوفيق

قال علي : فإذا قد ذكرنا كل ما شغبوا به ، فلنذكر ان شاء الله تعالى الراهين المصححة ان الأمر كلها على الوجوب ، والنواهي كلها على التحريم الا ما حرج منها بدليل . ونقول قبل ذلك : انما الحألى القول بالوقف ، وتعلق بهذه الموارد ، وسلك في هذه المصايق من هر شعاع الحق عقله ، والتع (١) نور الله تعالى بصر قلبه ، وارتبك في غيه . ناصراً لما قد ألقاه من الأقوال الفاسدة ، وطمعاً في اطعام مالا يهبط من صياء الحق وانما التزموا ذلك في مسائل يسيرة ، ثم تناقصوا فأوجبوا أحكاماً كثيرة ، فرضوا نفس الأمر ، مما قد خالفهم فيها غيرهم ، وفعلت كل طائفة منهم مثل ما فعلت الاخرى

قال أبو محمد : فاول ذلك أنه لا يعقل أحد من أهل كل لغة أى لغة كانت من لفظة افعل أو اللفظة التى يعبر بها فى كل لغة عن معنى افعل ، ولا يعبر بها أحد لا تفعل (٢) ولا يعقل أحد من لفظة لا تفعل ، أو مما يعبر به عن معنى : لا تفعل ، ولا يعبر بها أحد افعل . ومدعى هذا على الانساب وأهلها فى أسوأ من حال الكهان . وقد قال تعالى : « قل الخراصون » .

مسلم أن عمر استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قتله (١) فى اللسان : « السمع الشئ احلسه . وألمع بالشئ ذهب به يقال ألمعت بالشئ اذا احتلسته واحتضنته بسرعة » فمعناها واحدهما وأحد هو أحد الشئ سريعاً كأنه حلقة (٢) فى الاصل « يعقل » وهو خطأ

قال علي : ويقال لهم : بأي شيء تعرفون ان في الأمر شيئاً على الوجوب مما تقرون فيه انه واجب . فأجابوا عن ذلك بجوابين ، احدهما . ان قال بعضهم : نعرف ان الأمر على الوجوب اذا اقترن معه وعيد . وقال بعضهم : لسنا نجد دلائل الوجوب ، وهي أشياء تقترب بالأوامر التي يراد بها الايجاب ، ولسنا نقدر على العبارة عنها

قال علي : أما هؤلاء فقد اقرؤا بالانقطاع ، وبالعجز عن بيان مذهبهم . واداك كان شيء لا يقدر على بيانه ، فاليقين ان العجز عن نصره أوجد . وليس يعجز أحده لسان ، وليس له حياء ولا ورع ، عن ان يدعي ما شاء . فاذا سئل عن دليل قوله وبيانه ؟ قال : اني لا اقدر على بيانه ، ولكنه شيء معلوم اذا وجد عرف

قال علي : ولما نحن يحور عليه هذا الهديان ، ولكننا نقول لمن قال هذا : صف لنا حال نفسك في معرفتك ما عرفت انه واجب . فان عجزت عن ذلك بان كذبك وادعاءك الباطل ، لأن كل واحد يدعي حالا يستدل بها على حقيقة ليست من أوائل المعارف ، فهو مimir لتلك الحال . وإلا فهو مدّع للماثل قال أبو محمد : ويقال لمن قال . يُعرف ان الأمر على الوجوب اذا اقترن به وعيد اعلم أن الوعيد من الله عز وجل ، قد اقترن بجميع أوامر نبيه صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم » . فاقترن التحذير من الفتن والعذاب ، بكل من خالف عن أمره عليه السلام

قال علي واعترض بعضهم في ذلك بان قال . لما صح أن في أوامره عليه السلام ، ما لا يصيب مخالفه عذاب اليم ، وهو كل أمر كان معناه التدب ، علمنا ان الوعيد المحذّر منه إنما هو فيما كان من الأوامر معناه الوجوب فقط وأن هذه الآية لا توجب كون جميع أوامره فرضاً ، واداك كان ذلك ، فقد

بطل أن يكون حجة في حمل الأمر على الوجوب

قال علي : فيقال له وبالله تعالى التوفيق : ان ما خرج من الأمر عن استحقاق العذاب المنصوص في الآية على تركه ، بخروجه الى معنى الندب ، انما هو مستثنى من جملة ما جاءت الآية به ، بمنزلة المنسوخ الخارج عن الوجوب ، فلا يسطر ذلك بقاء سائر الشريعة على الاستعمال . وكذلك خروج ما خرج بدليله الى الندب ليس بمبطل بقاء ما لا دليل على انه ندب على استحقاق العذاب على تركه ، إلا أن الوعيد قد حصل مقروننا بالأمر كلها ، إلا ما جاء نص أو إجماع متيقن مقول الى النبي صلى الله عليه وسلم بانه لا وعيد عليه ، لانه غير واجب ولا يسقط شيء من كلام الله تعالى إلا ما أسقطه وحى له تعالى آخر فقط * ثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحاق اللحى عن العريزي عن السجاني ثنا محمد بن سنان ثنا فليح ثنا هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل امتي يدخلون الجنة الا من أوى ، قالوا : يا رسول الله ومن يأوى ؟ قال من اطاعني دخل الجنة ، ومن عصاني فقد أوى

قال علي : يسئل من قال ان الأمر لا يحمل على الوجوب الا بدليل . مامضى المصيبة ، فلا بد له من أن يقول : هي ترك المأمور أن يفعل ما أمره به الأمر ، ماد لا بد من ذلك . فمن استجار ترك ما أمره به الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله ورسوله ، ومن عصاهما فقد ضل ضلالا بعيدا واستحق النار ، وأن لا يدخل الجنة ، بنص كلام الله وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى . « ومن يعص الله ورسوله فان له اجر جهنم خالدين فيها أبدا » . قال علي : ولا عصيان اعظم من أن يقول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم . افعل - أمرا - كذا ، فيقول المأمور : لا افعل إلا إن شئت أو افعل ، ومباح لي ان أترك ما أمرتني به . أو يقول الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم . لا تفعل - أمرا - كذا ، فيقول : انا افعل إن شئت أو افعله ، ومباح

لي أن أفعل ما يمتني عنه

قال علي : ما يعرف أحد من العصيان غير هذا ، والحجة على هؤلاء القوم
أين في العقول بيانا ، واقرب مأ حداً منها على المشركين . لان المشركين لا يقرون
بوجوب طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وانما الكلام معهم
في اثبات ذلك . وهؤلاء يقرون بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه
وسلم ، ثم يقولون لنا : لا طيع ، وليس الاثمار لها بواجب الا بدليل غير
نفس أمرها . نعود بالله من الخذلان ، ومن التماذي على الباطل بعد وضوحه
واحتج بعضهم بما ثما المهلب عن ابن مناس عن ابن مسرور عن يونس بن
عبد الأعلى عن ابن وهب احبرني حرير (١) بن حارم عن سليمان الاعمش . قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطيت القرآن على سبعة أحرف ، لكل حرف
مها ظهر واطن . وبه * الى ابن وهب احبرني خالد بن حميد عن يحيى بن أبي أسيد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن القرآن دلول ذو وجوه ، فاتقوا
يدله (٢) وكثرة وجوهه * وبه الى ابن وهب ابا مسلمة بن علي عن هشام عن
الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قد كر حديثا ، ود كر فيه
القرآن وفيه : - وما منه آية إلا ولها طهر واطن ، وما فيه حرف إلا وله حد ،
ولكل حد مطلع

قال علي : هذه كلها مرسلات لا تقوم بها حجة اصلا ، ولو صحت لما كان
لهم في شيء منها حجة توجه من الوجوه . لأنه لو كان كما ذكرنا لكل آية طهر
وبطن ، لكما لا سبيل لما الى علم البطن منها بطن ، ولا بقول قائل ، لكن

(١) في الاصل « جريح » وهو خطأ

(٢) في هامش رقم ١٣ : الدل بالصم ضد العز ومنه دليل ، والدل

بالكسر خلاف الصعوبة ومنه دلول اه قلت . ويعهم من اللسان والقاموس ان
ضد العز بالضم فقط وضد الصعوبة يحور فيه الضم والكسر

ببيان النبي صلى الله عليه وسلم الذي أمره الله تعالى بأن يبين للناس ما نزل إليهم .
 فان أوجدونا بيانا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنقل الآية عن ظاهرها الى
 باطن مآصرنا اليه طائعين . وان لم يوجدونا بيانا عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
 فليس احد أولى بالتأويل . في باطن ما تحتمله تلك الآية . من آخر تأويل أيضا .
 ومن الباطل المحال أن يكون للآية باطن لا يبييه النبي صلى الله عليه وسلم ،
 لانه كان يكون حينئذ لم يبلغ كما امر ، وهذا لا يقوله مسلم ، فبطل ما طنوه .
 وقد اقتت الاحاديث الصحاح تحمل كل كلام على ظاهره كما * ثنا عبد الله
 ابن ربيع السيمي قال ثنا محمد بن معاوية المرواني عن احمد بن شعيب النسائي
 ثنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا أبو هشام . واسمه المغيرة بن سلمة الخزومي
 بصري ثقة « قال علي » وأما ما به . أيضا عبد الله بن يوسف بن نامي عن احمد بن
 فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن احمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن
 الحجاج حدثني رهير بن حرب ثنا يزيد بن هرون « قال علي » . واللفظ لفظ
 المغيرة . قال المغيرة ويريد * ثنا الربيع بن مسلم ثنا محمد بن زياد عن أبي هريرة
 قال . حطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس (١) فقال . ان الله تعالى
 قد فرص عليكم الحج ، فقام رجل فقال : أي كل عام (٢) ؟ فسكت عنه ،
 حتى اعاده ثلاثا . فقال : لو قلت نعم لو جئت ، ولو وحت ما قمت بها ، دروني
 ما تركتكم ما عا هلك من كان قبلكم بكثرة سؤا لهم واختلافهم على انبيائهم ، فادا
 امرتكم بالشئ فخذوا منه (٣) ما استطعتم ، وادا نهيتكم عن شئ فاحتنبوه .
 وقد روى أيضا من طرق صحاح الى الرهري عن أبي سنان (٤) عن ابن عباس عن

(١) زيادة من النسائي (٢) في النسائي . « فقال رجل . في كل عام » بحذف
 « فقام » وم حذف همزة الاستفهام (٣) في النسائي « فخذوا به » (٤) في الاصل
 « عن سنان بن أبي سنان » وهو خطأ فان الحديث في سنن النسائي « عن ابن
 شهاب . هو الرهري . عن أبي سنان الدؤلي عن ابن عباس » والرهري يروي
 (٢ - لث)

النبي صلى الله عليه وسلم . وقد روى امر النبي صلى الله عليه وسلم - بان تفعل
مما أمر به ما تستطيع وان محتب ما هي عنه من طريق أبي هريرة مسندا
الى النبي صلى الله عليه وسلم - أبو سلمة بن عبدالرحمن ، وسعيد بن المسيب ،
وابوصالح ، والاعرج ، وهام بن منبه ، ومحمد بن زياد ، كلهم عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم . رواه عن هام معمر ، ورواه عن الاعرج أبو الزناد
ورواه عن أبي صالح الاعمش ، ورواه عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة
الزهري ، ورواه عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مسندا أيضا شعبه ، والربيع
ابن مسلم ، ورواه عن ذكرنا الثقات الاكار

قال علي : فين عليه السلام في هذا الحديث يبا لا اشكال فيه ، ان كل ما
أمر به فهو واجب ، حتى لو لم يقدر عليه . وهذا معنى قوله تعالى : « ولو
شاء الله لأعنتكم » ولكنه تعالى رفع عما الخرج ورحمنا ، فأمر على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم كما تسمع ، ان ما أمر به عليه السلام فواجب أن يعمل
به حيث انتهت الاستطاعة ، وانه لا يسقط من ذلك إلا ما عجزت عنه الاستطاعة
فقط . وان ما هي عليه السلام عنه فواجب احسانه * ثنا عبدالله بن يوسف
- بالسند المذكور إلى مسلم - . قال ثنا عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي ثنا أبو علي
الحسين ثنا مالك بن أنس عن أبي الزبير المكي ان أبا الطفيل عامر بن واثلة
أخبره ان معاذ بن جبل أخبره . قال : حرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم . عام عروة تبوك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انكم سأتون
غدا إن شاء الله عين تبوك ، وانكم ان تأتوها حتى يصحى النهار ، فمن جاءها
مكم فلا يمسه من ماء شيئا حتى آتى قال خشاها وقد سمعنا اليها رحلان ،
والعين مثل الشراك (١) تنض شئ من ماء قال فسألها رسول الله صلى الله عليه

عن سنان وعن أبي سنان يريد من أمية الدؤلى . وسنان لم أحد له رواية عن
ابن عباس أما أنه أبو سنان فهو يروى عنه (١) الشراك . نكسر الشين سير

وسلم هل مستما من مائها شيئاً ، قالا : نعم ! فسبها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال لهما ما شاء الله أن يقول . ثم ذكر باقي الحديث ، وفيه الآية في نعتان الماء بركته صلى الله عليه وسلم

قال علي : فهدان استحقا السب من النبي صلى الله عليه وسلم ، بخلافهما بهيه في مس الماء ، ولم يكن هذا لك وعيد متقدم . فثبت أن امره على الوجود كله إلا ما حصه نص ، ولولا أهمما تركا واجبا ما استحقا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبه إلى مسلم * ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة ثنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر . قال . لما توفي عبد الله بن أبي بن سلول فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه ، وقام عمر فقال : يا رسول الله أتصلي عليه وقد هلك الله أن تصلي عليه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعما خيرني الله تعالى فقال : « استعمر لهم أو لا يستعمر لهم ان استعمر لهم سبعين مرة فلي يعمر الله لهم » وسأريد على السبعين (١) قال : انه موافق ، فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر الله عز وجل : « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره »

قال علي في هذا الحديث بيان كاف في حمل كل شيء على ظاهره ، حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم اللفظ الوارد « ناو » على التحجير ، فلما جاء النهي المحرد حملة على الوجود . وصح بهذا أن لفظ الامر والنهي غير لفظ التحجير والبدب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بلغة العرب التي بها خاطبه ربه تعالى

فان قال قائل فما كان مراد الله بالتحجير ، الذي حملة رسول الله صلى الله

العمل وتنص بفتح الباء وكسر الباء وتشديد الصاد أي سبل قليلا قليلا (١) في مسلم طبعة بولاق « وسأريده على سبعين » وفي طبعة القسطنطينية « وسأريد على سبعين »

عليه وسلم على التخيير ، وبذكره تعالى السبعين مرة . أتقولون : انه أراد
تعالى ما قال عمر بن الخطاب من ان لا يصلى عليهم ، ولا يستغفر لهم ، ثم
نزلت الآية الاخرى مبينة ؟

الجواب : اما وبالله تعالى التوفيق لا نقول ذلك ، ولا يسوغ لمسلم ان
يقوله ، ولا نقول . ان عمر ولا أحداً من ولد آدم صلى الله عليه وسلم فهم عن
الله تعالى شيئاً لم يهيمه عنه نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهذا القول عندنا
كسر محرد . وبرهان ذلك ان الله تعالى لو لم يرض صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم على عبد الله بن أبى ، لما أقره عليها ، ولا رل الوحي عليه لمعه كما بهاه
بعد تمام صلاته عليه أن يصلى على غيره منهم . فصح ان قول عمر كان اجتهداً
منه أراد به الخير فاحطاً فيه ، وأصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . واجر
عمر في ذلك أجراً واحداً ، لكما نقول : انه عز وجل خير نبيه صلى الله عليه
وسلم في ذلك على الحقيقة ، فكان مما حاله صلى الله عليه وسلم أن يستغفر
لهم ما لم يبه عن ذلك

وأما ذكر السبعين ، فليس في الاقتصار عليه ايحاب ان المغفرة تقع لهم
بما راد على السبعين ، ولا فيه أيضاً مع من وقوع المغفرة لهم بما راد على
السبعين . الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طمع ورحا ان راد على السبعين
أن يعمر لهم ، ولم يحقق ان المغفرة تكون بالزيادة ، وهذا هو نفس قولنا لعيه
ولما أعلمه الله تعالى بما كان في علمه عز وجل ، ولم يكن أعلمه قبل ذلك به ،
علمه حينئذ بنيه صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن علم قبل رول المبع من الاستغفار
لهم بالت انما راد على السبعين غير مقبول ، فدعا دعاء راح لم ييأس من
المغفرة ، ولا أيقن بها ، وهذا بين في لمط الحديث وبالله تعالى التوفيق *

وقد سألت بريرة البى صلى الله عليه وسلم ، إذا قال لها : لو راحته (١)

(١) في البخارى « لو راحته » قال ابن حجر . كذا في الاصول عمشة

يعنى النبي صلى الله عليه وسلم زوجها مغيثا - فقالت: اقامرنى يا رسول الله ، قال : لا ! اما أشفع ؛ ففرق صلى الله عليه وسلم كما ترى بين امره وشفاعته ، فثبت ان الشفاعة لا توجب على أحد فعل ما شفع فيه عليه السلام ، وان أمره بخلاف ذلك ، وليس فيه إلا الإيجاب فقط

وقال الله عز وجل : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تعمل فما بلغت رسالته »

قال على : فى هذه الآية بيان حلى رافع لكل شك ، فى ان من لم يفعل ما امر به فقد عصى ، لانه تعالى بين أن نبيه صلى الله عليه وسلم إن لم يبلغ كما امر ، فلم يفعل ما امر به . ولا معنى لهذا الخبر وهذا التقدم ، إلا ان خلاف الأمر معصية لا موافقة ، والله تعالى التوفيق . وهم يقرون على انفسهم أنهم لا يفعلون ما امروا به حتى يأمرهم أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى

وقال تعالى . « يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون ، ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون » . فصيح انه لم يرد تعالى ما الاقرار وحده الا مع العمل بما أمرنا معه . وقال تعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قصى الله ورسوله أمراً أن تكون (١) لهم الحيرة من أمرهم ، ومن يعص الله ورسوله فقد صلا مبيها »

قال على (٢) الحكم بهذه الآية ولم يسق للشك محال ، لأن الدب تحيير ، وقد صرح ان كل امر لله ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا احيار فيه لأحد ، وإذا لطل الاحتيار فقد لزم الوحوب ضرورة ، لأن الاحتيار اما هو فى الدب والاباحة الدين لنا فيهما الحيرة، إن شئنا فعليا ، وإن شئنا لم

واحدة ووقع فى رواية ابن ماجة « لورا حنتيه » ثبات تحتاييه ساكنة بعد المشاة وهى اعمى ضعيفة اه (١) هكذا فى الاصل فى الموصعين بالتاء وهى قراءة ناعم وان كثير وغيرهما (٢) فى نسخة « فاستنح » ولم ير لها وحها .

فعل ، فابطل الله عز وجل الاختيار في كل أمر يرد من عند نبيه صلى الله عليه وسلم ، وثبت بذلك الوجوب والقرض في جميع أوامرها ، ثم لم يدعها تعالى في شك من القسم الثالث وهو الترك ، فقال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالاً مبيناً »

قال على : وليس يقابل الأمر الوارد إلا بأحد ثلاثة أوجه ، لا رابع لها ، لعلم ذلك بضرورة الطبيعة ، وببديهية العقل إما الوجوب وهو دولاء ، وإما البدب والتحجير في فعل أو ترك ، وقد أطل الله عز وجل هذا لوحه في قوله تعالى « أن تكون لهم الخيرة من أمرهم » . وإما الترك وهو المعصية ، فأحذر تعالى أن من فعل ذلك فقد ضلّ ضلّالاً مبيناً فارتفع الاشكال جملة ، ولطل كل شعب يأتون به

وقال تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » فنص تعالى على توبيخ من لم يكتف بالتلاوة ، وهذا هو الحكم بالطاهر ، وخطر الانتقال إلى التأويل . وقال تعالى . « ورنّا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء » . وقال تعالى . « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . فصح أن لا بيان إلا نص القرآن ، ونص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قالوا : فاكم تحملون كثير أمس أو امره تعالى على التحجير والبدب ، فقد نصت هذا الحكم . قيل لهم والله تعالى التوفيق : ما فعلنا ما تقولون من النص ، لأننا إنما حملنا ما حملنا منها على التحجير ، بأمر الله تعالى حملناه أيضاً على وحيه ، فإذا نص ربنا عز وجل في أمر قد أسره على أننا . إن شئنا فعلنا وإن شئنا تركنا ، فقد أوجب علينا قبول هذا النص على ظاهره ضرورة ، فلم محرج عن أصلنا ولم يكن لنا حيرة في صرفه إلى الوجوب فأحد طرفيه دون الآخر فقط ، كما أنه تعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم إذا اقتصر المخاطب لنا مهما على لفظ لا تحجير معه ، فلا حيرة لنا في صرفه عن أمره الذي اقتصر عليه ، فكل أمر مفرد فواحد علينا جملة على

انمراده ، وكل امر بتخير فواجب عليها حمله على التحير ، فالقبول فرض علينا لما يرد من الالفاظ على طواهرها ، ولا حيرة لنا في شئ من ذلك ، والاجماع اداصح على حمل آية أو خبر على التحير ، فقد أيقنا ان اصل الاجماع توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحملنا ذلك التوقيف ايضاً على الوجوب ، فلم نقض قولنا بحمد الله تعالى

قال علي : أفلا يستحي أن يتكلم في الدين من يسمع كلام الله تعالى في قسمة الصدقات يقول : « انما الصدقات للمقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » . فيقول : ليس ذلك فريضة ، وحائز للامام أن يصرفها الى ما يرى من وجوه البر ، أو الى بعض هذه الاصناف . ثم يأتي الى قول ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على كل حراً وعبد ، ذكر أو أنثى ، صغيراً أو كبير ، صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير . فيقول : ليس صدقة الفطر فريضة ، ولا الشعير ولا التمر فيها ايضاً فرصاً ، ولا مستحباً ، بل البر الذي لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم أفضل . ثم يأتي الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صلى ههنا معاً ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو بهاراً فقد أدرك ، فقال : لا تخير في ذلك ، والمرص الوقوف ليلاً ولا بد . والا بطل الحج .

ويقول في قول الله تعالى : « امضوا اليها وتركوا قائلها » انه يهيم منه ان حطة الجمعة فرض تطل الصلاة بتركها .

وان ذكره تعالى للاعتكاف بعدد كره لحكم الصيام ، موحى أن يكون الصوم في الاعتكاف فرصاً لا يحزى الاعتكاف الا به . أي يكون في عكس الحقائق ومجاهرة العقول المهمة للغة العربية ومحالمة القرآن والسنة أكثر من هذا ؟ وقال تعالى « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا ، فان توليتم فاعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين » .

قال على: فهذا المظن الوعيد بقوله تعالى «واحدروا» مقرونا بمحاثة الطاعة فأخبرنا تعالى أن ترك الطاعة تول. ولا تركاً (١) للطاعة أكثر ممن يستجيز أن يترك ما أمر به أو يفعل ما نهى عنه.

وقال تعالى: «الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر». فصح بالنص كما ترى. أن كل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو معروف وكل ما نهى عنه فهو منكر عن المعروف، فبين تعالى أن كل من نهى عما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو منافق. وكل من قال في قوله تعالى: افعل، فقال هو، لا تفعل ان شئت، فقد أباح تركه والنهي عنه نصاً.

وقال تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون». وقال تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم العاسقون».

قال على: ومن أحرار لنفسه ترك العمل بما أنزل الله فهو عاسق ظالم بنص القرآن ونص تسمية الله عز وجل له. فقد نصصنا كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم في إيجاب أوامرهما ونواهيهما فرصاً، وبطل بذلك قول من قال: إنها على الدب أو الوقف.

قال على: وقد فرق قوم بين أوامر الله عز وجل، وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم. وهذا بين الفساد فقد أسكر الله تعالى ذلك بقوله: «من يطع الرسول فقد أطاع الله». وإن العجب ليكثر من الخنثيين والمالكين الذين يجعلون الخطية يوم الجمعة فرصاً، فإذا سئلوا عن الرهان في ذلك قالوا قول الله عز وجل: «وإذا رأوا تجارة أو لهواً انصوا إليها وتركوا قائماً».

قال على: وما ندري ماذا تأدى إليهم في هذا اللفظ من إيجاب الخطية. ويقولون إن الصيام في الاعتكاف فرص، فإذا سئلوا عن رهان ذلك قالوا:

(١) كذا بالأصل وعليه علامة الصحة وهو حائز

ذكر الله تعالى الاعتكاف إثر ذكر الصيام . وعلى هذا فكل شريعة ففرص
أن لا تتم الا بضم كل شريعة في القرآن إليها . فلاح لمن لم يصل . ولا
صلاة لمن أظفر في رمضان . ولا نكاح لمن لم يقسط في اليتامى ، فيفسخ نكاحه
مع امرأته لأن الله تعالى عطف السكاح على أمر اليتامى . فقال تعالى : « وان
حفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . لأنها
كلها معطوف لبعضها على بعض

ثم قالوا في قوله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله » . ليست العمرة فرصا ،
وقد عطفها تعالى على الحج عطفاً شركها به معه في الاتمام ولم يعطف الاعتكاف
على الصيام ، ولا الصيام على الاعتكاف ، وإنما عطف الهى عن المباشرة في حال
الاعتكاف على أحكام الصيام ، عطف حملة على حملة ، لا عطف اشتراك

ثم قالوا . في قوله تعالى في قصة الخمس « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن
الله خمسته وللرسول ولدى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم ءامتم
بالله وما أئرنأعلى عدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان » . الآية فقالوا ليس هذا
فرصا ، وللامام أن يصع الخمس حيث رأى من مصالح المسلمين ، هذا
وهم يسمعون الله تعالى يقول في قصة الخمس على من سعى « إن كنتم
ءامتم بالله وما أئرنأعلى عدنا » . وقالوا في آية الصدقات وقد قال تعالى في
آخرها « فريضة من الله » . فقالوا . ليست فريضة لهؤلاء . فمن أصل ممن
جعل الحطة والصيام في الاعتكاف فرصا ، ولم يأت به أمر ولا بد ، وأسقط
إيجاب ما سماه الله تعالى فريضه ، وقال فيه « إن كنتم ءامتم بالله »

وأما المال كيون فاهم احتجوا في عتق الأخ بملكه أخوه ، بقوله تعالى :
« انى لا أملك إلا نفسى وأخى » . وما عقل قط دول وحب عتق الأخ
من هذه الآية ، كما لم يعقل وحب صلاة الطهر منها ، وأسقطوا البقة على
الوارث بأرائهم . وقد قال تعالى « وعلى المولود له ررقيهن وكسوتهن

بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتصار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك . ففرقوا بين مضارة الوالد بولده ، فأوجبوا فيها النفقة وبين مضارة الوارث بموروثه ، فلم يوجبوا فيها النفقة . وقد سوى الله عز وجل بينهما تسوية واحدة ، ولا صرّا (١) في التمييز والعقل ، أعظم من ترك الوارث بموروثه يسأل أو يموت حوفاً ، وهو ذو مال يغنيه ويفصل عنه . وحالوا في ذلك حكم عمر بن الخطاب وعمله .

وقال المالكيون : أمره تعالى بالمكتابة بدب ، وأمره باتيانهم من مال الله الذي آتاهم بدب ، وأمره بالمتعة بدب ، ثم قالوا قوله تعالى : « وذروا البيع » فرص فلو تدبروا هذه الفصائح التي يطلقون ، لكان أولى بهم من معارضة أوامر الله تعالى ، وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم ، بهذين لا يطرده بل يتناقضون فيه في كل حين . ثمرة يقولون في بعض الأوامر ليست فرصاً ، فإذا قيل لهم : قد أمر الله تعالى بها . قالوا : الأوامر موقوفة ، ولا يحمل على المرض الا بدليل . ومرة يوحسون الأوامر فرصاً بلا دليل ولا قرينة إلا الحكم والتقليد فقط . والله تعالى التوفيق

قال علي وأما المواقفون لهم على الوقف من أصحاب الشافعي ، فاهم يقولون : ان لم يجد دليلاً على أن الأمر على البدب ، أمصيباً للأوامر على الوحوب

قال علي وهذا ترك مسهم لقولهم بالوقف ، لأنهم راحعون الى امضاء الأوامر على الوحوب بمجرد ما لا قرينة ، اذا عدموا دليلاً على البدب قال علي وهذا قولنا بنسبه ، ولم يحالهم في أن الأمر اذا جاء نص أو اجماع على أنه بدب ، فواحداً يصار الى أنه بدب . وانما خالصهم في الوقف فقط قال علي . وسألهم ألهذا الوقف عاية ؟ فان حدوا حداً كلموا عليه

الرهان ولا سبيل اليه . فان لم يحدوا فيه حداً ، صار مدة العمر ، فمطل العمل بشئ من الأوامر ، وهذا يؤدي الى ابطال الشريعة .

وقد احتج عليهم بعض من يقول بقولنا ممن سلف . فقال لو كان الأمر لا يعلم بلفظه انه على الوحوب ، لكان لا يخلو من أن يعلم المراد فيه ، إما بأمر آخر ، أو شئ يستخرج من الأمر . وكلا الأمرين فلا بد من الرجوع فيه الى أمر ، فالكلام في الأمر الثاني كالكلام في الأمر الاول ، وهذا لا الى غاية . فعلى هذا لا يثبت وحبو أمر أنداء .

وقالوا أيضاً محتجين على أهل الوقف : المعصية في اللغة هي مخالفة الأمر والطاعة هي معية الأمر . وقال الله تعالى « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا حالداً فيها » . وقال تعالى « وما أرسلنا من رسول الا ليطاع نادى الله » . فثبت الوحوب في الأوامر ضرورة ، محكم الله تعالى فالأمر على من تركها .

قال على ويقال لمن قال بالوقف . ماذا تصنع إن وجدت أوامر واردة من الله تعالى ، ومن رسوله صلى الله عليه وسلم حالية من قرينة بالجملة . ولا دليل هناك يدل على أنها فرض ، ولا على أنها بدد ، فلا بد من أحد ثلاثة أوجه إما أن يقف انداء ، وفي هذا ترك استعمال أوامر الله تعالى وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو نفسه ترك الديانة . أو يحمل ذلك على البدد فيجمع وجهين ، أحدهما القول بلا دليل ، والثاني . استحارة مخالفة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بلا رهان أو يحمل ذلك على الفرض وهذا قولنا ، وفي ذلك ترك لمدهمه وأحد بالأوامر فرضاً بنفس لفظها دون قرينة . وبالله تعالى التوفيق

قال على : فان تعلقوا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم نبي قريظة لا يصلين أحد العصر الا في نبي قريظة ، فصلى قوم العصر

قلها ، وقالوا : لم يرد هذا ما . وصلاها آخرون بعد العتمة فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يعنف واحدة من الطائفتين .

قال علي : هذا لاحجة لهم فيه أيضا ، ولو شغب (١) بهذا الحديث من يرى الحق في القولين المختلفين لكان أدخل في الشغب مع أنه لاحجة لهم فيه أيضا . فاما احتجاج من حمل الأمر على غير الوحوب ، فلا حجة لهم فيه . لأنه قد كان تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في وقت العصر أنه مذيير يد ظل الشيء على مثله إلى أن تصفر الشمس ، وأن مؤخرها إلى الصبرة بغير عذر يفعل فعل المفاقيين ، فاقترن على الصحابة في ذلك اليوم أمران واردان ، واجب أن يغلب أحدهما على الآخر ضرورة ، فأحدث إحدى الطائفتين بالأمر المتقدم ، وأحدث الطائفة الأخرى بالأمر المؤخر ، إلا أن كل واحدة من الطائفتين حملت الأمر الذي أخذت به على الفرص والوحوب ، وغلبته على الأمر الثاني . وقد ذكرنا هذا النوع من الأحاديث فيما حلا ، وبيننا كيفية العمل في ذلك ، ولو أننا حاصرون يوم نبى قريظة لما صلينا العصر إلا فيها ولو بعد نصف الليل ، على ما قد بينا في رتبة العمل في جميع الأحاديث التي طأرها الاختلاف ، وهي في الحقيقة متفقة من الأحد بالرائد ، ومن استشاء الأقل معاني من الأكثر معاني . وقد جمع هذان الحديثان كلا الوحيين معا وأمره عليه السلام في ذلك اليوم بأن لا يصلي صلاة العصر إلا في بي قريظة ، أمر خاص في صلاة واحدة ، من يوم واحد في الدهر فقط . وكان ذلك مستثنى من عموم أمره بأن يصلي كل عصر ، من كل يوم في الأبد ، مد يخرج وقت الظهر إلى أن تصفر الشمس أو ما لم تغب للمصطر حاشي يوم عرفة

وايضا : فان أمره عليه السلام بأن لا يصلي العصر من ذلك اليوم إلا في

(١) رقم ١١ قال أبو محمد هذا لاحجة لهم فيه أيضا فاما احتجاج من يرى الحق في القولين لكان أدخل في الشغب ، على أنه لاحجة لهم فيه أيضا واما الخ

بنى قريظة ، شريعة زائدة ، وأمر وارء بحلاف الحكم السالف ، وبحلاف معهود الاصل فى حكم صلاة العصر قبل ذلك اليوم ولعده . فواجب طاعة ذلك الأمر الحادث ، والشرع الطارىء ، لما قدما من الراءين على وجوب القول لكل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى . وكان أمره بان لا يصلى العصر فى ذلك اليوم الا فى بنى قريظة ، كقوله ليلة يوم البحر فى الحج - وقد ذكر بصلاة المغرب - فقال عليه السلام - الصلاة أمامك ، فكان ذلك عند جميع المسلمين ناقلا لوقت المغرب فى تلك الليلة خاصة فى الحج خاصة ، فى ذلك المكان خاصة ، عن وقتها المعهود الى وقت آخر . ولا فرق بين ورود ما أمر به فى العصر يوم بنى قريظة ، وفى المغرب ليلة المزدلفة ، وهذا بين لمن تأمله . قال أبو محمد : وأما ان احتج بهذا الحديث من يرى الحق فى القولين المحتملين ، وقال . ترك السى صلى الله عليه وسلم أن يعصف كل واحدة من الطائفتين ، دليل على أن كل واحدة منهما مصيبة .

قيل له والله تعالى الوفيق : لا دليل فيه على ما ذكرت ولكنه دليل واضح على أن احدى الطائفتين مصيبة مأحورة أخرى ، والأخرى مجتهدة مأحورة أجراً واحداً ، معذورة فى حطها بالاحتهاء ، لائها لم تعتمد المعصية وقد قال عز وجل : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به » . وقال عليه السلام : لكل امرئ ماوى . وكلا الطائفتين بوء الخير وقد نص عليه السلام على أن الحاكم اذا اجتهد فأخطأ فله أجر ، وكل مسكلم فى مسألة شرعية ممن له أن يتكلم على الوحه الذى أمر به من الاستدلال الذى لا يشوبه تقليد ولا هوى ، فهو حاكم فى تلك المسألة . لأنه موجب فيها حكماً ، وكل موحد حكماً فهو حاكم ، وهو داخل فى استحلاب الأمر بالحديث المذكور .

فان قال قائل : فلم لم يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم الطائفة المحطئة

عندكم بالاعادة ، أن كانت هي التي صلت العصر في وقتها المعهود ؛ قبل البلوع الى بنى قريظة ، وانما كان وقتها عندكم في ذلك اليوم بعد البلوع الى بنى قريظة - أى وقت بلغ البالغ اليهم - أو لم لم يعف الطائفة المؤخرة للعصر الى بعد نصف الليل إن كانت هي المخطئة على تأخيرهم صلاة فرض عن وقتها؟ .

قيل له وبالله تعالى التوفيق . لسأبدرى في أى وقت بلغ خبر الطائفتين المدكورتين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولعل ذلك قد بلغه عليه السلام في اليوم الثانى ، وبعد خروج وقت العصر حلة . ولااعادة على تارك صلاة تناول من له أن يتأول على الوحه المحمود لا تقليد ولا هوى . ولااعادة على تارك صلاة عمدا بلا تأويل ولا ضرورة حتى يخرج وقتها . اما المتأول ، فمعدور ولا يكلف الاماعلم . وأما العامد ، فدببه احل من اد بأمره من كفاة ، أو بصلاة لم بأمره الله تعالى بها ، ولا يحل لنا ولا لغيرنا تعدى حدود الله عز وجل ، بأن نلزمه فرضا لم يأذن به الله تعالى ، وسقط عنه بذلك فرضا قد أمره الله تعالى به ، وبعود بالله تعالى من ذلك ، وامره الى خالقه لا اليها ، وسيرد على دى مغفرة واسعة ، ودى عقاب اليم . حيب لا يصيع له شيء ولا يصيع عنده شيء فعند المواردين يعرف كل امرئ ماله وما عليه ، نسأل الله عموه وعفوانه في ذلك الموقف آمين قال على : وقد أكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على انى سعيد بن المعلى . إداداه فلم يستحب له - وكان في صلاة - فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يقل الله تعالى . « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم » قال على : وفي هذا بيان جلي في حمل اوامر الله تعالى ، وأوامر نبيه صلى الله عليه وسلم كلها على الوحوب ، وعلى الطاهر منها ومن تلك الأوامر أمره تعالى أن يطاع رسوله عليه السلام وفي قوله عليه السلام المدكور لا أنى سعيد بيان حلي في صحة ما أشتباه قبل ، من استثناء الأقل معانى من الاكبر معانى

واستعمال جميع الأوامر . لأنه تعالى قال . « استحيبوا لله وللرسول اذا دعاكم »
وقال تعالى : « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا » نخص عليه
السلام دون سائر الناس ، فان يكلمه المصلون اذا كلمهم ، ولا يكون ذلك
قاطعا لصلاتهم

ومهايتين الآيتين والحديث المذكور ، بطل قول من قال بان المصلين
يكلمون الامام اذا وهل في صلاته ، ورام أن يحتج في ذلك بحديث دي اليدي
فما لخصوص التي ذكرنا أيضا ان ذلك خاص للبي صلى الله عليه وسلم دون من
سواه . وسبحان من يسر لاحواننا المالكيين ، أن يجعلوا الخصوص في هذا
المكان عموما . وأن يجعلوا العموم الذي نص عليه السلام على انه عموم ،
وغصب على من اراد أن يجعله خصوصا ، من القلة في صيام رمضان ، فجعله
خصوصا . كل ذلك بلا دليل ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

قال ابو محمد . وامام استبحار أن يكون ورود الوعيد على معنى التهديد
لا على معنى الحقيقة ، فقد اصطلحت الشريعة بين يده ، ولعل وعيد الكفار
ايضا كذلك ، ومن لمع هذا المبلغ فقد سقط الكلام معه ، لأنه يلزمه
تحويل ترك الشريعة كلها ادلها بد . ولعل كل وعيد ورد اعما هو تهديد
وهذا مع فراقه المعقول خروج عن الاسلام ، لأنه تكذيب لله عز وجل . وبالله
تعالى التوفيق

ومما سين أن أوامر الله تعالى كلها على الفرض ، حتى يأتي نص أو اجماع
انه ليس فرضا قوله تعالى « قتل الانسان ما اكفره » من أي شيء خلقه ، من
لحمة خلقه فقدرة ، ثم السيل يسره ، ثم أماته فأقبره ، ثم اذا شاء أشره ، كلما
يقص ما أمره .

قال علي فعدد الله تعالى في كفر الانسان أنه لم يقص ما أمره به ، وكل
من حمل الأمر على غير الفرض ، واستبحار تركها فلم يقص ما أمره وفيما

ذكرنا كفاية - وبالله تعالى التوفيق

وقد فرق صلى الله عليه وسلم بين أمر الفرض ، وأمر التخيير ، بفرق ، ولا مدخل للشغب فيه بعده . وهو ما حدثناه * عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا أبو عوانة عن شيبان عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن حمير بن أبي ثور عن حارث بن سمرة . قال : سألت رجلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أتوصاً (١) من لحوم الغنم ؟ قال . إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ . قال : أتوصاً (٢) من لحوم الإبل ؟ قال . نعم فتوضأ من لحوم الإبل .

قال علي : فأورد عليه السلام الوصوء الذي ليس عليه واجبا بلفظ التحجير وأورد الآخر بلفظ الأمر فقط . ولو كان معاهما واحداً ، لما كان عليه السلام مبيناً للسائل ما سأله عنه ، وهذا ما لا يظنه مسلم . والله الهادي إلى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل *

فصل

في كيفية ورود الأمر

قال علي الأمر الواحـة ترد على وجهين ، أحدهما . بلفظ افعل ، أو افعلوا . والثاني : بلفظ الخبر ، أما بحملة فعل وما يقتضيه من فاعل أو مفعول . وأما بحملة ابتداء وخبر

فاما الذي يرد بلفظ افعل ، أو افعلوا ، فكثير واضح مثل : « أقيموا الصلاة وءاتوا الزكاة » وحذ « من أموالهم صدقة » وما أشبه ذلك

(١) في الاصل « أتوضأ » محذوف الهمزة الاولى وصححه من مسلم

(٢) محذوف همزة الاستفهام كما في مسلم والاصل

واما الذى يرد بلفظ الخبر ، وبجملة فعل وما يقتضيه . فكقوله تعالى .
 « قل انما حرم ربى المباحش ما طهر منها وما لطن » . وكقوله تعالى « ان
 الله يأمركم أن تؤدّوا الامانات الى أهلها » . وكقوله تعالى : « كتب عليكم
 الصيام » و « كتب عليكم القتال » ، و « حرمت عليكم أمهاتكم ، و « أحل
 لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم » . وامرت ان أسجد على سبعة أعظم ،
 وما اشبه ذلك . وكثير من الأوامر التى ذكرنا ، وردت كما ترى بمفعول لم
 يسم فاعله ، ولكن لما قال عر وحل - وقوله الحق - عن نبيه صلى الله عليه وسلم :
 « وما يطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى » . علمنا يقينا لا محال للرب
 فيه ، انه لا يقل أمرا ولا يها الا عن ربه تعالى ، فكان السكوت عن تسمية
 الأمر والهاهى عر وحل وذكره سواء فى صحة فهما أن المراد بأحكام الشريعة
 هو الله تعالى وحده لا من سواه *

واما ماورد من ذلك بجملة لمط ابتداء وحر فكقوله تعالى . « فكفارتهم
 اطعام عشرة مساكين » و « حراء مثل ما قتل من النعم » و « من قتل مؤمنا
 خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسامة الى اهله » و « الذين يتوفون منكم
 ويذرون ارواحا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا » و « المطلقات يتربصن
 بانفسهن ثلاثة قروء » « مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا » « والله على الناس
 حح البيت من استطاع اليه سبيلا » . ومثل هذا كثير

قال على : فلا طريق لورود الأوامر والشرائع الواحدة الا على هذين
 الوحيين فقط . فاما عصر الأمر والهي فاما هو ماورد بلفظ . افعل ، أولا
 تفعل . فهذه صيغة لا يشركه فيها الخبر المجرد الذى معناه معنى الخبر المحض ،
 ولا يشركه فيها التعجب ، ولا يشركه فيها القسم ، واما يشركه فى هذه الصيغة
 الطلبة (١) فقط ، فما كان منها الى الله عز وجل فهو الدعاء فقط . وما كان منها الى

(١) ففتح الطاء وكسر اللام قال فى اللسان « والطلبة بكسر اللام ما طلسته من شيء »

من دونه تعالى ، فهو الرغبة . وقد يسمى الدعاء الى الله عز وجل ايضاً رغبة ولا يسمى الدعاء على الاطلاق الا ما كان طلبه الى الله عز وجل ، حتى اذا اضعف جاز أن ينسب الى غير الله تعالى ، فنقول : ادع فلانا بمعنى ناده .

قال علي : واما المقدمات المأخوذة لانتاج النتائج في المناظرة ، فانما الأصل فيها أن تصاغ بصيغة الخبر . مثل قوله : كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ، بالنتيجة فكل مسكر حرام . الا اذا في مآطرتنا أهل ملتنا ، واهل مختلفاتنا تنازعنا فيه ، قد غيبنا عن ذلك ، لاتفاقنا على أن لفظ افعل ، مقدمة مقبولة تقوم بها الحجة فيما بيننا قياماً تاماً

قال علي : ويمير ماحاء من الأوامر بلفظ الاحبار ، مما حاء بلفظ الخبر ومعناه الخبر المحرد ، بضرورة العقل ، فان قول الله عز وجل : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها » . هو بعملة قوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » . في ظاهر ورود الأمر . إلا أن احد اللطين حر محرد ، لفظه لفظ الخبر ، ومعناه معنى الخبر . والآحر لفظه لفظ الخبر ، ومعناه معنى الأمر . وإما علمنا ذلك ، لأن الحراء بحهم لا يحور أن تؤمر بحسب ، لأن ذلك ليس في وسعنا ، وقد أمسا الله من أن يأمرنا بما ليس في وسعنا قال الله عز وجل : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » . وأما التحرير للرقبة ، وتسليم الدية ، فبضرورة العقل علمنا أن ذلك من معدوراتنا ومما لا يفعله الله عز وجل دون توسط فاعل منا ، فهذا يتمير ما كان من الخبر معناه الأمر ، وما كان منه محرداً للخبر في معناه ولفظه

وقد اعترض قوم من الملحدين علينا في قوله تعالى « مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً » . وأرادوا أن يحملوا ذلك على أنه خبر في معناه ولفظه

وفي حديث قتادة - رضي الله عنه - الأُسدي قلت يا رسول الله اطلب الى طلبة فاني أحب أن أطلبكها الطلبة الحاجة ، واطلاها الحارها وقصاؤها «

قال علي : وهذا خطأ بسن القرآن ، وبضرورة المشاهدة : أما بسن القرآن ، فقوله تعالى : « ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلواهم » . فارتفع طن من طن أن قول الله عز وجل : « ومن دخله كان آمناً » حر وكيف يكون ذلك ، وقد أمر تعالى بقتل من قاتلنا فيه وعنده . وأما ضرورة المشاهدة ، فما قد تيقناه مما وقع فيه من القتل مرة بعد مرة ، فمرة على يدي الحصين بن عمير ، والحجاج بن يوسف ، وابن الأقطس العلوي ، وإخوانهم القرامطة ، والله تعالى لا يقول إلا حقاً . فصح أن معنى قوله تعالى : « ومن دخله كان آمناً » إنما هو أمر بالبرهانيين الصوريين اللذين قدما

وكذلك نقول : إنه لا يحل أن يقام في شيء من الحرم حد على أحد ، بوجه من الوجوه لا سحر ، ولا تعزير ، ولا قطع ، ولا حلد ، ولا قصاص ، ولا رحم ، ولا قتل ، ولا ردة ، ولا في رنى ولا في غير ذلك حاشي من قاتلنا فيه فقط على بسن القرآن . وهذا جاء الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما من أحرار أن يخالف الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ويقتدى بعمر بن سعيد ، ويريد ، والحجاج ، والحصين بن عمير . فيقيم فيه الحدود ويقتل فيه من استحق القتل عنده في غيره فليفكر فيما يلزمه من تكذيب ربه ، وله ما احتار من اتباع من اتبع ، وحلاف الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم . ليتخلص من السؤال الذي ذكرناه آنفاً ، ولو قدر على ذلك لما قدر على التخلص من عصيان نبيه صلى الله عليه وسلم ، في قوله : « إنما أحلت لي ساعة من نهار ، ولم تحل لكم ، ثم عادت كجرمتها بالأمس إلى يوم القيامة لا يسفك فيها دم » وبين عليه السلام بسن كلامه ، أنه ليس لأحد أن يترخص في ذلك لأجل قتاله عليه السلام وليس على أن ذلك حاص له قال علي وهذا حر على التأييد ، وأمر على التأكيد ، لا يجوز أن يدخل

فيه نسخ أنداء لصبه عليه السلام ، على أن ذلك باق الى يوم القيامة ، من أجاز ورود نسخ لهذا ، فقد أجاز الكذب من رسول الله صلى عليه وسلم ، ومن أجاز ذلك فهو كافر مشرك حلال الدم والمال وسحان من يسر هؤلاء القوم عكس الحقائق ، فيجعلون ما قد جاء النص فيه بأنه خاص عاماً ، وما جاء فيه النص بأنه عام خاصاً ، والله تعالى يتأيد . وإنما سمك عليه السلام فيها الدماء المباحة ، وهي عن الاقتداء به في ذلك حملة . وقولنا في هذا ، هو قول عبد الله بن عمر ، وعطاء وغيرهما . وكان عبد الله بن عمر يقول : لو لقيت فيها قاتل عمر ، ما دهرته (١)

قال علي . فما ورد من الأوامر والنواهي على الصفتين المذكورتين فهو فرص أنداء ، ما لم رد نص أو إجماع على أنه منسوخ ، أو أنه مخصوص ، أو أنه ندب ، أو أنه بعض الوحوه الخارجة عن الإلزام ، على ما سمردها فصلاً في آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال علي : وأما صورة البدب ، فهو أن يرد اللفظ « لو » ، أو مدح للماعل ، أو للمعل مثل قوله عليه السلام إذا قال يهلك الناس هذا الحى من قريش ، ثم قال عليه السلام . لو أن الناس اعترلوه ، فكان هذا ندباً الى ترك القتال مع المتأولين منهم ومثل قوله عليه السلام لو اغتسلتم وإنما أوجبنا غسل الجمعة بحديث آخر فيه لفظ الإيجاب ، وأما المدح فمثل قوله تعالى : « فيه رحال يحسبون أن يتطهروا » فكان ذلك حصاً على مثل فعلهم ، وهو الاستسحاء بالماء . ومثل إخباره صلى الله عليه وسلم : أن لا حول ولا قوة إلا بالله كبر من كبر الحنة ، وما أشبه ذلك . فما جاء باللفظ الذى ذكرنا فهو بدب ، لا إيجاب يعلم ذلك بصيغة اللغة ومراتها ، علم ضرورة لانهم سواه قال علي وأما أمر الإباحة فانه يرد بلفظ « أو » مثل قوله تعالى : « من صيام

(١) أى ما زحرتة . والبدب ، الرحر عن كل شىء والطرد عنه بالصياح قاله في اللسان

او صدقة أو نسك . ومثل قوله عليه السلام : وقد وقف قبل ذلك معرفة ليلا أو بهاراً . وإن العجب ليكثر من حمل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر به الواطي في رمضان ؛ من صيام شهرين ؛ أو إطعام ستين مسكياً ؛ أو تحرير رقبة . على التحجير . وقد روى حديث صحيح بالترتيب في ذلك ؛ ثم رأى من رأيه أن يحمل قوله عليه السلام : في الوقوف معرفة ليلا أو بهاراً ، على إيجاب الوقوف ليلا ولابد ؛ ويكفي من هذا القول وصفه . وقد رد أيضاً لمط الالاحة « بلا حرج وبلا جناح » مثل قوله تعالى . « ليس على الأعمى حرج » . وقوله عليه السلام - وقد سئل عن تقديم الرمي على الخلق وعلى البحر ؛ وتقديم الخلق على البحر وعلى الرمي - لا حرج لا حرج قال على : وهذا النص صحيح لنا أن قوله عروحل « ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله » . انه ليس المراد به البحر ؛ ولكن بلوع وقت الاحلال بالبحر ؛ مع موافقة قولنا لطاهر الآية دون تكلف تأويل بلا دليل ومثل قوله تعالى : « من تعجل في يومين فلا إثم عليه » ومثل قوله تعالى . « ولا جناح عليه أن يطوف بهما » . ومثل قوله « فلا جناح عليهما أن يصالحا صلحا » . وقوله تعالى « ليس عليكم جناح أن تتنكحوا فصلا من رنكم » . وقوله تعالى : « فان أرادا فصلا عن تراص مهما وتشاور فلا جناح عليهما » يريد تعالى قمل تمام الحولين نص الآية وقوله تعالى « ولا جناح عليهما فيما اقتدت به » وقوله تعالى « فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا » . وقوله تعالى « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من حطة النساء أو أكنتم في أنفسكم » . وقوله تعالى « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تعرضوا لهن فريضة » . وقوله تعالى : « وإن أردتم أن تسترصعوا أولادكم فلا جناح عليكم » وقوله تعالى « الا أن تكون تحارة حاصرة تديروها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتسوها » . وقوله تعالى : « ولا جناح

عليكم فيما تراصيتم به من بعد المريضة إن الله كان عليا حكيما . وقوله تعالى . « ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كسح مرضى أن تضعوا أسلحتكم » .

قال علي . وهذا هو المعهود في اللغة ؛ ومن أراد أن يجعل قوله تعالى « إن الصبا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » حجة في إيجاب الطواف بين الصبا والمروة فرضاً على الحاج وعلى المعتمر ، فقد أعمل حداً . لأنه يلزمه — مع مخالفة مفهوم اللغة — أن يقول في الآيات التي تلونا آتفاً : إن كل ما ذكر فيها فرض ، فإن افداء المرأة من روحها فرض ، وإن سراحمة المطلق ثلاثاً للمطلقة بعد طلاق الزوج الثاني لها فرض ، وإن قصر الصلاة فرض ، وإن طلاق المرأة قبل أن تمس فرض ، وإن تصالحهما على وطام الولد قبل الحولين فرض . وكذلك سائر ما في تلك الآية .

قال علي . وإنما أوجبنا السعي بينهما فرضاً لحديث أبي موسى الأشعري إذ أمره عليه السلام بالطواف بينهما ، ولولا ذلك الحديث ما كان السعي بينهما فرضاً ، لافي عمرة ولا في حج ، والله تعالى التوفيق

وإنما قلنا أيضاً : نوحوب القصر فرضاً ، لقوله عليه السلام فاقبلوا صدقته ، وبالحديث أحرص بها ونوحوب قصرها

وكل لفظ ورد «عليكم» فهو فرض ، وكل أمر ورد «لكم» ، أو «بأنه صدقة» فهو بدب لأن عليا إيجاب ، ولما وصدقة إنما معناها الهبة ، وليس قبول الهبة فرضاً إلا أن يؤمر بقبولها فيكون حينئذ فرضاً ومما تحمل به الأوامر على البدب أن يرد استثناء يعقبه في تحيير المأمور ، مثل قوله تعالى في الديات . « إلا أن تصدقوا » وفي نوحوب الصداق « إلا أن يعصوا » . وفي قضاء الدين « وأن تصدقوا خير لكم » . وما أشبه ذلك ، وهذا معلوم كله بموضوع اللغة ومراتها . والله تعالى التوفيق

فصل

في حمل الأوامر والأخبار على طواهرها

قال علي: ذهب قوم ممن بلح (١) عند ما أراد من نصر ما لم يأذن به الله تعالى بنصره من التقليد الفاسد، واتباع الهوى المضل - إلى أن قالوا: لأنحمل الألفاظ من الأوامر والأخبار على طواهرها، بل هي على الوقف. وقال بعضهم - وهو نكر البشري - : إنما ضلت الخوارج يحملها القرآن على طاهره واحتج بعضهم أيضا بأن قال: لما وحدها من الألفاظ الفاظا مصروفة عن طاهرها ووحدنا قول القائل. إنك سحى، وإليك حميل، قد تكون على الهزؤ. والمراد إنك قبيح، وإليك لثيم، علمنا أن الألفاظ لا تنى عن المعاني بمجرد ما

قال علي: هذا كل ما موهواه، وهؤلاء هم السوفسطائيون حقاً بلا مريية وقد علم كل دى عقل أن اللغات إمارتها الله عز وجل ليقع بها البيان، واللغات ليست شيئاً غير الألفاظ المركبة على المعاني، المبينة عن مسمياتها قال الله تعالى. « وما أرسلنا من رسول إلا لسان قومه ليسين لهم ». واللسان هي اللغة بلا خلاف بها، فإذا لم يكن الكلام مبيناً عن معانيه، فأى شئ يهم هؤلاء المحدولون عن فهم تعالى، وعن فهم صلى الله عليه وسلم بل لأى شئ يهم به بعضهم بعضاً؟

ويقال لهم إذا أمكن ما قلتم فأى شئ يعرف مرادكم من كلامكم هذا؟ ولعلكم تريدون به شيئاً آخر غير ما ظهر منه، ولعلكم تريدون إثبات ما أظهرتم إبطاله فأى شئ أحابوا به فهو لازم لهم فى عظيم ما أتوا به من السحف، وهؤلاء قوم قد أطلوا الحقائق جملة، ومسعوا من الفهم فالتة.

(١) بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة يقال بلح بلح - بفتح

اللام - بلوحا وهو تولد الحامل من تحت الحمل من ثقله.

فيكاد الكلام يكون معهم عياء ، لولا كثرة من اغتر بهم من الضعفاء . وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أنذر باتخاذ الناس رؤساء جبالا فيضلون ويضلون وأما قول بكر : إن الخوارج إنما صلت باتباعها الظاهر ، فقد كذب وأفك وافترى وأثم . ما ضلت إلا بمثل ما ضل هو به ، من تعلقهم بآيات مآ وتركوا غيرها ، وتركوا بيان الذي أمره الله عز وجل أن يبين للناس ما رزقهم . كما تركه بكر أيضا ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولو أنهم جمعوا آي القرآن كلها ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وجعلوه كله لارما وحكما واحدا ومتبعا كله ، لا هتدوا . على أن الخوارج اعذر منه ، وأقل صلا . لأنهم لم يلتزموا بقول جبر الواحد ، وأما هو فالترم وجوه ، ثم أقدم على استحلال عصيانه . والقول الصحيح ههنا : هو أن الروافض إنما صلت تركها الظاهر ، واتباعها ما اتسع بكر ونظراؤه من التقليد ، والقول بالهوى غير علم ولا هدى من الله عز وجل ولا سلطان ولا برهان . فقالت الروافض : « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » ، قالوا : ليس هذا على طاهره ، ولم يرد الله تعالى بقرة قط . إنما هي عائشة رضي الله عنها ، ولعن من عقيها . وقالوا : « ألحيت والطاغوت » ليسا على طاهرهما ، إنما هما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، ولعن من سبهما . وقالوا . « يوم تمور السماء مورا ، وتسير الحبال سيرا » ، ليس هذا على طاهره . إنما السماء محمد والحبال اصحابه . وقالوا : « وأوحى ربك إلى النحل » ، ليس هذا على طاهره . إنما النحل سورها شم ، والذي يجرح من لطونها هو العلم وسلك بكر ولطراؤه طريقهم . فقالوا « وثيالك فطهر » ، ليس الثياب على ظاهر الكلام ، إنما هو القلب . وقالوا السبعان بالخيار ما لم يهترقا ، ليس على طاهره من تفرق الأبدان ، إنما معناه ما لم يتفقا على الثمن . وقالوا « إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت » ، ليس على طاهره ، إنما هو ابن دكر وأما الآثي فلا . وقالوا : « يأيها الذين آمنوا شهادة بيسكم إذا حصر أحدكم الموت حين

الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو احراز من غيركم « ليس على طاهره ، انما أراد من غير قبيلتكم .

قال علي : ويسئل هؤلاء القوم ، أركت اللفاظ على معان غيرها عنها دون غيرها أم لا ؟ فان قالوا : لا سقط الكلام معهم ، ولما أن لا يصح عنهم شيئاً ، اد لا يدل كلامهم على معنى ، ولا تعبر الفاظهم عن حقيقة ، وإن قالوا نعم تركوا مدعهم القاسد وكل ما أدخلنا على من قال بالوقف في اللفاظ ، فهو داخل على هؤلاء . ويدخل على هؤلاء زيادة إبطال جميع الكلام ، أوله عن آخره ، وكذلك يدخل عليهم أيضاً ما يدخل على القائلين بالوقف في العموم . وسد كره في مانه إن شاء الله تعالى ولا قوة الا بالله

فان قالوا : بأي شيء تعرفون ما صرف من الكلام عن طهره قيل لهم والله تعالى الوفيق يعرف ذلك لطاهر آخر محرم بذلك ، أو باجماع ميقن منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، على أنه مصروف عن طاهره فقط ، وسدين ذلك في آخر باب الكلام في العموم والخصوص إن شاء الله عز وجل ، والله تعالى التوفيق

وقد أ كذب الله تعالى هذه المارقة الصالة بقوله عز وجل - داما لقوم يحرفون الكلم عن مواضعه - . « ويقولون سمعنا وعصينا » . ولا بيان أحلى من هذه الآية في أنه لا يحل صرف كلمة عن موضعها في اللغة ، ولا تحريفها عن موضعها في اللسان ، وأن من فعل ذلك فاسق مذموم طاص ، بعد أن يسمع ما قاله تعالى ، قال عز وجل : « كذلك نقص عليك من أساء ما قد سبق وقد أتيناك من لدنا ذكراً ، من اعرض عنه فانه يحمل يوم القامة ويرا » . فصح أن الوحي كله من يترك طاهره فقد أعرض عنه ، وأقل على تأويل ليس عليه دليل . وقال تعالى : « وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون » . وكل من صرف لفظاً عن مفهومه في اللغة ، فقد

حرفه . وقد أنكر الله تعالى ذلك في كلام الناس بينهم . فقال تعالى : « من بدله بعد ما سمعه فانما اكتمه على الذين يبدلوه » . وليس التبديل شيئاً غير صرف الكلام عن موضعه ورتبته ، الى غيرها ، فلا دليل من نص أو اجماع متيقن عنه صلى الله عليه وسلم . وقال تعالى . « يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظروا واسمعوا » . فصح ان اتباع الظاهر فرض ، وأنه لا يحل تعديه اصلاً . وقال تعالى : « ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين » . والاعتداء هو تجاوز الواجب ، ومن أراح اللفظ عن موضوعه في اللغة التي بها خوطبنا بعير أمر من الله تعالى ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم ، فعدا الى معنى آخر ، فقد اعتدى فليعلم أن الله لا يحبه ، وإذا لم يحبه فقد أنقضه ، يعود بالله من ذلك . وقال تعالى « تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » . وقال تعالى . « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » . وقد أحرر تعالى أنه : « علم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنشئوني أسماء هؤلاء إن كنتم صادقين » . فمن نصاً حلياً لا يحمل تأويلاً ، على أنه علق (١) كل مسمى اسماً مخصوصاً به ، وذلك من حدود الله تعالى التي قد أحرر أنه من تعداها فهو ظالم ، وأنه يدخله ناراً . وأهل ذلك هم — لا قدامهم على الباطل الذي لا يحصى على دى لب وبالله تعالى يعود من الحدلان ، وسأله التوفيق ، فكل شيء بيده لا إله إلا هو ، فلا موفق إلا من هدى ، ولا صال إلا من هدل . والله تعالى في كل ذلك الحجة البالغة علينا ، ولا حجة لنا عليه ؛ ولا يستل عما يفعل وهم يسئلون ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . وقال تعالى : « اتبع ما أوحى اليك من ربك » . فأمره باتباع الوحي البارل وهو المسموع الطاهر فقط . وقال تعالى « أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » . فأحرر تعالى أن الواح علينا أن

(١) استعماله متعدياً لمفعولين بالتصعيف ولم أره مستعملاً كذلك

نكتي بما يتلى علينا ، وهذا مع صحيح لتعديده الى طلب تأويل غير ظاهره المتلو علينا فقط . وقال تعالى أمرا لبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول - « قل لا أقول لكم عدى خزائن الله ولا أعلم الغيب (الى منتهى قوله تعالى) إن أتبع إلا ما يوحى الى »

قال على : ولو لم يكن إلا هذه الآية لكنت ، لأنه عليه السلام قد تراء من الغيب ، وأنه إنما يتبع ما يوحى اليه فقط . ومدعى التأويل وتارك الظاهر تارك للوحى مدع لعلم الغيب ، وكل شيء غاب عن المشاهد الذى هو الظاهر فهو غيب ، ما لم يقم عليه دليل من ضرورة عقل ، أو نص من الله تعالى أو من رسوله صلى الله عليه وسلم . أو إجماع راجع الى النص المذكور . وقال تعالى : « أفغير الله أبتغى حكما وهو الذى أرسل اليكم الكتاب مفصلا » من ابتغى حكما غير النصوص الواردة من الله تعالى فى القرآن ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، فقد ابتغى غير الله حكما . وبين تعالى أن الحكم هو ما أرسل فى الكتاب مفصلا ، وهذا هو الظاهر الذى لا يحل تعديده . وقال تعالى . « يمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته » فمن تعالى على أن الباطل إنما يمتحنى (١) ، وأن الحق إنما يصح بكلماته تعالى ، فثبت بقينا أن الكلمات معبرات عما وضعت له فى اللغة ، وأن ما عدا ذلك باطل ، فصح اتباع ظاهر اللفظ لضرورة البرهان . وقال تعالى « وإن كادوا ليفتنوك عن الذى أوحينا اليك لتفترى علينا غيره »

قال على : ومن ترك ظاهر اللفظ وطلب معانى لا يدل عليها لفظ الوحي فقد افتري على الله عز وجل ، نص الآية المذكورة وقال تعالى : « ورنلنا

(١) فى اللسان « وامحى الشيء يمحى امحاء امحى وكذلك امتحى اذا ذهب أثره ، وكره بعضهم امتحى والاحود امحى والأصل فيه امحى وأما امتحى « ولعة رديئة »

عليك الكتاب تبياناً لكل شيء . وقال تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم »
فص تعالى على البيان ، إنما هو القرآن ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم فقط .
فصح بذلك اتباع ما أوحى القرآن وكلامه عليه السلام ، و بطلان كل تأويل
دونهما . وقال تعالى : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم »
قال علي : في هذه الآية كفاية لمن عقل أن لغة النبي صلى الله عليه
وسلم التي خاطبنا بها ، لا يحل أن تتعدى بالفاظها عن موضوعاتها إلى ما سواه أصلاً
* أخبرني يوسف بن عبد الله بن عبد البر البعري كتاباً إلى حدثنا سعيد بن
لصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وصاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا خالد
ابن محمد ثنا محمد بن جعفر قال أخبرنا هشام عن عروة عن أبيه ، قال قالت
عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتأول شيئاً من القرآن إلا آيا بعدد أحمره من حبريل عليه السلام
قال علي فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يتأول شيئاً من القرآن
إلا بوحى فيخرجه عن طاهره إلى التأويل ، فمن فعل خلاف ذلك فقد حالف
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد نهى تعالى وحرم أن يقال عليه
ما لم يعلمه القائل ، وإذا كما لا يعلم إلا ما علمنا ، فترك الظاهر الذي علمناه
وتعديه - إلى تأويل لم يأت به طاهر آخر - حرام ، وفسق ومعصية لله تعالى ،
وقد اندر الله تعالى وأعذر ، فمن أصر فليفسد ومن عمى فليعمى * ثنا حمام بن
أحمد قال حدثنا محمد بن يحيى بن مهران ثنا ابن الأعرابي حدثنا إسحاق بن
براهيم ثنا عبد الرزاق عن معمر بن جعفر بن برقان قال قال أبو هريرة . يا ابن
أحى إذا حدثت بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تصرف له
الأمثال وصدق أبو هريرة رضى الله عنه وارضح والله تعالى التوفيق

في الأوامر أعلى العور هي أم على التراحي؟

قال قائلون : إن الأوامر على التراحي . وقال آخرون : فرض الأوامر المدار، إلا ما أتاح التراحي فيها نص آخر أو إجماع

قال علي : وهذا هو الذي لا يحور غيره ، لقول الله تعالى : « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم » . وقال تعالى : « فاستبقوا الخيرات » وقد قدمنا أن أوامر الله تعالى على الوحوب ، فإذا أمرنا تعالى بالاستباق إلى الخيرات ، والمسارة إلى ما يوجب المغفرة ، فقد ثبت وحب المدار إلى ما أمرنا به ساعة ورود الأمر ، دون تأخر ولا تردد . وقد شغب بعض المخالعين فقال . ليس في قوله تعالى « سارعوا إلى مغفرة من ربكم » ، حجة في أن الأوامر واجب المدار إليها ، لأنه تعالى أمرنا بالمسارة إلى المغفرة لا إلى الفعل قال علي . وهذا مما يسرف فيه هؤلاء القوم لعكس الحقائق ، وقد أيضا بقوله تعالى : « هل تحزون إلا ما كنتم تعملون » أن أحدا لا يؤثر المغفرة إلا بعمل صالح يقتضي له وعد الله تعالى بالرحمة والمغفرة ، وعلمنا ذلك يقينا أن مراد الله تعالى بقوله « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم » إنما هو سارعوا إلى الأسمال الموحدة للمغفرة من ربكم ، إذ لا سبيل إلى المسارة إلى المغفرة إلا بذلك ، وهذا من الخدع الذي دلت عليه الحال ، وإما قلنا هذا لوحيين أحدهما النص الحلي الوارد في أنه لا يحزى أحد بمغفرة ولا غيرها إلا بحسب عمله ، والثاني ، النص الوارد بأن الله لا يكلف عبدا إلا وسعها ، وليس في وسع أحد المسارة إلى المغفرة المجردة دون توسط عمل صالح . فهذا الظاهران نصا أن في تلك الآية حذفا دلت عليه الحال ، فما كان مرتبطا بوقت واحد

كصيام رمضان ، فقد جاء النص بإيجاب تأخيرهِ إلى وقتهِ . فإذا خرج الوقت فقد ثبت العجز عن تأديته كما أمرنا ، إلا بأن يأتي في شيء من ذلك نص آخر فيوقف عنده ، وما كان مرتبطاً بوقت فيه مهلة ، فقد جاء النص بإباحة تأخيرهِ إلى آخر وقتهِ ، وإيجاب تأخيرهِ إلى أول وقتهِ ، فإذا خرج الوقت فكل ما قلنا في الذي قبله ولا فرق ، وذلك كأوقات الصلاة . وما لم يأت مرتبطاً بوقت ففرضه المداري أول أوقات الامكان ، إلا أن الأمر به لا يسقط عن المأمور به ، لعصياه في تأخيرهِ ، وكذلك ما كان مرتبطاً بوقت له أول محدود لم يجد آخره ، أو ما كان مرتبطاً بوقت محدود متكرر

فالنوع الأول كقضاء صيام المريض والمسافر لآيام رمضان ، وذلك لآرم في أول أوقات القدرة عليه . فإن مآدر المراء إليه فقد أدى مآعليه ، وإن آخره لغير عذر كان عاصياً بالتأخير ، وكان الأمر عليه ثانياً أبدأ

والنوع الثاني كوجوب الركاة ، فإن لوقيتها أولاً وهو انقضاء الحول ، وليس قبل ذلك أصلاً . وليس لآخر وقتها آخر محدود ، بل هو باق أبدأ إلى وقت العرض على الله عز وجل ، لأن النص لم يأت في ذلك بانتهاء ، والقول في المبادرة إلى أدائها وفي التأخير ، كما قلنا في النوع الذي قبله

والنوع الثالث كاللحج ، فإنه مرتبط بوقت من العام محدود ، وليس ذلك على الإنسان في عام بعينه ، بل هو ثابت ، على كل مسطيع إلى وقت العرض على الله عز وجل ، والقول في المدار إليه أو تأخيرهِ ، كالقول في النوعين اللذين قبله فإن قال قائل فلم أجرتم صيام كفارة اليمين وقضاء رمضان غير متتابع وكذلك صيام متعة الحج ، وكذلك غسل الأعضاء في الوضوء ، والغسل من الحباة والجمعة ، فآحرتهم كل ذلك - غير متتابع ؟

فيل له والله تعالى التوفيق : إنا لم نعارض أصلها الذي ذكرنا ، ولا حالها النص في شيء من ذلك ، لأن الله تعالى إنما أوحى في الكفارة ثلاثة أيام ، ومعنى

ثلاثة أيام يوم ويوم ويوم ، ولكل يوم حكمه . فإذا صام يوماً فقد صام بعض فرضه ، وأدى من ذلك فرصاً قائماً بنفسه ، والصيام شيء آخر غير المبادرة ، فإذا صام غير مبادر فقد أطاع في أداء الصوم ، وعصى في ترك المدار ، وهما فرضان متغايران ، لا يبطل أحدهما ببطال الآخر ، وإنما ذلك كمن صلى ولم يرك ، فعليه معصية ترك الزكاة ، وله أجر الطاعة بالصلاة ، ولا تظلم نفس شيئاً ومن « يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » .

وإنما كان يبطل أحدهما بترك الآخر ، لو جاء النص بربط أحدهما بالآخر ، كربطه تعالى التتابع في صيام الطهار ، وفي صيام كفارة القتل ، فهذان إن لم يتابعا ، فلم يؤديا كما أمر الله تعالى ، ولم يشترط التتابع في قضاء رمضان ، ولا في الكفارات ، ولا في متعة الحج وأمر الله تعالى بالمسارعة إلى الطاعات هو أمر بأن يكون فعلها على تلك الصفة من المسارعة ، فالمسارعة في الأمور بها صفة لفعلها . فمن تركها عصى ، وكان مؤدياً لما أداه غير مسارع مالم يشترط الوقت ولا التتابع . وأمره تعالى بالتتابع في صيام الطهار وكفارة القتل ، هو أمر بأن يكون ذلك الصيامان على هذه الصفة ، فالمتابعة في الأمور بها هاتيك الصفة للشهرين . فإذا لم يكونا متتابعين ، فليسا للدين أمر الله تعالى بهما وكذلك يقول في غسل الأعضاء في الوضوء ، وغسل الحنائة . إنه غير مأمور بذلك إلا إذا قام إلى الصلاة فقط ، فممن أراد صلاة تطوع أو صلاة فرض فهو قائم إلى الصلاة ، ولم يخص تعالى بذلك القيام إلى صلاة فرض ، دون القيام إلى صلاة تطوع ، فله حينئذ أن يعتسل ويتوضأ ، فإذا أتمها وله أن يؤخر التطوع ماشاء ، وله تأخير الفرض بمقدار ما يدركها مع الإمام ، وإن كان ممن علمه فرض حضورها في الجماعة ، أو إلى آخر وقتها ، إن كان ممن لا يلزمه فرض حضورها في جماعة ، ثم لا يحل له تأخيرها أصلاً أكثر

وأما من لا يريد صلاة ولا يمكنه صلاة ، كالحائض أثر الجماعة ، فقد صح عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طاف على جميع لسائه ، واغتسل بين كل اثنتين مهن . فصح بهذا النص أن الغسل حائز تعجيله وإن لم يرد الصلاة بعده وبالله تعالى تنأيد ، فلما أبيع لما ذلك كان المهرق والمتابع يقع على فعلهما اسم وصوء وعسل على السواء ، وقوعا مستويا ، وكان في غسله عصوا . من أعصائه بنية ما أبيع له من تعجيله ، مؤديا لمرض غسل ذلك العضو ، ولكل عصو حكمه ، فمن فرق غسله أو وصوءه ما لم يتم إلى الصلاة فلم يترك مسارعة أمرها حتى إذا أراد القيام إلى الصلاة ، إما مع الإمام وإما في آخر وقتها فمرض عليه المسارعة إلى إتمام وصوءه وعسله .

وكذلك قلنا في قضاء رمضان إنه إما أمر تعالى بأيام أخر ولم يشترط فيها المتابعة ، فمن نادر إلى صيامها فقد أدى فرض الصوم وفرض السدار ، ومن لم يبادر وصام فقد أدى فرض الصوم ، وعصى في ترك فرض المسارعة

وكذلك نقول فيمن لم يعجل تأديه ركاته في أول أوقات وجوبها ، وفيمن أخر الحج عن أول أوقات الامكان إنه إن حج وركى بعد ذلك فقد أدى فرض الركاة والحج ، وعليه إنهم المعصية بترك المسارعة ، لا يسقط ذلك الاثم عنه أداء ما أدى من ذلك ، إلا في الموارنة يوم القيامة . يوم وحدوا ما عملوا حاصراً ولا يظلم ربك أحداً

قال علي . ومما يوجب أيضا فرض المبادرة إلى الطاعة ، قول الله تعالى : « والسائقون السائقون أولئك المقربون » . وقد قال عليه السلام لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله تعالى . أو كلاما هدامعا ، وهذا وإن كان إنما أوجب أن يقوله عليه السلام تأخر قوم عن الصف الأول لبعض الأمر المكروه ، فهو محمول على ظاهره ، ومقتضى لفظه ، على ما قد أثبتنا وحواه في الفصل الذي قبل هذا

قال علي : وقد سأل أبو بكر محمد بن داود - رحمة الله عليه - من أجاز تأخير الحج . فقال : متى صار المؤخر للحج الى أن مات عاصياً ، أفى حياته ؟ فهذا غير قولكم ، أو بعد موته ؟ فالموت لا يثبت على أحد معصية لم تكن لازمة في حياته

قال علي : ونحن نريد في هذا السؤال فنقول : وبعد الموت لا يأثم أحد الا من سس سة سوء يقتدى به فيها . فأحاطه بعض المحيزين لذلك - وهو أبو الحسن القطان الشافعي - بأن قال . انما كان له التأخير بشرط أن يعمل قبل أن يموت فلما مات قبل أن يعمل علمنا انه لم يكن له مباح التأخير

قال علي : ونحن نقول : إن أبا الحسن لم يحقق الجواب الشافعي ، وكان أدخل في الشغب لو قال . إنه اثم في آخر عام قدر فيه على الحج ولم يحج ، كما قال الشافعي فيمن حلف بالطلاق إن لم يطلق امرأته : انها لا تطلق الا في آخر أوقات صحته التي كان فيها قادراً على الطلاق

قال علي ونحن نحيب في الطال هذين الجوابين معا ببيان لأئح محول الله وقوته . فنقول قال الله تعالى « لا يكلف الله نفساً الا وسعها » . وانما يلزم الله تعالى الأثم من ترك ما يعلم انه ليس له تركه ، أو قامت عليه بذلك حجة ، أو عمل ما يعلم انه ليس له أن يعمل به ، أو قامت عليه حجة بذلك . ولم يطلع الله أحداً على وقت ميته ، ولا عرفه بآخر أوقات قدرته ، ولا قامت عليه حجة في ذلك الوقت الا ما قد قام في سائر الاحوال قبل ذلك ، ولا حدث عليه من الأوامر الا ما حدث قبل ذلك الوقت ، فان كان عاصياً في ذلك الوقت فهو عاص قبل ذلك الوقت ، وان لم يكن عاصياً قبل ذلك الوقت فليس عاصياً في ذلك الوقت الا ببص يخص ذلك الوقت بوقوع المأثم فيه دون غيره ، ومن فرق بين الاوقات بلا بص ولا اجماع ، فقد قال ملا علم وذلك حرام .

وأیضا فان الله تعالى لم يكلف أحداً أن يعلم هل يموت قبل أن يؤدي ما
(٤ - لث)

عليه فيأثم ، أو يعلم انه لا يموت حتى يؤدي فيسقط عنه المأثم . وقول القطان
يوجب ان الناس مكلمون ذلك ، ويوجب أيضا أن يكون المستطيعون للحج
المؤخرون له بلا عذر محتلي الاحكام ، فعصمهم آثم في تأخيرهم ، وبعضهم غير
آثم في تأخيرهم . وهذا مع ما فيه من التحكم بلا دليل ، ومن تكليف المرء علم
متى يموت ، فمحالف لجملة مذاهب أصحابنا في المسح في تأخير الحج جملة . وهو
ممن لا يخالفها أصلا ، ولولا ذلك لشكرناه على خلافها ولم نلحه وبالله تعالى التوفيق
فبقى سؤال أي بكر رحمة الله عليه محسنة

قال أبو محمد : ومما يبين ان الأمر على الفور قوله تعالى . « فلو لا نفر
من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين وليمذروا قومهم » . فأوجب
تعالى قبول النذارة . وقال تعالى : « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » فأمر تعالى
بالتوقف في قبول خبر الفاسق واستشاه من قبول النذارة ، وليس إلا توقف
أو بدار . ولا سبيل الى قسم ثالث الا الترك جملة ، والتوقف هو أيضا ترك
فلما حص خبر الفاسق بالتوقف فيه ، وأبانه بذلك عن خبر غير الفاسق ، وجب
البدار ضرورة الى خبر العدل ، فوجب الفور بالبرهان الصروري . ولعل
الوقف إلا في خبر الفاسق

قال علي ويكنى من ذلك * ما حدثنا عبد الله بن يوسف الرحل الصالح قال
ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى البغدادي (١) عن احمد بن محمد
عن احمد بن علي عن مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن معاذ العسري قال ثنا
أبي ثناء شعبة عن الحكم سمع علي بن الحسين عن دكوان مولى عائشة أنها
قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مصين من دى الحجة أو
خمسة ، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عصبان . فقلت .

(١) في نسخة « البغدادي » بالذال المعجمة والنون . ومن أسماء بغداد

« بعدان » بالذال المهملة والنون فيظهر أنه تصحيف

من (١) أغضبك يا رسول الله ؟ أدخله الله النار. قال : أو ما شعرت اني أمرت الناس بأمر فاذا هم يترددون ، ولو اني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي [معي] (٢) حتى اشتريه ، ثم أحل كما حلوا (٣)

قال علي : فرغ هذا الحديث الشك جملة ، وبين عليه السلام أن أمره كله على الفرض وعلى الفور ، وإن التردد حرام لا يحل . ولعمري بالله العظيم من كل ما أغضب النبي صلى الله عليه وسلم

فإن اعترضوا عن بلغه الممسوح ولم يبلغه الناسح قلنا : هو عملة من لم يبلغه الأمر في أنه لم يلزم حكماً فلا يلام على تركه حتى يبلغه ، ولا يعذب على تركه حتى يعلمه - وبالله تعالى التوفيق - بل حكمه الثبات على ما بلغه من الممسوح ، لأنه مأمور به جملة حتى يبلغه الناسح لقوله تعالى « لا تدركه » ومن بلغ « فصيح إن الذي بلغه من أمر الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم هو اللارم له . لقوله عز وجل : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » حتى يبلغه الأمر الناسح خيثئذ يسقط عنه الممسوح ويلزمه الناسح

وأما احتجاجهم بأحيره عليه السلام الحبح ، فقد حجج عليه السلام قبل الهجرة ورآه حبير بن مطعم واقفاً لعرفة ، فأكرج حبير ذلك لأنه كان عليه السلام من الخمس الدين لا يقفون لعرفه ، ويكفي من هذا كله أسما على يقين من أن الله تعالى أمره بتأخير الحبح حتى يعهد إلى المشركين أن لا يقربوا المسجد الحرام وإما قطعاً على ذلك لقول الله تعالى آمراً له أن يقول : « إن أتبع إلا ما يوحى إلي » فصيح يقيماً إنه عليه السلام لا يفعل إلا ما يوحى إليه ربه عز وجل ، فلما أحر الحبح علماً أنه فعل ذلك عليه السلام

(١) في الاصل (ومن) زيادة الواو (٢) الريادة من صحيح مسلم (٣) هذا

لفظ محمد بن جعفر عن شعبة في مسلم ولفظ معاذ مثله ومخالفة بعض الشيء

بوحى ، وكان عليه السلام قد أعلمه ربه تعالى أنه لا يقبضه حتى يتم
التعليم ، ويكمل التبليغ ، ويدخل الناس فى دين الله أفواجا . وهذا
يقتضى أنه لا يموت حتى يعلم الناس مناسكهم ، وليس غيره عليه السلام كذلك .
وأيضاً فلا ندرى متى نزل فرض الحج عليه ، ولعله إنما نزل عليه إذ حج عليه
السلام حجة الوداع ، وهذا هو الأظهر لأنه لو نزل قبل ذلك لما أخرج عليه
السلام تعليم المناسك الى حجة الوداع التى قال فيها : خذوا عني مناسككم
لعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا . أو كما قال عليه السلام . ويبين ذلك الحديث
الطويل عن حار فى أوله : ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العاشرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاح ، فلو فرض الحج قبل ذلك لما أحر
الأذان فى الناس بوحوه عليهم . والحديث المأثور من طريق ابن عباس وابن
هريرة إذ خطب الناس فقال . إن الله فرض عليكم الحج . فقال له قائل :
- وقيل إنه لا قرع من حاح - أى كل عام يا رسول الله ؟ وهذا والله أعلم إنما
كان فى حجة الوداع ، وقد أحررت عائشة رضى الله عنها بما يدل على ذلك
من حروهم الى الحج فى ذلك العام يسطرون أمره عليه السلام ، والوحي
يرل عليه ، والأحكام التى رلت فى تلك الحجة من مسح الحج لمن لم يسقى
الهدى ، وأن يحل تمتعة ، ومن إيجاب القران على من ساق الهدى ، وسائر
ما رل فى تلك الحجة من بيان شرائع الحج مما لم يكن رل قبل ذلك . والله
تعالى التوفيق ، وصلى الله على محمد نبي الرحمة وهادى الأمة وسلم *

فصل فى

فى الأمر المؤقت بوقت محدود الطرفين ، متى يجب أى أوله أم فى آخره ؟
والأمر المرتبط به بصفة ما ، والأمر المؤقت بوقت محدود الأول غير محدود
الآخر ، وفيه زيادات تتعلق بالفصل الذى أتت بها قبل هذا
قال على : أما الأمر المرتبط بوقت لا فسحة فيه ، فغير جائز تعجيل أدائه

قبل وقته ، ولا تأخير عن وقته . وذلك مثل ما ذكرنا قبل هذا من صيام شهر رمضان ، فان جاء لص بالتعويض منه وأدائه في وقت آخر وقف عنده ، وكان ذلك عملاً محرماً موراً به . وإن لم يأت بذلك (١) لص ولا إجماع ، فلا يجوز أن يؤدي شيء منه في غير وقته ، وكذلك كل عمل مرتبط بوقت محدود الطرفين كأوقات الصلوات وما جرى هذا المحرى ، فلا يحور أداء شيء من ذلك قبل دخول وقته ، ولا بعد خروج وقته ، ومن شبه ذلك بديون الآدميين لزمه أن يحبر صيام رمضان في شعبان قياساً على تعجيل ديون الناس قبل حلول أوقاتها ، ولزمه أن يحبر تقديم الصلوات قبل وقتها قياساً على ذلك ، وعلى ما أجازوا من تعجيل الزكاة قبل حلول وقتها . فمعصم قال : بثلاثة أعوام ، وبعضهم قال : لعام فأقل ، وبعضهم قال : الشهر والشهرين ونحو ذلك ، وبعضهم فرق محكماً ، فأحار تعجيل الزكاة التي في الأموال قبل حلول شهر أو شهرين ، ومع من شهرين ونصف ، وأحار في تعجيل زكاة المطر اليوم واليومين ومع من ثلاثة أيام . وهذا قول يكفى من لطلانه سماعه ، لأنه حكم بلا إذن من الله عز وجل ، وفرق بلا دليل

قال على : ولا فرق بين من أحار أداء الأثر بعد انقضاء وقته ، وبين من أحاره قبل دخول وقته . هذا على أن بعضهم قد أحار للرخص الذي يخاف تغير عقله تعجيل الصلاة قبل وقتها ، فان ادعوا أن الإجماع معهم من ذلك أكدهم قول ابن عباس : فانه يحبر أداء الصلاة قبل دخول وقتها ، وصلاة الظهر قبل روال الشمس ، ولا فرق في ديون الناس بين أدائها بعد وقتها وحلول أحلها ، وبين أدائها قبل وقتها وحلول أحلها . فليقولوا كذلك في جميع سرائع الله تعالى

قال على : ولطالما هذا القياس سهل ، ولو كان القياس حقاً لكان في هذا

(١) في رقم ١١ لص ثابث فلا يحور الح

المكان باطلاً بحتاً، بحول الله وقوته . فنقول وبالله التوفيق : إن ديون الناس التي إلى أجل ، لا يجوز لأحد أداؤها قبل حلول أوقاتها ، ولا تأخيرها عن حلول أوقاتها إلا نادى الذين لهم الديون ورصاهم ، ولا خلاف في ذلك جملة لكن تماقض من تماقض في بعض ذلك . ولا خلاف في أن من كان له على أحد ثلاثة ديون ، من ثلاث معاملات ، كلها إلى آجال محدودة ، فأدى الذي له الدين في تعجيل أحد تلك الديون بعينه قبل الأجل ، ورصى بذلك الغريم ، ثم أدن في تأخير آخر من تلك الديون بعينه بعد حلول أجله ، وليس ذلك بموجب جوار تعجيل الدين الذي لم يأدى بتعجيله ، ولا بمحير تأخير عن أجله هذا ما لا خلاف بين اثنين فيه . فإذا لم يكن إدى الناس فيما أدوا فيه من تعجيل ديونهم أو تأجيلها ، موحياً أن يقاس ما سكتوا عنه من سائر ديونهم على ما أدوا فيه من تعجيل ديونهم ، فذلك أئعد من أن نقاس ديون الله تعالى التي لم يأدى في تأجيلها ولا في تعجيلها ، على ما أدن الناس فيه من تعجيل ديونهم وتأجيلها

قال على : وهذا ما لا حياء به على من له مسكه عقل ، وأيضاً فلا خلاف بين اثنين في أن من له دين فأسقطه المنة ، ورصى الغريم بذلك ، فإن ذلك الدين ساقط ، فيلزمهم إذا أثاروا تأخير ديون الله تعالى عن أوقاتها ، وتعجيل بعضها عن أوقاتها . وإن لم يأدى الله تعالى في ذلك - قياساً على حوار تأخير ديون الناس وحوار تعجيلها إذا أدوا في ذلك - بأن يحبر واسقوط ديون الله تعالى بالمنة ، وإن لم يأدى تعالى في ذلك - قياساً على سقوط ديون الناس بالمنة - إذا أدوا في ذلك . وهذا أصح قياس وأشبه بقياسهم الذي حكوا لو كان المياس حقاً ، والقياس محمد الله تعالى باطل محض

قال على : وأيضاً فإن الركوات والكفارات بالصدقات ، وإن كان الله تعالى قد جعلها للمساكين ، فليست من حكم ديون الناس في ورد ولا صدر

لأن ديون الناس التي راموا تشبيه الزكوات بها ، هي لأقوام بأعيانهم ،
 حكمهم حائر فيها ، لأنها مال متعين لهم ، وموروث عنهم ، وأما الزكوات
 والكفارات فليست لقوم من المساكين بأعيانهم ، ولا هؤلاء المساكين
 بأولى بها من غيرهم من المساكين ، فما كان هكذا فلا إذن لمن حضر من المساكين
 فيها لا بتعجيل ولا تأجيل ، ولا يسحقونها إلا قبضها في أوقاتها ، لا قبل ذلك
 ولا بعده . وبيان ذلك . أنها لا تورث عنهم قبل قبضهم لها ، ولا يجوز حكمهم
 فيها ولا تصرفهم ولا إبراؤهم قبل قبضها ، وكل هذا لا خلاف فيه . وإما شبه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ديون الناس بديون الله تعالى في شيئين لا ثالث
 لهما ، أحدهما : نقاء حكمها بعد الموت وبعد العجز . والثاني : أداء الولي لها عن
 الميت فعصوا الله تعالى - أو من عصاه منهم - ورسوله صلى الله عليه وسلم ،
 في الوحيين اللذين شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ديون الناس بديون
 الله تعالى ، وتركوها معاً . فقالوا : من مات وعليه حج أو ركاة أو صيام أو
 كفارات ، فقد سقط وحوها فيما ترك ، ولا يقضى عنه إلا أن يأمر بذلك
 فيقضى عنه الركاة والحج خاصة من الثلث ، ويطعم سهان - أوصى بذلك -
 في الصيام فقط

ثم شبهوا ديون الله بديون الناس فيما لا شبه فيه بينهما ، وفيما لم يأذن
 به الله عز وجل ومن شغب منهم بالحديث الذي روى من جمع ركاة
 العطر في المسجد ، ومبيت أنى هريرة عليها ، فلاحجة لهم فيه ، لأنه لا يحلو
 ذلك الجمع المذكور من أحد وحيين لا ثالث لهما ، أحدهما أن تكون جمعت
 ولم تفرق حتى يأتي يوم العطر الذي هو وقت أدائها ، وليس هذا محالاً
 لقولنا . ولو جاء وقت أدائها لما حل لمسلم أن يطن بالنسي صلى الله عليه وسلم
 أنه أحر إطاءها - وهو عليه السلام إذ بقي عنده دينار لم يستحقه عليه أحد
 لم يأو إلى نسائه ولا فارق المسجد ليلاً ولا بهاراً قلقاً أسفاً حتى يعطيه ،

فكيف يجمع أحداً حقاً وقد وجب أدائه - ومن ظن هذا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد هذى . (١) أو تكون أخرجت في وقتها ولم يحضر من يستحقها ، فانتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضورهم كما كان يفعل بما اجتمع عنده عليه السلام من غنم الصدقة ونعمها . ولا يحل لمؤمن أن يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم غير أحد هذين الوجهين . والله تعالى التوفيق . وليس في الحديث المذكور أنها أعطيت المساكين قبل يوم المطر . فبطل تشغيبهم به والله تعالى التوفيق

قال علي : فإذا كان حكم الأموال والعبادات ما ذكرنا (٢) فلا خلاف في أن الوقت إنما معناه زمان العمل ، وأنه لا يفهم من قول الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم . اعملوا عملاً كذا في وقت كذا ، وصلوا صلاة كذا من حين كذا إلى حين كذا - إلا أن هذا الزمان المحدود هو الذي أمرنا فيه بالعمل المذكور . فنقول حينئذ للمخالف : ما معنى خروج الوقت ؟ فلا بد ضرورة من أنه انقضاء زمان العمل ، فإذا ذهب زمان العمل ، فلا سبيل إلى العمل ، إذ لا يتشكل في العقول كون شيء غير زمانه الذي جعله الله تعالى زماناً له ، ولم يجعل له زماناً غيره ، وهذا من أجل المحال وأشد الامتناع الذي لا يدخل في الامكان الستة

ما قال قائل : كل وقت فهو ذلك العمل وقت . أطل حكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في حدتهما الوقت ، وتعدى حدودهما واستحق البار . وقد قال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها » . وتعدى الحدود على الحقيقة ، هو أن يحدا الله تعالى وقتاً فيتعداه مخلوق من الناس - دون نص ورد إلى وقت آخر . وهذا غاية البيان والله تعالى التوفيق

وأيضاً : فإنهم لا يقدمون على إطلاق تيمادى الوقت بعد خروج الوقت المخصوص

ويقال لهم أيضاً : أخبرونا عن هذا الذى تعدد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فأمرتموه بأعادتها ، أى الوقت الذى رتبته الله تعالى أمرتموه بها ؟ أم فى وقت لم يرتبه الله تعالى لها ولا قرنها به ؟ فإن قالوا فى وقتها الذى رتبته الله تعالى لها ، كبروا وكذبوا محاهرة ، وإن قالوا : بل فى غير وقتها ، اقروا بأنهم أمروا أن تؤدى الصلاة بخلاف ما أمر الله تعالى ، ومن فعل شيئاً بخلاف ما أمر الله تعالى به ، فلم يفعل الذى أمر ، بل فعل ما لم يؤمر به ، فهو عاص فى ذلك الفعل مرة ثانية وأما يأمرونه بمعصية وأما أمر غير مقبول لقوله عليه السلام : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد . فصح لما ذكرنا - صحة حلية - أن من أمره الله تعالى بأداء عمل ما ، فى وقت ما ، فعمله فى غير ذلك الوقت ، فأما عمل عملاً لم يؤمر به ، ومن أمره بعمله فقد شرع شريعة لم يأذن بها الله تعالى ، بل قد هوى عنها ، إذ هوى عن تعدى حدوده . ولا يشك دوحس أن صوم عد ، هو غير صوم اليوم ، فمن أمره الله بصيام اليوم فأفطر عامداً للمعصية ، ثم صام عدداً ، فأما صام يوماً لم يأمره الله تعالى بصيامه ، فلا يكون بذلك فاصياً ما أمر به ، ولا يؤدى أحد ما أمر به إلا كما أمر به ، لا كما هوى . ولا فرق بين هذا وبين من أمره الله تعالى بحركة إلى مكان ما ، كالخروج إلى مكة فى دى الحجة فتح هو إلى المدينة فى دى القعدة ، فأى فرق بين هذا وبين من أمر بصيام فى رمضان ، فصام هو فى شوال أو لصلاة ما بين روال الشمس إلى زيادة الظل على مثل من يوم بعينه ، فصلاها هو فى وقت آخر من يوم آخر وأى فرق بين هذا وبين من أمر أن يفعل فعلاً فى عين ما كسفة على راحة له مباح له وطؤها ، ففعل هو ذلك الفعل فى غير تلك المرأة فهل هذا كله إلا غير الذى أمر به ، وكل ذلك باب واحد ، وطريق واحدة ، يجمعه

كله جمعاً مستويًا . قوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله
ناراً حالداً فيها » . وقوله عليه السلام : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ
وأى فرق بين تعلق الأمر بالأمر ، وبين تعلقه بالاعتيان أو بمكان دون مكان
فان قالوا : إنا قد وجدنا أوامر معلقة برمان يوجب عنها تادية ذلك العمل
في رمان آخر . قيل له وبالله تعالى التوفيق : إذا جاء بذلك نص أو إجماع
فقد علمنا أن الله عز وجل مد ذلك الوقت ، وعلق ذلك الأمر بذلك الزمان
الثاني وجعله وقتاً له ، ونحن لا نسكر هذا بل نقر به إذا أمرنا به ، لا إذا نهينا
عنه ، وقد جاء مثل ذلك في الامكنة كمن بذر صلاة في بيت المقدس ، فإنه
إن صلى بمكة أحزاه للنبي في ذلك ، ولا يحزى ذلك فيما لم يرد فيه نص ، وكذلك
من مات وعليه صيام لم وليه أن يصوم عنه ، للأمر الوارد في ذلك ، وكذلك
من لم يحج أحج عنه من رأس ماله ، للصوص الواردة في كل ذلك

فان قالوا لنا : ما تقولون في الصلاة المنسية ، أو التي ينام عنها . أكل وقت
لها وقت ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : نعم كل وقت لها وقت ، ومتى ما صلاها
فهو وقتها نص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك السكران لقوله
تعالى « لا تمربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » .

فان قالوا فسأى تنىء تأمرون من تعد ترك صلاة حتى حرج وقتها ،
وتعد ترك صوم رمضان في غير عذر - من سمر أو مرض أو غير ذلك مما جاء
فيه نص أو إجماع ؟ قلنا لهم وبالله تعالى التوفيق تأمرهم بما أمرهم به ربه عز
وجل . اذ يقول « إن الحسبات يذهبهن السيئات » وبما يقول لهم نبيهم صلى
الله عليه وسلم ، اذ يقول ان من فرط في صلاة فرض حرت يوم القيامة من تطوعه
وكذلك الركاة وكذلك سائر الأعمال . فأمره بالتوبة والندم والاستغفار
والاكثار من التطوع ، ليشغل ميرانه يوم القيامة ويسد ما ثلم منه . وأما
أن تأمره بأن يصلي صلاة يوى بها طهراً لم يأمره الله عز وجل به ، أو عصراً

لم يأت به نص، أو بأمره بصيام يوم على أنه من رمضان، وهو من غير رمضان. فمعاد الله من ذلك فاذن (١) كما نكون متعدين بين يدي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وأمرين له بأن يفعل غير ما أمره الله تعالى به؛ بل ما قد بهاه عنه ثم نسألهم فيقول: هذا الذي تعمد ترك صلاة أو صوم، ثم أمرتموه بقضائه أقصى ما أمره الله تعالى من ذلك كما أمر أم لا؟ فان قالوا: نعم! كذبوا، وهم لا يقولون ذلك. وان قالوا لا! اقروا بأنهم أمروه أن يؤدي العمل على غير ما أمره الله تعالى به

فان سألونا بمثل ذلك. في ناسي الصلاة والناسم عنها، والمفطر لسفر أو مرض قلنا لهم قد أدى ما أمره الله تعالى به كما أمره، وفي الوقت الذي أمره الله تعالى به، ولا ندرى أقل منه أم لا؟ وكذلك كل عمل يعمل في وقته ولا فرق، ولو صح الحديث في إيجاب القضاء على عامد الإفطار قلنا به، ولكنه لم يصح إنما رواه عبد الحارث بن عمر (٢) ومن هو مثله في الضعف فان قالوا أنتم تأمرون الولي أن يصوم عنه ان مات، ولا توجبون عليه أن يصوم عن نفسه

قال علي: فيقول: كدتم، إنما قلنا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. من مات وعليه صيام صام عنه وليه ومعنى عليه صيام، عليه أن يصوم، لأن الصيام مصدر تقول صام يصوم صياماً وصوماً، فأنه إذا فمى مات وعليه أن يصوم. وإنما ذلك البادر. والذي فرط في قضاء رمضان أفطره لسفر أو مرض، فاما العامد للمفطر بعير عذر فليس عليه صيام، وإنما عليه أن ترك الصيام. وفي هذا كفاية لمن عقل. والله تعالى التوفيق

قال علي وكل امر علق بوصف ما، لا ثم ذلك العمل المأمور به إلا ما علق به، فلم يأت به المأمور كما أمر، فلم يفعل ما أمر به، فهو باق عليه كما كان (١) في رقم ١١ واذن كما نكون متقدمين الخ (٢) في نسخة «عمير» وهو خطأ

وهو عاص بما فعل ، والمعصية لا تنوب عن الطاعة ، ولا يشكل ذلك في عقل
 دى عقل . فمن ذلك : من صلى بثوب نجس أو مغصوب ؛ وهو يعلم ذلك ويعلم
 أنه لا يحور له ذلك العمل . أو صلى في مكان مهى عن الإقامة فيه كمكان نجس
 أو مكان مغصوب ، أو في عطن الابل ، أو الى قبر . أو من ذبح بسكين
 مغصوبة ، أو حيوان غيره بغير اذن صاحبه . أو توصاً بماء مغصوب ، أو بآنية
 فصة أو باذاء مغصوب أو باذاء ذهب . فكل هذا لا يتأدى فيه فرض . فمن
 صلى كما ذكرنا فلم يصل ، ومن توصاً كما ذكرنا فلم يتوضأ ، ومن ذبح كما
 ذكرنا فلم يدبح ، وهى مية لا يحل لاحداً كلها لا لربها ولا لغيره ، وعلى
 دالمها ضمان مثلها حية ، لأنه فعل كل ذلك بخلاف ما امر . وقال عليه السلام :
 من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد .

قال على . وقد نهاه الله تعالى عن استعمال تلك السكين ، وعن دبح حيوان
 غيره بغير اذن مالكه ، وعن الإقامة في المكان المغصوب ، وأمرنا بالإقامة للصلاة ،
 وتذكيره ما يحل أكله . ولضرورة الفعل علماً ان العمل بالمأمور به هو غير
 العمل الممهى عنه ، ولا يتشكل في العقل غير ذلك فدحه حيوان غيره ، أو
 لسكين معصوبة ، ليس هو التذكية المأمور بها ، فاداً لم يدك كما امر ، فلم يحل
 بذلك العمل الممهى عنه أكل ما لا يحل أكله الا بالتذكية المأمور بها ولا شك
 في ان اقامته في المكان المغصوب ، ليست الإقامة المأمور بها في الصلاة . ولو
 كان ذلك لكان الله عز وجل آمراً بها ، ناهياً عنها ، اساناً واحداً في
 وقت واحد في حال واحدة وهذا مما قد تراه الحكيم العليم عنه في احباره
 تعالى انه لا يكلف نفساً الا وسعها ، وليس احتساب اشياء والاتيان به في
 وقت واحد في وسع أحد ، فصح ما قلنا . والله تعالى التوفيق .

وقد عارض في هذا بعض أهل الاعمال ، عن طلق أو أعق في مكان مغصوب
 أو صنع لحيته بماء معصوبة ، أو تعلم القرآن في مصحف مغصوب

قال علي . وهذا الاعتراض يبين جهل المعترض به . لأن الطلاق والعتاق والبيع والعطايا والصدقات ، لمظ لا يقتضي إقامة مأموراً بها ، بل مباح له أن يطلق ويصنع كل ذلك وهو يمشي أو وهو يسبح في الماء ، فليس مرتبطاً بالإقامة في المكان . والصلاة لا بد لها من إقامة إلا في حال المسايعة أو الضرورة من اضطر الى الإقامة في مكان مغصوب ، فصلاته فيه تامة ، لأنه ليس مختاراً للإقامة هناك . والصباغ بالحناء بعد ازالة الحناء ، ليس هو مستعملاً في تلك الحال لشيء مغصوب (١) وأما لو صلى وهو محتجب بها لبطلت صلاته لعله فيها مالا يحل له . وأما تعلم القرآن ، فليس مرتبطاً بحس المصحف ، وقد يتعلم المرء تلقيناً ثم أيضاً هو في حال حفظه غير مستعمل لشيء مغصوب ، وكذلك في قراءته ما حفظ في صلاته . والله تعالى الوفيق

(١) في الموضوعين معالطة واضحة من المؤلف رحمه الله وقد تهافت ابن حرم في هذا البحث من أوله فاما لو قلنا عما ارتضى لكان الرجل إذا صلى وهو ينجس أحاه المؤمن بطلت صلاته لأنه صلى مرتكباً محرماً كما في الثوب المغصوب سواء . والمثل على هذا كثيرة . والذي يراه أقرب إلى الصواب أن يفرق بين النهي عن الفعل بصفة ما - فهذا قريب أن يحكم بطلانه - وبين النهي عن شيء آخر يلازم الفعل . فالنهي عن الصلاة في عطن الأبل نهى عن الصلاة نفسها في المكان . وأما الصلاة في الأرض الغصب والثوب الغصب فان النهي لم يأت عن الصلاة وإعما هو عام في كل عمل هو غصب . وكذلك الوصوء من آية الذهب والفضة والديح لسكين مغصوب أو ذبح حيوان ليس في ملكه . كل هذا ليس النهي عن الفعل الذي هو الوصوء أو الديح وإعما النهي عن فعل آخر ملائس له يلازمه . والنهي عن أحدهما لا يكون نهياً عن الآخر إلا بدليل صريح . وهيئات وتأمل في هذا المقام فانه مما ترل فيه الاقدام .

والجملة ، فلا يتأدى عمل إلا كما أمر الله تعالى ؛ أو كما أباح ، لا كما نهى عنه
وبالله تعالى التوفيق : وكل عمل لا يصح إلا بصحة مالا يصح ، فان ذلك العمل
لا يصح أبداً . وكل مالا يوجد إلا بعد وجود مالا يوجد ، فهو غير موجود
أبداً . وكل مالا يتوصل اليه إلا بعمل حرام ، فهو حرام أبداً . وكل شئ بطل
سببه الذي لا يكون إلا به ، فهو باطل أبداً . وهذه براهين ضرورية معلومة
بأول الحس وبديهية العقل ، ومن خالف فيها فهو سفسطائي مكابر للعيان
وبالله تعالى التوفيق

قال علي : وقد أشار قوم من إخواننا إلى أنه لا يفضل تطوع من عليه فرض
قال علي : وهذا إذا أحمل دون تفسير خطأ ، وذلك : أن الحديث قد صح
عن النبي صلى الله عليه وسلم . أن الله تعالى يحجر صلاة من لم يتم فرض صلاته
تطوع إن كان له ، وكذلك الزكاة ، وكذلك سائر الأعمال .

قال علي . والصحيح في هذا الباب ، أن كل فرض معين في وقت لا فسحة
فيه ، فانه لا يحزى أحداً أداء غيره في ذلك الوقت . وذلك كالساكن أراد صيام
بدر عليه ، أو تطوع في شهر رمضان وهو مقيم صحيح ، فهذا لا يحزىه أو
كالساكن لم يبق عليه من وقت الصلاة إلا مقدار ما يدخل فيها فقط ، فهذا حرام
عليه أن يتطوع أو يقضى صلاة عليه ، أو يصلي صلاة نذر عليه ، حتى تتم التي
حصر وقتها بلامهلة ولا فسحة . فان قضى حينئذ صلاة فائمه لم تحزئه ، وعليه
قضاؤها ثانية ، وكذلك إن صلى صلاة بدر عليه وليس كذلك من لزمه
ركاة ، ولم يبق من ماله إلا قدر ما يؤدي ما وجب عليه منها فقط ، إلا أن له
غنى بعد ذلك ، فهذا يحزئه أن يتصدق بما شاء منه تطوعاً ، وأن يؤدي منه
بدرأ ، بخلاف ما ذكرنا قبل . لأن الركاة في دمه لا في عين ما يديه . وكذلك
من أحاطت بما له ديون الناس . حاشا بعد الموت . لأن المص مع من ذلك ،
ولم يجعل وصية ولا ميراثاً إلا بعد الدين . ولكن من حضره وقت الحج وهو

مستطيع ؛ فلا يجزئه أن يحج تطوعاً ولا نذراً قبل أداء الفرض ، وكذلك العمرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ فالمستطيع للحج مأمور بأدائه حينئذ ، ومن حضر رمضان فهو مأمور بصيامه لرمضان ، ومن لم يبق عليه من وقت صلاة إلا مقدار ما يدخل فيها فهو مأمور بالدخول فيها ، فإذا فعل غير ما أمر به فهو رد من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس كذلك من لم يبق بيده من ماله إلا مقدار الزكاة ، أو مقدار ديون الناس . لأنه ليس مأموراً بأداء ذلك مما بيده ولا بد ، لأنه لو استقرض مالا فأدى منه الزكاة التي عليه ، وديون الناس التي عليه ، أحزاه ذلك بلا خلاف ولم يحرج للقاصي أن يلزمه الأداء من ماله ولا بد ، والصلاة والحج والصيام في أوقاتها بخلاف ذلك . وأما إذا دخل وقت الصلاة وفيه مهلة بعد ، فلا خلاف بين أحد من المسلمين في حوار التطوع حينئذ ، وهذا حاء البصوص وأما من سافر في رمضان أو مرض فهو غير مأمور بصيامه لرمضان ، وغير مهى عن صيامه لغير رمضان ؛ فله أن يصومه لما شاء من نذر أو تطوع أو قضاء واجب . وأما من عليه صلوات نسيها أو نام عنها ، وعليه قضاء رمضان سافر فيه أو مرض فافطر فان وقت هذه الصلوات ووقت قضاء هذا الصوم ، ممتد أبداً . فان أحر قضاء ذلك وهو قادر غير معدور فهو عاص بالآخير فقط ، وذلك لا يسقط عنه قضاء ما لزمه قضاؤه من ذلك . فهذا والصلاة التي دخل وقتها سواء ، فان تطوع لصلاته أو صيام لم يصح له ذلك عند الله تعالى ، لأن وقت ما لزمه ممتد بعد فلا يموت به وبالله تعالى التوفيق . ومما يبين هذا حديث عائشة رضى الله عنها ، أنها قالت : كانت تكون على الأيام من قضاء رمضان ، يعنى من قضاء أيام حيضها ولا يستطيع أن أقصياها إلا في شعبان ، لتعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كلاماً هذا معناه

قال علي : وهذا مما قد أيقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه وأقر عليه ، لأنه لا يجوز أن تحيض إلا وهو يعلم ذلك ، لأنها كانت لها يلتان من تسع ولا يمكن أن يغفل عايه السلام أمرها بتعجيل القضاء لو كان الصرص لا يحزىء الا بتعجيله . وقولها : لا استطيع ، أوضح عذر ، وهذا نص ما قلنا وبيانه وما بين صحة ما قلناه آ بها : من أن الركاة وديور الساس وسائر فرائض الأموال ، اعما هي واجبة في دمة المرء لا في عين ما بيده من المال ، انه لو كانت واجبة في عين ما بيده من المال ، ثم تلف ذلك المال لسقطت عنه تلك الحقوق وهذا باطل . وأيضا فانه مما لا يقوله مسلم ، فلما لم تسقط الحقوق المدكورة بدهاب جميع عين المال ، صح يقيها أنها في ذمته واعما يصير ماله لغيره باحد وحوه أربعة أوجبها النص . وهي : أدائه من ماله ، أو قبض من له حق حقه مما طهر منه من ماله ، أو قضاء الحاكم بما له للفرماء فيما لزمه من الحقوق ، أو عوته فقط .

وكان يكفي من هذا الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : بأمره با كفاء القدور وهي تمور باللحم الذي عجل أصحابه رضى الله عنهم فدنحوا من المنعم قبل القسمة . فلو حارأ كل ذلك اللحم لما أمر عليه السلام با كفاء القدور وهي تمور به وقد روى من طريق اخرى انه عليه السلام : جعل يرمله بالتراب ونقول ان الهبة ليست باحل من الميتة . أو كلاما هذا معناه . فان اعترضوا بحديث الشاة التي روى انه عليه السلام قال فيها انى لاحد طعم لحم أخذ غير ادن أهله أو كلاما هذا معناه . قال . ثم أمر عليه السلام باطعامه للاسارى . فهذا حديث لا يصح . لانه اعما روى من طريق رحل من الانصار ولم يأت من غير هذه الطريق أصلا فسقط الاحتجاج به . وهرقه عليه السلام اللحم من القدور في الارض ، مع هيبه عليه السلام عن اضاعة المال ، دليل واضح على انه لا يحل أكله ، وهذا نص قولنا . والله تعالى التوفيق

قال علي : وأما العمل بالمأمور به في وقت محدود الطرفين ، فقد ورد النص بالمسحة في تأخيرها - فإنه يجب بأول الوقت إلا أنه قد اذن له في تأخيرها ، وكان محيراً في ذلك وفي تعجيله ، فأى ذلك أدى فقد أدى مرضه ، إلا أنه يؤخر على التعجيل لتعجيله العمل ، ولتتميمه به ، ولا يأنم على التأخير لأنه فعل ما أيسر له . وذلك مثل تأخير المرأة الصلاة إلى آخر وقتها الواسع ، ولذلك أسقطنا الملامة والقضاء عن المرأة تؤخر الصلاة عن أول وقتها فتحيض ، لأنها فعلت ما أيسر لها ، ومن فعل ما أيسر له فقد أحسن وقال تعالى : « ما على المحسنين من عيب » . فسقطت الملامة . وقد أحر عليه السلام الصلاة إلى آخر وقتها ، فصح بذلك أن ذلك جائز مباح حسن . وإن كان التعجيل أحسن ، وسقط القضاء عنها لخروج الوقت لأنه لا يؤدي عمل إلا في وقته المأمور به . كما أسقط خصوصاً - موافقين لنا - القضاء عن المعنى عليه أكثر من خمس صلوات ، وبعضهم أسقطها عن المعنى عليه صلاة فما فوقها .

وأما كل عمل محدود الطرف الأول غير محدود الطرف الآخر ، فإن الأمر به ثابت متحدد وقتاً بعد وقت ، وهو مألوم في تأخيرها لأنه لم يفسح له في ذلك ، وكلما أحره حصل عليه اثم التصيب واثم الترك لما أمر به ، فإن أداه سقط عنه اثم الترك وقد استقر عليه اثم ترك الدار ولا يسقط عنه إلا ربه تعالى به صلى إن شاء - لا إله إلا هو - كسائر ذنوبه التي لا بد من الموارنة فيها ، لأن الأداء والتعجيل فعلاان متغايران كما قدمنا ، وقد يؤدي من لا يعجل فصح أنهما شيئان متغايران . وكذلك القول في ديون الداس ، فإن الماطل الغني آثم بالمطل ، وآثم مع الحق ، فإذا أدى الحق يوماً ما سقط عنه الميع ، وقد استقر إثم المطل عليه فلا يسقط عنه بالاداء . لأن الميع والمطل شيئان متغايران ، وقد يؤدي ولا ينع من قدم مطل ، ولذلك قلنا فيمن غصب مالا فلم يؤديه إلى صاحبه حتى مات المفصوب منه ، ثم أداه إلى ورثته إنه باق عليه اثم الغصب

(٥ - لث)

من الميت ؛ وأما سقط عنه اثم الغصب من الوارث وهو الثاني
لأنه لا شك عند كل ذى عقل ان ظلمه يزيد الموروث ، غير ظلمه لعمره
الحى الوارث . وقد انتقل ملك المال الى الوارث ، وملك الوارث لذلك
المال غير ملك المورث له . هذا شئ يعلم بضرورة العقل وبديهة الحس .
فان احدث الغاصب ظلماً ثانياً لهذا الحى ، فهو عمل آخر واثم متجدد . فان
رد إليه ماله فقد سقط عنه اثم ظلمه إياه ، ولا يسقط ماوجب لزيد من الحق
فى حياته إنصاف هذا الغاصب لعمره بعدموت زيد ، وكذلك لو مات الغاصب
فصرف المال وارثه . فانما سقط الاثم عن الوارث الصارف لا عن الميت الغاصب ،
لأن عمل زيد لا يلحق عمراً إلا بصح أو إجماع . قال الله عز وجل . « ولا
تكسب كل نفس إلا عليها » . وقال تعالى : « وأوليس للناس إلاما سعى » .
اللهم إلا أن يرد نص بان عمل زيد يلحق عمراً بعدموته أو فى حياته ، فمقر بذلك
سامعين طائعين . كالصيام عن الميت ، والحج عنه ، وأداء ديونه ، فلو أمر الميت
أن يرد ماغصب فى حياته ، كان قد تبرأ وسقط عنه اثم الامساك وبقي عليه
اثم المطل . لأن كل ذلك اعمال متغايرة ، فلو تطوع امرؤ برد دين أو غصب
عن ميت وحمل الآخر للميت لكان ذلك لاحقاً بالميت ومرداً عنه على
حديث أبى قتادة (١) . وإنا نقول ما قال لنا الله تعالى ورسوله صلى الله عليه

(١) رواه أحمد فى مسنده عن أبى قتادة قال . « أتى النبى صلى الله عليه
وسلم محبزة ليصلى عليها فقال أعليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال . أترك
لها وفاء ، قالوا . لا ، قال . صلوا على صاحبكم . قال أبوقتادة : هما على يارسول
الله . فصلى عليه النبى صلى الله عليه وسلم » ٢٩٧ . ٥ ورواه أيضاً النسائى
وابن ماجة والترمذى وصححه ابن حبان ورواه ابو داود والنسائى والحاكم
من حديث جابر بن عبد الله ورواه أحمد والبخارى والنسائى من حديث
سلمه بن الأكوع

وسلم ، وبعلم ما علمانا ولا مزيد ، وبالله تعالى التوفيق .

وأصحاب القياس يتناقضون في المسائل التي ذكرنا اقبح تناقض ، فيجيزون قضاء الحج إذا أوصى به ، ولا يجيزون قضاء الصوم إذا أوصى به . ويجيزون تقديم الصلاة قبل وقتها للعريض إذا حشى على عقله ، وفي ليلة المطر ، ولا يقيسون على تقديم العتمة قبل وقتها ليلة المطر - تقديم العصر قبل وقتها يوم المطر ، ولا تقديم الظهر قبل وقتها . فان قالوا : الوقت مشترك بين العتمة والمغرب ، لزمهم أن يجيزوا تقديم العتمة الى وقت المغرب لغير ضرورة ، لأنه وقتها ومن صلى الصلاة في وقتها فقد احسن . ولزمهم تقديم العصر الى الظهر لغير ضرورة لذلك ايضاً . وقد قال بذلك ابن عباس وجماعة من السلف رضى الله عنهم ، ولنا نقول بذلك إلا في يوم عرفة فقط . لأنه لم يأت في ذلك نص غيره ، فظهر عظيم تناقضهم .

ولقد شاهدت بعض أهل مساحد الحجاب الشرقى بقرطبة أيام تعلب البربر عليها ، يستمتعون شيوح المالكين في تعجيل العتمة قبل وقتها خوفاً القتل - إذا كان متلصصة البرابر يققون لهم في الطلام في طرق المسجد ، فرموا آدوا اداء شديداً - فما فسحوا لهم في ذلك . ولم يقيسوا ضرورة خوفاً الموت ، على ضرورة خوفاً للثياب في الطين . وهذا كما ترى وبالله تعالى التوفيق .

وقال قوم : ان العمل بالمأمور به في وقت محدود الطرفين ، هو في أول الوقت بدب وفي آخره فرص .

قال على وهذا خطأ فاحش ، لأنه لو كانت تأديته في أول الوقت بدبا لما احراه ذلك لأن الدب غير الرص ، ولا يبوب عمل عن عمل آخر غيره من غير نوعه إلا دهن . ولكن هذا عبرة الأشياء المخير فيها في الكمالات ، أيها أدى فهو فرصه . وكذلك من صلى أول الوقت فقد أدى فرصه ، وان صلى في وسطه فقد أدى فرصه ، وان صلى في آخره فقد أدى فرصه فان قال

الأمرون من تعد ترك صلاة حتى خرج وقتها بالقضاء : إنا فعلنا ذلك قياساً على قضاء الصلاة المنسية ، والتي نيم عنها . قيل لهم والله تعالى التوفيق : أكثركم لا يرى على الخالف على الحنث عمداً كفارة ، ولا على القاتل عمداً كفارة ، قياساً على الخطي غير المتعمد ، وهذا تناقض مسكم . وحتى لو طردتم خطأكم لكان ذلك زيادة في الخطأ ، لأن القياس عند القائلين به إنما هو الحكم للشيء بحكم شيء آخر ، لعل حامعة بينهما . ولا علة تجمع بين الناسي والعامد ، وهذا هو قياس الشيء على ضده لا على نظيره ، وهذا خطأ عندكم وعند جميع الناس . والله تعالى التوفيق

فصل

في موافقة معنى الأمر لمعنى النهي

قال علي : النهي مطابق لمعنى الأمر ، لأن النهي أمر بالترك وترك الشيء ضد فعله . وليس النهي عن الشيء أمراً بخلافه إلا حص ولا يصده إلا حص ، وتفسير الصد إلا حص : أنه المصاد في النوع ، وتفسير الضد إلا ثم أنه المصاد في الجنس . فإذا قلت للسان لا تتحرك ، فقد الرمته السكون ضرورة ، لأنه لا واسطه بين الصد إلا ثم وبين صده فمن خرج من أحدهما دخل في الآخر ، وهذا الذي سمي به في كتاب التقريب المسمى . وأما من هيته عن نوع من أنواع الحركة فليس ذلك أمراً بصده . مثال ذلك . لو قلت لا حر . لا تقيم ، فأنك لم تأمره بالجلوس ولا بد ، لأن بين الجلوس والقيام وسائط من الاتكاء والركوع والسجود والامحاء والاصطجاع ، فأيها فعل فليس عاصياً لك في هيك أياه عن القيام . وكذلك لو قيل لا لسان : لا تلس السواد ، فليس في ذلك إيجاب لباسه البياض ولا بد ، بل إن لسان الحمرة والصفرة أو الخضرة لم يكن بذلك عاصياً ، بل يكون مؤتمراً في تركه السواد . والله تعالى التوفيق .

وأما الأمر : فهو مهي عن فعل كل ماخالف الفعل المأمور ، وعن كل

صد له حاص أو عام ، فانك إذا أمرته بالقيام ، فقد نهيته عن القعود والاضطجاع والالتكأ والانحاء والسجود ، وعن كل هيئة حاشا القيام . وإما كان هكذا لأن ترك أفعال كثيرة محتلفة في وقت واحد ، واجب موجود ضرورة ، لأن من قام فقد ترك كل فعل خالف القيام ، كما أخبرنا في حال قيامه .

وأما الإتيان بأفعال كثيرة في وقت واحد ، وهي محتلفة متنافية ومتصادة فحال لا سبيل إليه . ألا ترى أن من سافر فاما يمشي إلى جهة واحدة وهو تارك لكل جهة غير التي توحه نحوها ، ولا يمكنه أن يتوجه إلى جهتين في وقت واحد بفعله به . وتحالف أيضا نية النهي نية الأمر في وجه آخر وهو أن ما ورد بها بلفظ « أو » فهو نهى عن الجميع ، مثل قوله تعالى : « ولا تطع منهم آثما أو كفورا » . ومثل قولك لا تمتل ريذا أو عمرا أو خالدا ، فهو يقصى النهي عن قلوبهم كلهم . وما ورد أمرا بلفظ « أو » فهو تحيير في أحد الأقسام المذكورة . مثل قولك كل حرا أو تمرا أو لهما ، وحدها أو هذا . والنهي يقتضي احساب النهي عنه ، كما أن الأمر يقصى إتيان المأمور به وقد بينا أن النهي عن الشيء أمر تركه ، والأمر بالترك يقتضي وحب الترك . وبيننا أن الأمر بالشيء نهى عن تركه فالنهي عن الترك يقتضي الفعل الذي يوقوعه يرتفع تركه . والله تعالى التوفيق

وقد اعترض في هذا بعض أهل الشغب فقال : لو كان الأمر بالشيء نهيا عن تركه ، أو كان النهي عن الشيء أمرا تركه ، لكان العلم بالشيء جهلا بصدده قال علي وحكاية هذا الكلام الساطع يعنى عن تكلف الرد عليه ، لأنه رام التشبيه بين مالا تشاء بيه ، وهو عملة من مال لو كان الموت سدا للحياة لكان السمع صد البصر ، ومثل هذا من الغثائـ (١) يسعى لمن كان به رفق

(١) العث من الكلام والعثيب الذي لا معنى له ولا طلالة عليه وأصل العث

الردىء من كل شيء

أن يرغب بنفسه عنه ، ولكن من لم يعد كلامه من عمله كثرت أهداره ،
ومن لم يستحي فعل ما شاء وأما العلم بالشئ ، فهو على الحقيقة عدم العلم
بصده ، لأن علمك بأن ريداً حى ، هو عدم العلم وطلان العلم بأنه ميت .
وقول القائل ، لا تأكل ، لا شك عند كل دى حس أن معناه أترك الأكل
ولا فرق . وهذا من المتلزمات ، وقد أوردنا لهذا باباً فى كتاب التقرب . وطل
بما ذكرنا قول من قال . النهى نوع من أنواع الأمر ، وقول من قال . الأمر
نوع من أنواع النهى ، وصح أن كل أمر فهو أيضاً نهى ، وكل نهى فهو
أيضاً أمر .

فإن قال قائل قد يرد أمر ليس فيه نهى عن شئ أصلاً ، وهو أمر
بالإباحة وقال آخر قد يرد نهى ليس فيه معنى من الأمر أصلاً ، وهو
نهى عن الاختيار للترك .

قال على كلاهما محطى ، أما الأمر بالإباحة ، فاعلم معناه أن شئت إفعلى
وإن شئت لا تفعل ، فليس مائلاً إلى الأمر إلا كميله إلى النهى ولا فرق
وكذلك القول فى نهى الاختيار للترك ، وهو الكراهية ولا فرق وهكذا
أمر الدب ولا فرق . وفيه معنى إباحة الترك موحود وبالله تعالى التوفيق

فصل

فى الأمر هل يتكرر أبداً أو يجرى منه ما يسحق به المأمور اسم فاعل لما أمر به
قال على : اختلف الداس فى الأمر ، إذا ورد بفعل ماهر يخرج من فعله
مرة عن اسم المعصية ، أم يكرر عليه الأمر أبداً فيلزمه التكرار له ما أمكنه
، فسكلا المولين قال القائلون

قال على : والصواب أن المطيع غير العاصى ، ومحال أن يكون الإنسان
مطيعاً عاصياً من وجه واحد فمن أمر بفعل ما ولم يأب له بأفعال تكراره

فعله ، فقد استحق اسم مطيع ، وارتفع عنه اسم عاص بيقين . وكل شيء بطل بيقين ، فلا يعود إلا بيقين من نص أو إجماع .

وإما تكلم في هذه المسألة القائلون بقول الشافعي رحمه الله ، في تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة ، لا أحل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

قال علي . ولو كان ما احتجوا به من وجوب التكرار صحيحاً ، لما كان موضع الخلو من الآخر من الصلاة أحق به من القيام والسجود وسائر أحوال الأنسان ، وهم إما أوجبوا ذلك بعد التشهد الأخير من الصلاة فقط وقد ورد حديث في لفظه إيعاد لمن ذكر عبده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصل عليه ، فإن صح لقلت هو فرض متى ذكر عليه السلام . وإن لم يصح ، فقد صح أن من صلى عليه مرة صلى الله عليه عشرة ، ولا يرهى في هذا إلا محروم . والذي يوقن فهو إنه من يرغب عن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن السلام عليه ، فهو كافر مشرك . ومن صلى عليه وسلم ثم ترك غير راغب عن ذلك - ولكن عالم بأنه مقصر باحس نفسه حظاً جليلاً - فلا أجر له في ذلك ولا اثم عليه

فان قالوا فما تقولون في الجهاد ؟ قلنا . قد صح أن الجهاد فرض علينا إلى أن لا يبقى في الدنيا إلا مؤمن أو كتابي يغرم الحرية صاغراً بأمر الله تعالى لنا أن نقاتل حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، ويؤمن المشركون كلهم ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ويعطى أهل الكتاب الجزية وهم صاعرون فالقتال ثابت علينا أبداً حتى يكون ما ذكرنا ، وحسبنا أنه فرض على الكفاية وتركه لمطيق مكروه ، ما لم يقو العدو أو لم يستمر الإمام . فأى ذلك كان ، فالجهاد فرض على كل مطيق في ذات نفسه متعين عليه .

ويبطل قول من قال بالتكرار : إنه لو كان قوله صحيحاً ، للزم من سلم

عليه أن يرد أبدأ ولا يمضك عن تكرار الرد . لقوله تعالى : « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » . ولا خلاف في أن مرة واحدة يخرج من فرض الرد .

وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فالمنكر الذي يرى غدا غير المنكر الذي يرى اليوم ، وفرض عليهما تغيير كل منكر . وكذلك القول في الأمر بالمعروف ، لأن المعروف الذي يأمر به غدا غير الذي أمر به اليوم ، وقد جاء النص بذلك مبينا بقوله صلى الله عليه وسلم : من رأى منكم منكراً فليغيره . ومما يبطل قول من قال بالتكرار قوله تعالى . « فدية مسلمة إلى أهله ونحرير رقبته مؤمنة » . وأمره تعالى بأداء الركاة ، وما أشبه ذلك ، لا يلزم تكراره إلا ما جاء النص مبيناً بإيجاب تكراره ، وإلا فوفاء واحد يحزى ، ودية واحدة ، ورقعة واحدة .

قال علي : وقد احتج على القائلين بالتكرار بعض من سلف ، ممن يقول بأنه يجرح المأمور بذلك بفعله مرة واحدة ، بأن قال : لما أجمع الناس على أن التكرار لا يلزم حتى يسمع المرء من الأكل واليوم والنظر في أسنانه ، فلما صح ذلك لم يكن من حد في ذلك حداً أولى ممن حد حداً آخر ، فوجب أنه يجرح من المأمورية بفعل ما أمر بفعله مرة . واحتجوا أيضاً بقوله عليه السلام ، إذا سئل عن الحرج أفي كل عام ؟ فقال عليه السلام دعوني ما تركتكم . قالوا فلو كان الأمر يجب تكراره ، لما أذكر عليه السلام على السائل عن الحرج أفي كل عام ؟ لأنه كان يكون واضحاً للسؤال موضوعه ، أو سائلاً تخفيفاً (١) عما يقتضيه اللفظ . ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم حشى أن يكون سؤاله موحياً لبرول زيادة على ما اقتضاه لفظ الأمر بالحج ، ويدخل ذلك السائل في جملة من دم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله . أعظم الناس حرماً في الإسلام ، من

سأل عن أمر لم يحرم فحرم من أجل مسأله .

قال علي : وهذا احتجاج صحيح ظاهر .

قال علي وقد تعلق بالتكرار من قال بإيجاب التيمم لكل صلاة
قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن نص الآية لا يوجب التيمم إلا على من أحدث
تقوله تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من العائط
أولاً فستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » . فلو تركنا وظهر هذه الآية
لوجب الوضوء فرضاً على كل قائم إلى الصلاة ، ولما وجب ذلك في التيمم . لأن
نص الآية بإيجاب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة ، وليس فيه إيجاب التيمم
إلا على من أحدث فقط ؛ ولكن لما صلى عليه السلام الصلوات الخمس يوم
الفتح بوضوء واحد ، عاملاً أن المأمور بالوضوء هو المحدث فقط . وأما تكرار
التيمم فنص الآية يبطله .

قال علي واحتج القائلون بالتكرار . بأن قالوا قد وافقتمونا على أن
النهي مكرر ثباتاً دائماً ، وأنه متحدد كل وقت . فهلا قلتم إن النهي يخرج
عن النهي ترك ما نهى عنه ساعة من الدهر فقط ، كما قلتم : إن يفعل مرة
واحدة يخرج عن الأمر ، وإن الأمر لا يعود عليه .

قال علي : هذه شغنة دقيقة ، وقد قدمنا فيما حلا : أن النهي هو أمر بالترك
وأن الترك ممكن لكل أحد ، وليس يمسع الترك على مخلوق . والمعل بخلاف
ذلك ، منه ممكن ومنه مالا يقدر عليه ، وقدما أن ترك المرء لأفعال كثيرة
في وقت واحد موحود واجب ، وأن فعله بخلاف ذلك . وأمر المرء في حال
يومه وأكله وصلاته وطره في أسنانه ، ترك لكل ما نهى عن تركه إن
أراد الترك ، وليس الأمر كذلك بل لا يقدر على أداء أكثر الأوامر في
الأحوال التي ذكرنا ، وقد أمرنا عليه السلام أن يحسب ما بها ناعه ، وأمرنا

أن يفعل (١) ما أمرنا به ما استطعنا، ولم يقل عليه السلام: فاتوه ما استطعتم؛ وكان حينئذ يلزم التكرار وإنما قال عليه السلام: فاتوا منه ما استطعتم. و«من» إما هي للتبعية المقدور، فلما امتنع تكرار الأمر بما قدمنا قبل «من أن» التكرار لو لم يكن تكليفا لما لا يطاق، وأنه لما بطل ذلك كان من اقتصر في ذلك على حد ما يحده، أو عدد ما من التكرار يوجبه، أو على وقت ما — محكما بلا دليل لم يلزم منه إلا ما اتفق عليه، وهو مرة واحدة يقع عليه بها اسم فاعل مطيع؛ ويرتفع بها عنه اسم عاص —: كان ذلك فرقا صحيحا بين ما لا يقدر عليه مما ذكرنا؛ وبين ما يقدر عليه من الترك في كل وقت وفي كل حال. ومن أدى من الأمر ما استطاع فقد فعل ما أمر به، ومن فعل ما أمر فقد سقط عنه الأمر وبالله تعالى التوفيق.

والقائلون بالتكرار: إنما اضطروا إليه في مسألتين أو ثلاث، وهم في سائر مسائلهم تاركون له. وقد قدمنا أن القوم إما حسبهم نصر المسألة الحاصرة عما لا يبالون أن يهدموا به سائر مسائلهم (٢) وبالله تعالى التوفيق قال علي وصحيح القول في هذه المسألة هو ما قلنا من أن يفعل مرة واحدة يؤدي المرء ما عليه، ولا يلزمه تكرار الفعل لما ذكرنا، إلا أن ترتفع تلك الحال التي فيها ذلك الأمر ثم تعود، فإن الأمر يعود ولا بد. كمرص المسلم تحب عيادته فمرة واحدة يخرج من المرص مادام في تلك العلة؛ فإن أفاق ثم مرض عاد حكم العيادة أيضا؛ وكفك العاني متى صار عانيا وحب فكاه، وكاطعام الخائض متى عاد حوجه عاد وحب اطعماه؛ وكالتعود متى قطع الإنسان القراءة ثم ابتدأ القراءة، وكالوصوء متى أحدث، وكالصلاة في كل يوم ولا يلزم تكرار شيء من ذلك بعد فعله في حال واحدة. وبالله تعالى التوفيق.

والقول بالتكرار باطل، لأنه تكليف ما لا يطاق أو القول بلا برهان،

(١) كذا في الأصلين. ولعل صوابه (مما) (٢) في رقم ١١ مذاههم

وكلاهما باطل. لأننا نسألهم عن تكرار الأوامر المختلفة وبعضها يقطع عن فعل بعض ، فلا بد ضرورة من ترك جميعها إلا واحداً ، فأيهما (١) هو الواحد. وهذا هو القول بلا رهران ، وكل ما كان هكذا فهو باطل ، لا شك والله تعالى التوفيق.

فصل في التحجير

قال علي : واحتلموا في الأشياء إذا حير الله عز وجل بينها ، وأوحى على الخير أن يقصد أيها شاء فيعمله ، ككفارة الإيمان ، وكفارة الخلق في الحج قبل يوم النحر لمرض أو أدى من الرأس ، وفي العمرة كذلك قبل أيامها ، وفي حراء الصيد ، وما أشبه ذلك فقال قوم : هي كلها واحدة فادفع أحدها سقط سائرهما .

قال علي : وهذا خطأ فاحش لو حيين أحدهما أن «أو» لا توجب تساوي ما عطف بها واحتماعه وإعما يوجب ذلك الواو والفاء ونحو هذا ما لا يحمله من له أدنى نصر باللغة العربية والثاني . أمها لو وحيت كلها لما سقطت بفعل بعضها وما لم فرصا فاما يسقط بأن يفعل ، لا بأن يفعل غيره وهذا شيء يعلم بالضرورة لأن ما أوحى الله تعالى عليك عمله فلم يرد منك أن تقيم مقامه غيره إلا نص وارد في ذلك ، وإلا فأت عاص إن لم تفعل الذي أمرت به . فلو أوحى تعالى عليه عبق رقبة لم يجرح منها بكسوة ، وهذا الذي لا يعقل سواه .

ودهب قوم إلى أنه تعالى إنما أوحى في ذلك شيئاً واحداً مما حير فيه تعالى لانهيه ، ولكن أيها شاء الخير ، ونحو لا نكر هذا لأن عقولنا ليست عياراً على رسا عز وجل ، ولا في العقل ما يجمع من أن يريد الله تعالى إيجاب

(١) في الاصل . ناهيا . وهو خطأ

ما شاء إلى الموجب عليه، فإذا فعل المخير المكسر أى الكسفات التى حوطب بها - شاء ، فقد أدى فرضه . وهو الذى سبق فى علم الله عز وجل أنه به يسقط عنه الاثم .

والتخيير يقسم قسمين . أحدهما الذى ذكرنا : وهو أن يلزم المرء أحد وجهين أو أحد وجوه لا بد له من أن يأتى ببعضها أيها شاء ، فهذا فرضه الذى يأتى به مما حير فيه . والقسم الثانى أن يقال للمرء إن شئت ان تفعل كذا ، وإن شئت لا تفعله أصلاً ، وهذا النوع لا يحور أن يكون فرضاً أصلاً ، ولا يكون إلا تطوعاً ، لأن كل شىء أبيع للمرء تركه جملة أو فعله ، فهو تطوع بلاحلاف من أحد ، وهذا لازم لمن قال إن المرء محير فى السر بين إتمام الصلاة أو قصرها . لأن من قول هذا القائل أن الركعتين الرائدتين ان من تركهما لم يأتى بهى ادن تطوع ، وإذا كانتا تطوعاً فغير حائر أن يصاهما ركعتى العرص اللتين لا بد له من أن يأتى بهما ، وليس يلزمهم هذا فى قولهم فى الصيام ان شاء صام فى رمضان فى السر ، وان شاء أفطر ، لأنهم لا يسقطون عنه الصيام جملة ، كما يسقطون عنه الركعتين اللتين تم بهما الصلاة أربعاً ، لكن يقولون ان شاء صام رمضان فيه ، وان شاء صامه فى أيام أخر ، ولا بد عندهم من صيامه فأنما هذا تخيير فى أحد الوقين ، لافى ترك الصيام أصلاً . وهناك حيروه فى الاقيا بالركعتين أو تركهما السه . فافهم .

فصل

فى الأمر بعد الخطر ومراتب الشريعة

قال على : قد بينا فى غير موضع ان مراتب الشريعة خمسة : حرام وفرض وهذان طرفان ، ثم بلى الحرام المكروه ، وبلى العرص البدب ، وبين البدب والكره واسطة وهى الاماحة فالحرام مالا يحل فعله ، ويكون تاركه مأخوفاً

مطيعاً . وفاعله آثماً عاصياً . والفرض ما لا يحل تركه ، ويكون فاعله ما أجوراً مطيعاً ، ويكون تاركه آثماً عاصياً . والمكروه هو ما إن فعله المرء لم يأتهم ولم يؤجر ، وإن تركه أجر . والندب هو ما إن فعله المرء آخر . وإن تركه لم يأتهم ولم يؤجر . والاباحة هي ما أن فعله المرء لم يأتهم ولم يؤجر ، وإن تركه لم يأتهم ولم يؤجر . كصنع المرء ثوبه أحصراً وأصهر ، فإذا نسخ الحظر نظراً ، فإن جاء نسجه بلفظ الأمر فهو فرض واجب فعله بعد أن كان حراماً ، وإن كان أتى فعل لشيء تقدم فيه النهي فهو مستقل إلى الاباحة فقط ، والنهي باق على الاختيار . وكذلك الأمر إذا أتى بعده فعل بخلافه فهو مستقل إلى الاباحة ، والأمر باق على الندب . كما قلنا في أمره عليه السلام الناس إذا صلى امامهم حالساً أن يصلوا وراءه حلوساً ، ثم صلى عليه السلام في مرضه الذي توفى فيه حالساً ، والناس وراءه وأبو بكر إلى حسه قائم . فعلمنا أن نهيه عليه السلام عن القيام للمدكر خاصة بدب واختيار ، إلا أن يفعل ذلك تعظيماً للامام فهو حرام ، وعلمنا أن الوقوف له مباح ، وإعماها فيما يتقافيه المتقدم والمتأخر . وأما ما لم يعلم أي الخبرين كان قبل ، فالعمل في ذلك الاحد بالزائد والاستثناء على ما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق

قال علي : وقد ادعى بعض من سلف ، أنه تقرأ (١) الأوامر كلها الواردة بعد الحظر ، فوحدها كلها إختياراً أو اباحة . ودكر من ذلك قول الله تعالى : « وادأ حلتم فاصطادوا » . « فادأ تطهرون فاتوهن من حيث أمركم الله » . « وهيبكم عن ريارة السور فزوروها ، وعن الانتباد في الطروف فانتبدوا » فالآن ما شروه » .

(١) بفتح التاء والقاف وتشديد الراء . بمعنى تفهم وتفهم وأطى أن المراد هما التمتع بهن حتى يجمع النظائر إلى أحوالها فإلا أصل في معنى القراءة الجمع وكل شيء جمعه فقد قرأته

قال علي : وقد أعمل هذا القائل ، قد قال الله تعالى : « فالآن باشروهن
واستغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا » . وكان الفطر بالآكل والشرب
فرضاً لا بد منه ، بين ذلك النهي عن الوصال . وكذلك قوله تعالى : « يأيتها
الدين آموا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم » . الآية الى قوله تعالى
« فاذا طعمتم فانثشروا » . فالانتشار المذكور في هذه الآية هو الخروج
عن بيوت النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض لا يحل لهم القعود فيها بعد أن
يطعموا مادعوا الى طعامه . وأما الأمر التي ذكرنا قبل ، فان دلائل النصوص
قد صحت على أنها نذوب ومح لا تأتي الاقرار بما أتى به نص بل نبادر الى قبوله ،
وإما نكر الحكم بالآراء الفاسدة والآهواء الرائعة لغير برهان من الله عز وجل
أما قوله تعالى . « وإذا حللتم فاصطادوا » . فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حل من عمرته ومن حجه ولم يصطد ، فعلمنا أنه نذوب وإباحة . وأما قوله تعالى
« فاذا قصيت الصلاة فانتشروا في الأرض » . فقد صح عن النبي صلى الله عليه
وسلم أن الملائكة لا تزال تصلي على المرء مادام في مصلاه الذي صلى فيه مالم
يحدث . ولم يخص صلاة من صلاة ، فصيح أن الانتشار مباح إلا للحدث والسطر
في مصالح نفسه وأهله ، فهو فرض . وأما قوله عليه السلام في الصلوة : فرورها
فان الفرض لا يكون إلا محدوداً ، وإماموكم لا يولوا الى المرء ما فعل منه ، أو يحولوا
على الطاقة والمعروف ، وليس في ريادة القصور نص لشيء من هذه الوجوه .
ثم لو كان فرضاً لكان رآؤها مرة واحدة قد أدى فرضه في ذلك ، لما قدمنا
في إبطال التكرار . وأما قوله عليه السلام : فانتدوا . فانه عليه السلام لم يبتد
لكن كان يبتدله ، فصيح أن الانتاد ليس فرضاً لكنه إباحة . وأما قوله
تعالى . « فالآن باشروهن » . والمباشرة من الرجل لروحه فرض ولا بد ،
ولا يحل له هجرها في المصططع ولا الامتناع من وطئها الا تحافها له عن ذلك
على ما بينا في كتاب السكاح من كلامنا في الأحكام . والحمد لله رب العالمين

قال علي : وقد ذهب بعض المالكيين ، الى أن ههنا واحداً ليس فرضاً ولا تطوعاً

قال علي : وهذا هذيان فاسد لا يعقل أصلاً ، لأن الواجب هو الذي لا بد من فعله ، وغير الواجب هو ما ان شاء فعله المرء وان شاء تركه ، ولا يعرف ههنا شيء يتوسط هذين الطرفين . فان راعوا ما ورد به لفظ الفرض في الشريعة فهم أول عاص لما ورد فيها ، لأن الله عز وجل يقول : « انما الصدقات للفقراء والمساكين » (الآية) الى قوله تعالى : « فريضة من الله » . فقالوا هم : هذه القسمة ليست فريضة ، بل حائز أن يعطى من الصدقات غير هؤلاء ، وحائز أن توضع في بعض هذه الأصناف دون بعض ، وقال ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير . فقالوا : ليس هذا فرضاً ، ولا الشعير أيضاً ، ولا التمر فيها فرضاً . فما علم أحداً أترك للفظ الفرض الوارد في الشريعة منهم . ثم احتجوا في البرسام الذي ادعوه من وجود شيء واجب ليس فرضاً ولا تطوعاً . فقالوا : ذلك مثل الأذان ، والوتر ، وركعتي الفجر ، وصلاة العيدين والصلاة في جماعة ، ورمي الجمار ، والمبيت ليالي مي بمعنى

قال علي . وكل هذا فدعوى فاسدة . أما الصلاة في جماعة والأذان ورمي الجمار ففرائض واحدة يعصى من تركها ، لا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بها ، وأما صلاة العيدين والوتر وركعتا الفجر والمبيت ليالي مي ، فليست فرائض ولكنها تطوع يكره تركها ، ولو تركها تارك دهره كله متعمداً ما اثم ولا عصى الله عز وجل ، ولا قدح ذلك في عدالته . وقد قال عليه السلام في الذي حلف أن لا يريد على الصلوات الخمس الفرائض : أياح والله ان صدق ، دخل الجنة ان صدق . وقد سأل هذا القائل النبي صلى الله عليه وسلم اذ وصف له الصلوات الخمس . فقال . يا رسول الله هل علي غيرها . فقال لا . الا ان تطوع فسمى النبي صلى

الله عليه وسلم تارك كل صلاة ماعدا الخمس مفلحاً، ولم يعنه . وأحبر عليه السلام أن كل صلاة ماعدا الخمس فهي تطوع . حرام على كل أحد خلاف النبي صلى عليه وسلم . ولولا أن الأمر ورد بصلاة الحائض فصارت فرضاً لا بد منه، لكانت تطوعاً . ولكن من هذه الخلال أشياء يكره تركها فمن تركها لم يأنثم ولم يؤجر، ومن فعلها أحر . فمطلت عما ذكرنا قسمتهم الفاسدة والحمد لله رب العالمين

فصل

في ورود الأمر لمط خطاب الذكور

قال علي : اختلف الناس ، فقالت طائفة . اذا ورد الأمر بصورة خطاب الذكور ، فهو على الذكور دون الاناث الا ان يقوم دليل على دخول الاناث فيه . واحصوا ما قالوا : ان لكل معنى لفظا يعبر به عنه ، فخطاب النساء افعلن وخطاب الرجال افعلوا ، فلا سبيل الى ايقاع لمط على غير ما علق عليه الا بدليل وذهبت طائفة أخرى . الى ان خطاب النساء والاناث لا يدخل فيه الذكور، وان خطاب الذكور يدخل فيه النساء والاناث، الا ان يأتي نص أو اجماع على اخراج النساء والاناث من ذلك

قال علي : وهذا بأحد ، وهو الذي لا يجوز غيره . والدليل الذي استدلت به الطائفة الأولى هو أعظم الحجة عليهم ، وهو دليلنا على ابطال قولهم ، لأن لكل معنى لمط يعبر به عنه كما قالوا ولا بد . ولا خلاف بين احد من العرب ولا من حاملي لغتهم اولهم عن آخرهم ، في ان الرجال والنساء ، وان الذكور والاناث ، اذا اجتمعوا وحوطوا أو احبر عنهم ، ان الخطاب والخبر يردان (١) بلفظ الخطاب ، والخبر عن الذكور اذا اتفردوا ولا فرق . وان هذا امر مطرد ابداً على حالة واحدة . فصح بذلك أنه ليس لخطاب الذكور خاصة . لفظ محرد

(١) في الاصل . يراذان . وهو خطأ

في اللغة العربية غير اللفظ الجامع لهم وللإناث ، إلا أن يأتي بيان زائد بأن المراد الذكور دون الإناث . فلما صح ذلك لم يجوز حمل الخطاب على بعض ما يقتضيه دون بعض ، إلا ببص أو اجماع ، فلما كانت لفظة « افعلوا » والجمع بالواو والنون وجمع التكسير يقع على الذكور والإناث معا ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مبعوثا إلى الرجال والنساء بعثا مستويا ، وكان خطاب الله تعالى وخطاب نبيه صلى الله عليه وسلم للرجال والنساء خطانا واحدا - لم يجوز أن يخص بشئ من ذلك الرجال دون النساء ، إلا ببص جلي أو اجماع . لأن ذلك تخصيص الظاهر ، وهذا غير حائر . وكل ما نرم القائلين بالخصوص فهو لارم لهؤلاء ، وسيأتي ذلك مسبوغا في بابه . إن شاء الله تعالى .

فإن قالوا : فأوجبوا الجهاد فرضا على النساء . قيل لهم والله تعالى التوفيق : لولا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة - اد استأذنه في الجهاد - لكن أفصل الجهاد حرج مبرور . لكان الجهاد عليهن فرضا . ولكن بهذا الحديث علمنا أن الجهاد على النساء بدب لا فرض . لأنه عليه السلام لم يمهأ عن ذلك ، ولكن أخبرها أن الحرج لها أفصل منه . ومما يبين صحة قولنا أن عائشة - وهي حجة في اللغة - لما سمعت الأمر بالجهاد ، قدرت أن النساء يدخلن في ذلك الوحوب ، حتى بين النبي صلى الله عليه وسلم لها أنه عليهن ندب لا فرض ، وأن الحرج لها أفصل منه . ونحن لا نكر صرف اللفظ عن موضوعه في اللغة بدليل من نص أو اجماع ، أو لصورة طبيعة تدل على أنه مصروف عن موضوعه . وإنما يبطل دعوى من ادعى صرف اللفظ عن موضوعه في اللغة بلا دليل . فلم يكر النبي صلى الله عليه وسلم عليها حملها الخطاب بلفظ خطاب الذكور على عموم دخول النساء في ذلك . وفي هذا كفاية لمن عمل .

فإن قالوا : فأوجبوا عليهن البغار لاتفعه في الدين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فلما والله تعالى التوفيق : نعم هذا واجب عليهن كوجوبه على (٦ - ب)

الرجال، وفرض على كل امرأة التفقه في كل ما يخصها كما ذلك فرض على الرجال. ففرض على ذات المال منهن معرفة أحكام الزكاة، وفرض عليهن كل من معرفة أحكام الطهارة والصلاة والصوم، وما يحل وما يحرم من الماء كل والمشارب والملابس، وغير ذلك كالرجال ولا فرق. ولوتفقت امرأة في علوم الديانة للزمننا قبول نذارتها، وقد كان ذلك. هؤلاء أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وصواحيبه قد نقل عنهن أحكام الدين، وقامت الحجة بقلهن. ولا خلاف بين أصحابنا وجميع أهل مجتهدنا في ذلك، فمنهن سوى أزواجه عليه السلام: أم سليم، وأم حرام، وأم عطية، وأم كرز، وأم شريك، وأم الدرداء، وأم خالد، وأسما بنت أبي بكر، وفاطمة بنت قيس، وسرة، وغيرهن ثم في التابعين: عمرة، وأم الحسن، والرباب وفاطمة بنت المنذر، وهند الفراسية (١)، وحبيبة بنت ميسرة، وحفصة بنت سيرين، وغيرهن، ولا خلاف بين أحد من المسلمين قاطبة، في أمهن محاطات بقوله تعالى: «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة». و«من شهد منكم الشهر فليصمه». «ذروا ما بقى من الربا» و«حرمت عليكم الميتة والدم». و«الذين يفسفون كتاب مما ملكتم أيمانكم وكاتبوه». و«أشهدوا إذا تمائم» و«لله على الناس حج البيت» و«أفصبوا من حيث أفاص الناس» و«هل أنتم منتهون» و«ابلوا اليتامى حتى إذا بلغوا السكاح». وسائر أوامر القرآن. وإعمالها من الحاء (٢) هذه المصائق، في مسألة أو مسألتين، تحكموا فيها وقادوا، فاصطروا إلى مكابرة العيان، ودعوى خروج النساء من الخطاب بلا دليل. ثم رجعوا إلى عمومهن مع الرجال، بلا رقعة (٣) ولا حياء

(١) بكسر الفاء وفتح الراء وكسر السين المهملة، ويقال القرشية وهي هند بنت الحارث، وكانت من صواحيبات أم سلمة وروت عنها.

(٢) كذا في الأصل والمعروف الحاء إلى الشيء. فاستعماله بدون «إلى»

لم يزل له وحها (٣) بكسر الراء واسكان القاف: التجمط والفرق قاله في اللسان

قال علي : وقد قال الله تعالى : « وإيه لذكر لك ولقومك » . وقال أيضا « وأنذر عشيرتك الأقرين » . فنادى عليه السلام بطون قريش لطبا لطبا ، ثم قال : يا صبية بنت عبد المطلب ، يا فاطمة بنت محمد . فأدخل النساء مع الرجال في الخطاب الوارد كما ترى

فإن قال قائل : فقد قال تعالى « لا يسحر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن » . وقال رهير : وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء فالجواب وبالله تعالى التوفيق : أن اللفظ إذا جاء مراداً به بعض ما يقع تحته في اللغة ، وبين ذلك دليل ، فاسمنا نكره . فقد قال تعالى . « يا أيها الناس اتقوا ربكم » . فلا خلاف بين لغوي وشريعي أن هذا الخطاب متوجه إلى كل آدمي ، من ذكر أو أنثى . ثم قال تعالى : « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم » . فقام الدليل على أن المراد ههنا بعض الناس لا كلهم ، فوجب الوقوف عند ذلك لقيام الدليل عليه ، ولولا ذلك لما حذر أن يكون محمولا إلا على عموم الناس كلهم

قال أبو محمد وقد سأل عمرو بن العاص رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الناس أحب إليك ؟ فقال : عائشة . قال . ومن الرجال ؟ قال : أبوها ثناء عبد الله بن يوسف عن أحمد بن محمد عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن علي عن مسلم بن الحجاج أنس بن يحيى حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد - عن الحذاء - عن أبي عثمان - هو النهدي - قال أخبرني عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بالله التي دعت بها ، شمل الألف في عمومها في دخول النساء مع الرجال ، حتى أحمره السائل أنه أراد بعض من يبع عليه الاسم الذي حاطب به فقبل ذلك منه عليه السلام وهذا هو نص مذهبنا . وهو أن يحمل الكلام

على عمومه ، فاذا قام دليل على أنه أراد به الخصوص صرنا اليه . ولا خلاف بين المسلمين في أن قوله تعالى : « أولم حذير » . واقع على إناث الخنادير كوقوعه على ذكرها بنفس اللفظ المقتضى للنوع كله وقد اعترض بعضهم بحديث ذكروه من طريق أم سلمة رضي الله عنها فيه : أن النساء شكون وقلن ما يرى الله تعالى يدكر إلا الرجال ، فقلت « إن المسلمين والمسلمات » . الآية

قال علي . وهذا حديث لا يصح البتة ، ولا روى من طريق يثبت * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن بشار سدار ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن حصين . قال سمعت عكرمة يقول : قالت أم عمار . يا رسول الله يدكر الرجال في القرآن ولا يدكر النساء . قال فزلت « إن المسلمين والمسلمات » . الآية قال علي وهذا مرسل كما ترى لا تقوم به حجة . * وثناه أيضا محمد بن سعيد السائي ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا الحشني ثنا محمد بن المثنى حدثنا مؤمل ثنا سميان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد . قال قالت أم سلمة : يدكر الرجال في الهجرة ولا يدكر ، فزلت « أي لا أصيب عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى » . وقالت أم سلمة : يا رسول الله لا تقطع الميراث ، ولا تغزو في سبيل الله فقتل ، فزلت « ولا تسموا ما يصل الله به بعضكم على بعض » . وقالت أم سلمة : يدكر الرجال ولا ندكر ، فزلت : « إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات » . الآية

قال علي : ويقال إن التفسير لم يسمعه ابن أبي نجيح من مجاهد * ثنا بذلك يحيى بن عبد الرحمن عن أحمد بن دحيم عن إبراهيم بن حماد عن اسماعيل بن اسحق ولم يدكر مجاهد سماعا لهذا الخبر من أم سلمة ، ولا يعلم له سماع أصلا . وما صح أنهم قلن . يا رسول الله غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما . فجعل لهم

عليه السلام يوما وعظهن فيه وأمرهن بالصدقة. وكذلك صح ما روى في خطبته عليه السلام في العيد، وأمره النساء أن يشهدن. ثم رأى عليه السلام أنه لم يسمعن، فأتاهن فوعظهن قائما، أتاها عليه السلام اذ حشى انهن لم يسمعن والا فقد كان يكفينهن جملة كلامه على المنبر.

قال أبو محمد: والصحيح من هذا ما * حدثنا عبد الله بن يوسف بالسند المتقدم ذكره إلى مسلم، حدثنا يونس بن عبد الأعلى الصدفي، وأبو معمر الرقاشي، وأبو بكر نافع، وعبد الله بن حميد. قال هؤلاء الثلاثة: ثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي ثنا أفلح بن سعيد حدثنا عبد الله بن رافع. وقال يونس بن عبد الأعلى: ثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن بكيرا حدثه عن القاسم بن عباس الهاشمي عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: كنت أسمع الناس يدكرون الحوض، ولم أسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان يوما من ذلك والحارية تمشطي، فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أيها الناس. فقلت للحارية: استأخرني عني. قالت: انما دعا الرجال ولم يدع النساء. فقلت: أني من الناس ثم ذكرت الحديث.

قال علي: في هذا بيان دخول النساء مع الرجال في الخطاب الوارد بصيغة خطاب الذكور.

قال أبو محمد: وأحتج بعضهم بقوله تعالى: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ». فالجواب والله تعالى التوفيق. أنه لا ينكر التأكيذ والتكرار، وقد ذكر الله تعالى الملائكة ثم قال: «وَجِبْرِيلُ وَمِيكَالُ» وهما من الملائكة، ويكنى من هذا ما قدمنا من أوامر القرآن المتفق على أن المراد بهذا الرجال والنساء معا، غير نص آخر، ولا بيان زائد إلا اللفظ. وكذلك قوله: «وَأَشْهَدُوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ». بيان حلى على أن المراد بذلك الرجال.

والنساء معاً ، لأنه لا يجوز في اللغة أن يخاطب الرجال فقط ، بأن يقال لهم : « من رجالكم » . وإنما كان يقال من أنفسكم . فان قالوا . قد تيقنا أن الرجال مرادون بالخطاب الوارد بلفظ الذكور ، ولم نوقن ذلك في النساء ، فالتوقف فيهن واحب . قيل له : قد تيقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مبعوث اليهن كما هو الى الرجال ، وان الشريعة التي هي الاسلام لازمة لهن كلزومها للرجال ، وأيقنا ان الخطاب بالعبادات والأحكام متوجه اليهن ، كتوجهه الى الرجال ، الا ما حصن أو حص الرجال من دليل . وكل هذا يوجب أن لا يعرد الرجال دونهن بشيء . قد صح اشتراك الجميع فيه إلا بص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق

قال علي : وان العجب ليكثر من قال بخلاف قولنا - من الخنثيين والمالكيين - ثم هم يأتون الى خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للرجل الواطئ في رمضان بالكفارة . فقالوا : الواجب على المرأة من ذلك مثل ما على الرجل ، فأى محاهرة أشنع من محاهرة من يأتى الى خطاب عام لجميع أهل الاسلام ، فيريد اخراج النساء منه ، ثم يأتى الى خطاب لرجل مصوص عليه لم يدكر معه غيره ، فيريدون الزامه النساء بلا دليل . ثم تناقصوا في ذلك ، فأرموا الموطوءة ما الرموا الواطئ ولا نص في الموطوءة . ولم يلزموا المطاهرة ما الرموا المظاهر ، والعلة على قولهم واحدة ، وهي قوله : « مكرا من القول ورورا » ، والمطاهرة قد قالت ذلك ، وقد أوحى عليها - مثل ما يجب على المظاهر - قوم كثير من العلماء . وهكذا احكام من تعدى حدود الله عز وجل واتع رأى والقياس . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في الخطاب الوارد هل يخص به الأحرار دون العبيد

أم يدخل فيه العبيد معهم

قال علي : ذهب قوم الى ان قوله تعالى : « واشهدوا دوى عدل منكم »

إنه للأحرار دون العبيد . واحتجوا بقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم »

قال علي : ما بدرى أيهما أشد اقديما على الله وجراً ، أأنكحهم الأحرار في الآية الأولى دون العبيد ؟ أم استشهدهم بالآية الثانية في ذلك ؟ فأول ابطال قولهم : ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى العبيد والأحرار بعثاً مستنوياً باجماع جميع الأئمة ، ففرض استواء العبيد مع الأحرار - الا ما فرق فيه النص بينهم - كوجوب استواء العرب والعجم مع قريش ، الا ما فرق فيه النص بينهم ، من كون الخلافة لقريش دون العرب . ومن تحريم الصدقة على بني هاشم ، وبني المطلب ، دون سائر قريش والعرب . وكوجوب خمس الخمس لهم ، دون سائر قريش والعرب . وانما حاطبنا الله تعالى في آية الانكاح لأنه عز وجل لم يجعل للعبد أن ينكح نفسه ، وجعله للحر . وهذا مكان نص فيه على الفرق . ثم نعارضهم بقول الله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين طلعوا بكم خاصة » . وبقوله . « ومن يتوهم منكم فانه منهم » وبقوله تعالى : « ومن يتوهم فاولئك هم الظالمون » وبقوله تعالى : « يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للدين آمنوا منكم » . وبقوله تعالى : « ان نعف عن طائفة منكم تعدت طائفة (١) فانهم كانوا محرمين » . وبقوله تعالى . « كانوا أشد منكم قوة » . وبقوله تعالى : « سواء منكم من أسر القول ومن جهر به » . وبقوله تعالى « ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين » وبقوله تعالى . « اذا فريق منكم يرميهم اشركون » . وبقوله تعالى : « ومنكم من يرد الى اردل العمر » وبقوله تعالى : « وان منكم الا واردها » . هل حص هذا الخطاب الأحرار دون

(١) هذه قراءة عاصم وفي الاصل . « ان يعف عن طائفة منكم تعدت طائفة » بصم ياء « يعف » مسي للمفعول ، وبصم التاء في « تعدت » مسي للمفعول كذلك ويرفع « طائفة » على انه نائب الفاعل وهي قراءة سائر القراء الاربعة عشر

العبيد ؟ أم عم الجميع ؟ فلا بد من أنه عموم للاحرار والعبيد ، فكل خطاب ورد فهو هكذا ولا فرق الا ما فرق النص فيه بين الاحرار والعبيد . وكذلك قالوا في قوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » . فقالوا : هذا للاحرار دون العبيد

قال علي : وهذه أعجوبة شنيعة ، أتري العبيد ليسوا من رجالنا ؟ ان هذا الأمر كان ينبغي ان يستحي منه ، وان من جاهر بأن العبيد ليسوا من رجالنا لواجب ان يرغب عن الكلام معه . وايضا فان أول الآية المذكورة : « يأيها الذين آمنوا اذا تدايتم بدين الى أجل مسمى » . الآية ، والآية الاخرى من قوله : « يأيها النبي اذا طلقتم النساء » . الآية ، ولا خلاف بين احد في انهما متوجهتان الى الاحرار والعبيد ، وان هذا حكم عام للمتبايعين من الاحرار والعبيد ، وللمطلقين من الاحرار والعبيد ، فاد قد صح ذلك ، فكيف يسوغ لذي عقل ودين ان يقول : ان قوله تعالى « من رجالكم » وقوله تعالى : « منكم » مخصوص به الاحرار دون العبيد ، والآيتان كلتاها بلا خلاف منهن محاطب بهما الاحرار والعبيد سواء

فصل في

في أمره عليه السلام واحدا هل يكون أمرا للجميع

قال علي : قد ايقنا انه صلى الله عليه وسلم بعث الى كل من كان حيا في عصره في معمور الارض ، من السبي أو حني . والى من يولد بعده الى يوم القيامة ، وليحكم في كل عين وعرض ينخلقهما تعالى الى يوم القيامة ، ولما صح ذلك باجماع الأمة المتيقن المقطوع به المبلغ الى السبي صلى الله عليه وسلم ، وبالنصوص لثابتة بما ذكرنا من نقاء الدين الى يوم القيامة ، ولرواه الانس والجن . وعلمنا بضرورة الحس انه لا سبيل الى مشاهدته عليه السلام من يأتي بعده ، كان أمره

صلى الله عليه وسلم لواحد من النوع ؛ وفي واحد من النوع ، - أمرا في النوع كله ، وللنوع كله . وبين هذا أن ما كان من الشريعة خاصا لواحد ، أو لقوم . فقد بينه عليه السلام أيضا ، وأعلم أنه خصوص ، كفعله في الخدعة نافي بردة ابن نيار ، واخبره عليه السلام أنها لا تحزى عن أحد بعده . وكان أمره عليه السلام للمستحاضة أمرا لكل مستحاضة ، واقامته ابن عباس وجابر عن يمينه في الصلاة ، حكما على كل مصل وحده مع امام . ولا خلاف بين أحد في أن أمره لأصحابه رضي الله عنهم وهم حاضرون ، أمر لكل من يأتي إلى يوم القيامة وأما أحوالنا : فاضطربوا في هذا اضطرابا شديدا . وقالوا في فتياه عليه السلام للواطىء في رمضان : إن ذلك الحكم حار على كل واطيء ، واصابوا في ذلك . ثم لم يقنعوا بالصواب حتى تعدوا إلى الخطأ . وقالوا . وذلك الحكم أيضا جار على كل مطر غير الوطء ، ثم لم يقنعوا بذلك حتى قالوا : هو على النساء كما هو على الرجال ، ثم اتوا إلى حكم النبي صلى الله عليه وسلم في محرم مات : فأمر عليه السلام أن لا يمس طيبا ، ولا يغطي وجهه ولا رأسه ، وأن يكس في ثوبه فقالوا : هو خصوص لذلك الواحد ، وليس هذا حكم من مات وهو محرم . أفسع السامعون بأعجب من هذا التحكيم ؟ واحتجوا في ذلك بأبن عمر ، وقد تركوا ابن عمر في أريد من مائة قضية ، وتركوا في ذلك قول من حالف ابن عمر في ذلك من أصحابه ، واحتجوا بانقطاع عمل الميت تمويها وشغفا ؛ وليس هذا عملا للميت ، ولكنه عمل الأحياء المأمورين بذلك . كما أمروا بالعسل ومواراته ولا عمل للميت في ذلك . ولا فرق .

فإن احتجوا في ذلك بقول علي رضي الله عنه به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أقول بها كم ، فقد قال كعب بن عجرة في أمر فدية حلق الرأس : نزلت في خاصة وهي لكم عامة ، وأيضا فقد بينا في آخر كتابنا أنه لا يجوز التقليد . وقد بين علي رضي الله عنه أن قوله هذا ليس على ما طعن الطائفة ،

من ان ذلك النهى لا يتعداه . وذلك إذ سئل : أعهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ^١ لم يعهده الى غيرك ؟ فقال : لا ! ما خصني رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ ، الا ما في هذه الصحيفة ، وكان فيها العقل ، واشياء من الحراعات ، ولا يقتل مؤمن بكافر . فصيح ان قول علي : نهاني ، انما هو تهر للفظه عليه السلام فقط . والله تعالى التوفيق وهو الموفق للصواب

❦ وصل ❦

في أوامر ورد فيها ذكر حكمه عليه السلام ولم يأت فيها من لفظه عليه السلام السب المحكوم فيه

قال علي : واذا ورد حبر صحيح ، وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأ كذا ، فحكم فيه كذا . فان الواجب ان يحكم في ذلك الأمر بمثل ذلك الحكم ولابد ، لانه كسائر أوامره التي قدمنا وجوبها . وذلك مثل ما روى : انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي منفردا خلف الصفوف ، فأمره بالاعادة ، ورأى رجلا يحتجم فقال افطر الحاجم والمحجوم ، وأتى شارب خلده ، فاعتص قوم فقالوا : لعله عليه السلام انما أمره بالاعادة ليس من اجل انفراده ولكن لغير ذلك ، وان الحجام والمحجوم كانا يغتاتان الناس

قال علي : وهذا لا يحور لوجوه خمسة . احدها انه عليه السلام مأمور بالتبليغ ، فلو أمر اسانا باعادة صلاة الطلها عليه ، ولم يبين عليه السلام وجه لطلها لكان عليه السلام غير ملع ، وقد برهه الله تعالى عن ذلك ، ولكان غير مبين ؛ ومن سب هذا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كفر . والوجه الثاني : ان يقول القائل : لعله عليه السلام قد بين ذلك ولم يصل اليها

قال علي : من قال ذلك اكذب الله عز وجل بقوله : « انا محض زلما الدكر وانا له الحافظون » وبقوله تعالى عن نبيه عليه السلام : « وما ينطق عن الهوى

ان هو الا وحى يوحى . فصح ان كلامه كله صلى الله عليه وسلم وحى ، وان
الوحى محفوظ ، لانه ذ كر . فلو بينه عليه السلام ولم يقل الياء ، لكان
غير محفوظ وقد اكذب الله تعالى هذا القول ؛ لانه لم يقل احد انه امره
بالاعادة لغير الانفراد . والوجه الثالث : ان احاديث كثيرة ثبتت بفرض
تسوية الصفوف وفيها اطال صلاة من صلى مسردا ، وقد ذكرناها في الفصل
الذى فيه ترجيح الاحاديث في باب الاحبار من كتابنا هذا . والرابع : ان
نقل الناقل الثقة انه صلى مسردا فاطاد ثقل وانذار ببطالان صلاة المفرد - عنه
عليه السلام ، فواجب قبوله . والخامس : ان قول القائل : لعله كان هنالك
سبب لم يقل الياء ، ط . وقد قال تعالى . « ان الظن لا يعنى من الحق شيئا » .
وقال عليه السلام الظن اكذب الحديث ، ولا يحل ترك نقل الثقات لظنون
رائيات . وأما تخرج من حرج مذهبهم ان الحاحم والمحجوم كانا يعتانان الناس
فأهم استعاروا من الرمضاء بالنار . وهم لا يرون افطار الصائم بالعيبة ، فقد
عصوا على كل حال . ولولا أن الرحصة وردت صحيحة عن الحجة للصائم
لأوحى الافطار بها ، ولكن استعمال الاحاديث يوجب قبول الرحصة ، لأنها
متينة بعد الهى ، إدلالات تكون لفظة الرحصة إلا عن شئ تقدم التحذير منه .
ولهذا الحديث أجربا الحجة للصائم ، وان يكون حاحما ومحجوما على ظاهر
لفظ الاحاديث ، لا بالحديث الذى : احتج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
صائم ، لأنه ليس فى ذلك الحديث دليل على أنه كان بعد الهى ، فهو موافق
لمعهود الأصل ، ولا فيه بيان أيضا أنه كان فى صيام فرض لا يحور الافطار
فيه ، بل لعله كان فى تطوع يحور الافطار فيه ، أو فى ستر كما فى بعض
تلك الأحاديث : أنه كان صائما محرما عليه السلام والله تعالى التوفيق

في ورود حكمين بنقل يدل لفظه على أنهما في أمر واحد لا في أمرين

قال علي : روى أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وهو يقول : احترقت ، وأنه وصف أنه وطئ امرأته وهو صائم ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بكفارة موصوفة . وروى من تلك الطريق بعينها : أن رجلاً افطر في رمضان فأمره عليه السلام بتلك الكفارة بعينها وذكر باقي الحديث الأول ، فعلمنا بذلك أنهما حديث واحد . لأن الرواة لهذا هم أولئك الذين رويوا بأي شيء كان الافطار ، وسياق الحديثين واحد . فصح أن بعض الرواة عن الزهري فسر القصة . وهم سميان ، ومعر ، والليث ، والاوراعي ، ومنصور بن المعتمر ، وعراك بن مالك . وأن بعضهم عن الزهري أجملها وهم مالك ، وابن حريج ، إلا أنهم كلهم عن الزهري عن حميد بن عبيد الرحمن عن أبي هريرة

قال علي : وليس هكذا حديث السارقة والمستعيرة ، لأن الوطء في حال الصوم إفطار صحيح ، يقع عليه في الشريعة اسم افطار على الحقيقة ، ولا يقع على السارق اسم مستعير حاد البتة ولا يقع على المستعير الجاحد اسم سارق البتة ، وأيضاً فقد روى حديث قطع المستعيرة ابن عمر ، ولم يذكر سرقة وإنما ذكر أمر السرقة عن عائشة . فصح أنهما حديثان متغايران ، وهذا أيضاً ما تعلق به المانعون من المسح على العمامة في حديث المغيرة . فقالوا : ذكره المسح على العمامة هو حديث واحد ، مع الذي فيه ذكر المسح على الباصية والعمامة قال علي : وهذا خطأ ، لأن الوضوء لم يكن مرة واحدة منه عليه السلام بل كان آلافاً من المرات ، فمن ادعى أن ذلك كله وضوء واحد ، في وقت واحد ، فقد دخل تحت الكذب ، والقول بما لا يعلم ، وهذا لا يحل لمسلم . وأيضاً فقد

روى المسح على العمامة والحرار - من لم يذكر مسحاً على الناصية أصلاً . وهم سلمان ، وبلال ، وكعب بن عجرة ، وعمرو بن أمية الضمري ، لاسيما المالكيين المانعين من الاختصار على المسح للناصية فقط ، فانهم لا متعلق لهم بحديث المغيرة أصلاً وكل ما تعلقوا به هذا الباب فهو حجة عليهم ، فصح عما ذكرنا أن حديث المغيرة وحديث من ذكرنا متغايران . وبالله تعالى التوفيق

فيبني مراعاة مثل هذا في البصوص . ومثل ذلك من القرآن قول الله عز وجل : « براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر » . ثم قال تعالى في تلك السورة نفسها بعد يسير : « وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله ، فان تتم فهو حير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله وشر الدس كهروا لعذاب أليم ، إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين ، فإذا انسلخ الأشر الحرم فافعلوا المشركين حيث وحدثتموهم » . قال علي فوجدناه تعالى قد جعل مدة من عاهدوا من المشركين أربعة أشهر ، ثم وجدناه تعالى قد جعل مدة المشركين من يوم الحج الأكبر - وهو يوم النحر - نصف تسمية رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك إلى السلاح الأشهر الحرم ، فليس بين الأمديين إلا خمسة يوم ، فعلمنا يقيناً أن هؤلاء المشركين الذين جعل أمدهم شهرين غير عشرة أيام هم غير المشركين الذين عاهدوا أربعة أشهر ، وهذا ينبغي أن يتعقد جداً ، فانه يرفع الاشكال كثيراً ، وبالله تعالى التوفيق

في عطف الأوامر بعضها على بعض

قال علي . وقد يعطف أوامر مفروضة على غير مفروضة ، ويعطف غير مفروضة على مفروضة ، والأصل في ذلك : أن كل أمر فهو فرض ، إلا ما خرج عن ذلك بضرورة حس أو بمن أو إجماع . فإذا كانت أوامر معطوفات تخرج بعضها بأحد الدلائل التي ذكرنا عن الوجوب ، بقي سائرهما على حكم المصنوع من الأوامر في الجملة ، ولا يبالي كان الخارج عن معهود حكمه هو الأمر الأول في الذكر أو الآخر أو الأوسط ، كل ذلك سواء . وهو عملة ما لو حرح بنسخ فإن سائرهما يبقى على حكم الوجوب والطاعة ، فمن ذلك قوله تعالى : « كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده » . فلو لا الإجماع على أن الأكل من الثمر ليس فرضاً ، لقلنا : إنه فرض ولكن لما حرح عن أن يكون فرضاً بدليل الإجماع ، بقي الفعل المعطوف عليه على حكم الوجوب . وهو قوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده »

قال علي . وإعما أتينا عما يوافقنا عليه أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي ، وإلا فقد ته قصوا في مثل هذا ، إلا أن الحقيقة ما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ومن ذلك أيضاً . فابتعدوا ولا تشربوا مسكراً : ورودها - يعنى القصور - ولا تقولوا حجراً (١) . الأمر الأول يذب بالإجماع ، والثاني فرض . وبالله تعالى التوفيق وكذلك قوله . « فاسعوا إلى ذكر الله وادروا البيع » . كان السعي

(١) لضم الهاء واسكان الحيم أي خشا . وقد تتبعت روايات هذا الحديث في كتب السنة فلم أحدها هذا اللفظ ، إلا أن ابن الأثير ذكره في النهاية ووقع في الأصل « هجر » غير منصوب وهو خطأ

خاصا للرجال دون النساء ؛ ولم يجمع ذلك الأمر بترك البيع من أن يكون فرضا على طاهره ، وعاما لكل أحد من رجل أو امرأة ، ووافقنا على ذلك أصحاب مالك ، ومثل هذا كثير . وبالله تعالى التوفيق ، وحسبنا الله ونعم الوكيل



فيه بد من تناقض القائلين بالوقف ، وحملهم أوامر كثيرة على وحيها وعلى طاهرها بغير قرينة ولا دليل ، إلا مجرد الأمر ، وصيغة اللفظ فقط . وما تعدوا فيه طريق الحق ، إلى أن أوجبوا فرائض لا دليل على إلحاقها ، يدل على كثير تناقضهم ، وفساد قولهم .

قال على : إن القائلين بالوقف - من المالكيين والشافعيين والحنفيين - قد أوجبوا أحكاما كثيرة بأوامر وردت لا قرينة معها . فكان هذا بمصالحهم في الوقف ، وما قنعوا بذلك حتى أوجبوا فرائض بلا أوامر أصلا ، فمن أعجب ممن لم يوجب بأمر الله تعالى إماما ما أمر به ، وأوجب أحكاما بغير أمر من الله تعالى ؟ من ذلك أن المالكيين قالوا في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا بодى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون » فابطلوا البيع بمجرد هذا الأمر ، ولم يقيموا بذلك حتى أبطلوا ما لم يطل الله عز وجل من المسكاح ، والاحارة - تعديا لحدوده تعالى . وقد تعلل بعضهم في هذا بأن لفظة « دروا » لا يقع إلا لارض

قال على وهذا ما لا يعرفه حامل لغة من العرب وقد قال تعالى « ثم ذرهم في حوصهم يلعبون » . أفترى « در » في « هذا المكان موحدة ترك الكمار ، دون وعط ودعاء إلى الإيمان ، وتل وسي وانغرام جزية وصغار وقال في قوله تعالى : « كسب عليكم القتال وهو كره لكم » و« كتب عليكم

القصاص . و « وكب عليكم الصيام » . هذه فرائض . وقالوا في قوله :
« كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين
بالمعروف حقاً على المتقين » . فقالوا : ليس هذا فرضاً ، مع أمره عليه السلام
من عنده شيء يوصي فيه : أن لا يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده
فهرقوا بلا دائل . وقالوا في قوله تعالى : « فان احصرتم فما استيسر من الهدي » .
هذا فرض . وفي قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فمدية
من صيام » . قالوا هذا فرض . وكذلك قالوا في هدي العمرة ، وحراء الصيد .
وقالوا يهرص التكبير في أول الصلاة ، والتسليم منها : ذلك فرض . وقالوا في
حكم المصراة : ذلك فرض ، وقالوا في التقويم على الشريك المعتقد ذلك فرض .
وأوجبوا الزكاة في أموال الصغار لعدم قوله تعالى : « حدم من أموالهم صدقة
تطهرهم وتركيبهم بها » . وبقوله عليه السلام : إن عليهم صدقة تؤخذ من أعيانهم
ولم يوحوا صدقة الفطر فرضاً . وقد جاء النص بأنه عليه السلام فرضها ، وهي
داحلة في جملة قوله عليه السلام : إن عليهم صدقة . وفي جملة قوله تعالى
« حدم من أموالهم صدقة » . وأوجبوا الزكاة في الزيتون . بقوله تعالى
« والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه كالزيتون » . وإذا أثمر وآتوا حقه
يوم حصاده . ولم يروها في الرمان ، وقد ذكرها تعالى في الآية ذكرها
واحداً ، وأوجبوا غسل الأبناء من ولوع الكلب سمعاً لورود الأمر بذلك فقط
وأما الخنصيون فإلهم رأوا أن لا تقف المرأة مع الرجل في الصلاة فرضاً .
ورأوا الاستسعاء فرضاً ، ولم يروا الإيلاء من مال الله للمكاتب فرضاً ، ولا
مكاتبة من دعا إلى المكاتبة فرضاً ، وكل ذلك مأمور به . ورأوا تميع المطلقة
التي لم تمس ولم يهرص لها صداق ، فرضاً ، بقوله « فمعموهن » ولم يروا ذلك
فرضاً لسائر المطلقات ، وقد قال تعالى . « وللمطلقات متاع بالمعروف » . ومثل
هذا كثير

ورأى الشافعيون : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرضاً ، ولم يروا التكبير في الركوع والرفع فرضاً ، وقد جاء به الأمر . ورأوا النية في الوضوء فرضاً ، ولم يروا فعل الاستنشاق والاستنثار فرضاً ، وبكل ذلك جاء الأمر سواء . ورأوا الخيار قبل التفرق في البيع فرضاً ، ولم يروا الاشهاد فيه فرضاً ، وبكل ذلك جاء الأمر . ومثل هذا كثير . ورأوا الايتاء من مال الله للمكاتب فرضاً ، ولم يروا كتابه من دعا الى المكاتبه مما ملكت أيمانكم فرضاً ، وكلاهما جاء به الأمر مجيئاً مستويًا . وفيما ذكرنا طرف يستدل به على تناقض من قال بالوقف . وبالله تعالى التوفيق

وقد ذكرنا أقسام الأوامر في كتاب التقريب ما غنى عن اعادتها ، وسنذكر ان شاء الله تعالى الدلائل المخرجة للأمر عن موضوعه في الايجاب الى سائر أقسامه في فصل آخر باب العموم التالي لكلامنا في هذا ان شاء الله عز وجل وبالله تعالى التوفيق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله الموفق للصواب

الباب الثالث عشر

في حمل الاوامر وسائر الالفاظ كلها على العموم والاطال قول من قال في كل

ذلك بالوقف أو الخصوص ، الا ما أخرج عن العموم دليل حق

قال علي : اختلف الناس في هذا الباب ، فقالت طائفة : لا تحمل الالفاظ

الا على الخصوص ، ومعنى ذلك حملها على بعض ما يقتضيه الاسم في اللغة دون

بعض وقال بعضهم : بل نقف فلا نحملها على عموم ولا خصوص الا بدليل .

فالقول الاول هو لبعض الحنفيين وبعض المالكيين وبعض الشافعيين ،

والثاني لبعض الحنفيين وبعض المالكيين وبعض الشافعيين . وقالت طائفة :

الواحد حمل كل لفظ على عمومه ، وهو كل ما يقع عليه لفظه المرتب في اللغة

للتعبير عن المعاني الواقعة تحته . ثم اختلفوا على قولين ، فقالت طائفة منهم : إنما يفعل ذلك بعد أن يطر هل خص ذلك اللفظ شيء أم لا ، فإن وجدنا دليلا على ذلك صرنا اليه ، والا حملنا اللفظ على عمومه دون أن يطلب على العموم دليلا . وهذا قول بعض الشافعيين وبعض المالكيين وبعض الحنفيين . وقالت طائفة : الواجب حمل كل لفظ على عمومه وكل ما يقتضيه اسمه دون توقف ولا نظر ، لكن ان شاء دليل يوجب أن يخرج عن عمومه بعض ما يقتضيه لفظه صرنا اليه حينئذ . وهذا قول جميع أصحاب الظاهر ، وبعض المالكيين ، وبعض الشافعيين ، وبعض الحنفيين . وهذا تأخذ ، وهو الذي لا يجور غيره ، وإنما اختلف من ذكرنا على قدر ما يحرصهم من المسائل على ما قدمنا من أفعالهم فيما خلا ، فإن وافقهم القول بالخصوص قالوا به ، وإن وافقهم القول بالعموم قالوا به ، فاصولهم معكوسة على فروعهم ، ودلائلهم مرتبة على ما توجه مسائلهم ، وفي هذا عجب . أن يكون الدليل على القول مطلوباً بعد اعتقاد القول ، وإنما فائدة الدليل وثمرته اتيح ما يجب اعتقاده من الأقوال ، متى يهتدى من اعتقد قولاً بلا دليل ! ثم جعل يطلب الأدلة بشرط موافقة قوله ، والا فهي مطرحة عنده

قال علي : وكل ما ذكرنا أنه يدخل على العائلين بالوقف أو التأويل في صرف الأوامر عن الوحوب ، وصرف (١) الالفاظ عن طواهرها (٢) ، فهو أدخل على من قال بالوقف أو الخصوص ههنا ، ويدخل عليهم أيضا أشياء رائدة

قال علي : فما احتج به من ذهب إلى أن اللفظ لا يحمل على عمومه إلا بعد طلب دليل على الخصوص ، أو إلا بدليل على أنه على العموم ، أن قالوا : ليست الالفاظ مقتضية للعموم لصيغها لما وجدت ابداً إلا كذلك ، كما لا يوحد اسم السواد على البياض ، فلما وجدنا الالفاظ طواهرها العموم والمراد بها

الخصوص ، علمنا انها لا تحمل على العموم إلا بدليل
قال على : وقد تقدم افسادنا لهذا الاستدلال فيما خلا من القول بالوجوب
وبالظاهر ، وتقول ههنا : انه ليس وجودنا الفاظا مقولة عن موضوعها في اللغة
بموجب أن يبطل كل لفظ ، ويفسد وقوع الاسماء على مسمياتها ، ولو كان
ذلك لكان وجودنا آيات مفسوخة لا يحور العمل بها ، موجبا لترك العمل
بشيء من سائر الآيات كلها ، الا بدليل يوجب العمل بها من غير لعظها ، ومن
قال هذا فقد كسر باجماع . ومن لم يقله فقد تناقض ودل على فساد مذهبه ،
وأما قولهم : كما لا يوضع اسم السواد على البياض ، فقد يوضع اسود على غير
اللون ، فيقال : فلان أسود من فلان ، من معنى السيادة ، وليس ذلك بمبطل
ان يكون السواد موضوعا لعدم الالوان ، وقد يقال للاسود أبو البضاء .
وليس ذلك بمبطل أن يكون البياض موضوعا للون المهرق للنصر .

وقد احتج عليهم بعض من تقدم من القائلين بالعموم ، فقال : ليس الى
وجود لفظ عام يراد به الخصوص سبيل السمة ، الا بدليل وارد يبين انه مقول
عن مرتبته الى غيرها كالدليل على تخصيص قوله تعالى : « تدمر كل شيء »
بامر ربها « وصحح بالنص وبالظاهر ومقتضى اللفظ أنها لم تدمر من الأشياء
الا ما أمرت بتدميره . وهذا لفظ حصوص لبعض الأشياء ، لا لفظ عموم
لجميعها ، ايكمه عموم لما قصد به . قال : وكذلك كل لفظ عموم أريد به
الخصوص . قال فلما صح ذلك بطل ما احتجوا به : من وجودهم لفظا طاهره
للعوم المطلق ، ويراد به الخصوص .

قال على : واحجوا أيضا فقالوا : لم نجد قط خطانا الا حاصا لاعاما ،
وصح أن كل خطاب فاعما قصد به من بلغه ذلك الخطاب من العقلاء البالغين
خاصة دون غيرهم .

قال على : هذا تشيع حاهل متكلم بغير علم ، ليت شعري أين كان عن

قوله : « وهو بكل شيء عليم » ؟ . وأيضا فان الذي ذكر من توجه الخطاب الى البالغين العقلاء العالمين بالأمر دون غيرهم ، فانما ذلك بمصنوع ، فلهذا ورد فيهم ، فهو عموم لهم كلهم ، ولم نعن بقولنا بالعموم كل موجود في العالم ، وانما عنينا كل من اقتضاه اللفظ الوارد ، وكل ما اقتضاه الخطاب ، فعلى هذا قلنا بالعموم . وانما أردنا حمل كل لفظ آتى على ما يقتضى ، ولو لم يقتض الا اثنين من النوع ، فان ذلك عموم لهما ، وانما انكرنا تخصيص ما اقتضاه اللفظ بلا دليل أو التوقف فيه بلا دليل ، مثل قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق » . فقلنا هذا عموم لكل نفس حرمها الله من انسان ملى أو دمي ، لم يأتنا ما يوجب القتل لهما ، ومن قتل حيوانا نهى عن قتله ، أما لملك غيرنا له ، أو لبعض الأمر . ومثل قوله تعالى : « ولا تسكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف » . فانما انكرنا استباحة نفس بلا دليل ، ونكاح ما نكح الآباء ، ومن خالفنا لزمه أن لا ينفذ تحريم قتل نفس الا بدليل ، وان لا يحرم كثيرا مما نكح الآباء الا بدليل من غير هذه الآية ، مبنين لكل عين في ذاتها . وهذا يخرج الى الوسواس والى ابطال التفاهم ، وبطلان اللغة وبطلان الدين . ومثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البر بالبر ربا ، الاهاء وهاء . والشعير بالشعير ربا ، الاهاء وهاء . والتمر بالتمر ربا ، الاهاء وهاء . والملح بالملح ربا ، الاهاء وهاء . والذهب بالذهب ربا ، الاهاء وهاء . والفصة بالفصة ربا ، الاهاء وهاء » . فوجب حمل كل ذلك على كل بر ، وكل شعير ، وكل تمر ، وكل ملح ، وكل ذهب ، وكل فصة . وكقوله عليه السلام : « كل مسكر حرام » فوجب أن يحمل على كل مسكر ، وكل من تعدى هذا فقد اطل حكم اللفظ ، وحكم العقل ، وحكم الديانة

قال على . وشغبوا أيضا بآيات الوعيد مثل قوله تعالى : « إن الصغار لى جحيم » . « ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون » . قالوا : وهى

غير محمولة على عمومها

قال علي . ولولا المصوص الواردة بقول التوبة ، وبالموازاة ، وبغفران السيئات باحتساب الكبائر ، لوجب ضرورة حمل آيات الوعيد على ظاهرها وعمومها . ولكن صرنا الى بيان حطاب آخر . وكذلك القول في الآية الاخرى ، وفي كل آية ، وحطاب حديث وحبر ، ونحن لم نسكر تخصيص العموم بدليل نص آخر ، أو ضرورة حس ، وإنما انكرنا تخصيصه بلا دليل

قال علي : وسألونا ايضا فقالوا : كيف تعتقدون في اول سماعكم الآية والحديث قل تفهمكم ؟ فالجواب : انا نعتقد العموم لا بد من ذلك ، الا اننا في اول سماعنا ، وقبل تفقها ، لسنا مفتين ولا حكاما ولا مدرين ، حتى نتفقه فاذا تفقها حملنا حينئذ كل لمط على ظاهره وعمومه ، وحكما بذلك وافتيا وتدينا ، الا ما قام عليه دليل : انه ليس على ظاهره وعمومه ، فيصير اليه . ولو أن حاكما أو مفتيا لم يبلغه تخصيص ما بلغه من العموم ، لكان الفرص عليهما الحكم بالذي بلغهما من العموم ، والفتيان ، والا فهما فاسقان حتى يبلغهما الخصوص فيصيرا اليه .

ثم لعكس عليهم هذا السؤال فيقول . ماذا تعتقدون في الآية والحديث اذا سمعتموها قبل تفقهم ؟ تعتقدون لطلان الطاعة لهما وأنها مسوخان ، أو تعتمدون وحب الطاعة لهما وأنها مستعملان محكان ، ما لم يقيم دليل على مسحهما ؟ فان قالوا : نعتقد أنها مسوخان أو أنها على الوقف ، فارقوا قول جميع المسلمين ، وادى ذلك الى ابطال جميع الشرائع ، ومعارقة الاسلام ، لأن الدليل الذي يطلب على لطلان المسح ليس الا آية اخرى ، أو نصا أو اجماعا ، ويلزمهم من الوقف في الآية الاخرى ، وفي الحديث الآخر ، أو من القول بأنهما مسوخان ، ما لزم في الحطاب الاول ولا فرق ، وهكذا اذا . ولزمهم الوقف ايضا في دعواهم الاجماع ، لعل ههنا خلافا ، فبطلت الديانة على

قولهم ، ووجب بهذا القول ان لا يعمل احد بشئ من الدين ، ادلعل ههنا شيئاً حصه ، أو شيئاً (١) نسجه ، وهذا خلاف دين الاسلام . ونحن نبرأ الى الله تعالى من كل قول ادى الى هدا . وان قالوا : بل على انهما محكمان حتى يقوم دليل على انهما منسوخان . رجعوا الى الحق ، وهذا يلزمهم في القول بالوقف أو الخصوص ؛ ولا فرق

قال علي : وشغبوا ايضاً فقالوا : نحن في الخطاب الوارد كالحاكم ، شهد عنده شاهدان فلا بد له من السؤال عنهما ، والتوقف حتى تصح عدالتهما . قال علي : وهذا تشبيه فاسد ، لأن الشاهدين لو صحح عندما قبل شهادتهما انهما عدلان ، فهما على تلك العدالة ولا يحل التوقف في شهادتهما ، والقرض انفاذ الحكم بهما ساعة يشهدان وكذلك ما ايقينا انه خطاب الله تعالى ، أو خطاب رسوله صلى الله عليه وسلم لنا ، وإنما نتوقف في الشاهدين اذا لم نعلمهما . وكذلك نتوقف في الخبر اذا لم يصح عندما انه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يحكم بشئ من ذلك

قال علي : ومما احتجوا به أن قالوا : قال الله تعالى « تدمر كل شيء » وقال تعالى : « ما تدر من شيء أتت عليه الا جعله كالرميم » . وقال تعالى . « وأوتيت من كل شيء » . وقد علمنا ان الريح لم تدمر كل شيء في العالم ، وأن بلقيس لم تؤت كل شيء ، لأن سليمان عليه السلام أوتى ما لم تؤت هي . قال علي : وهذا كله لاحجة لهم فيه ، أما قوله تعالى : « تدمر كل شيء » . فانا قد قلنا : إن الله تعالى لم يقل ذلك وامسك ، بل قال تعالى : « تدمر كل شيء » تأمر ربها ، فصيح بالص عموم هذا اللفظ ، لأنه تعالى إنما قال : انها دمرت كل شيء على العموم من الاشياء التي امرها الله تعالى بدميرها ، فسقط احتجاجهم بهذه الآية . وأما قوله « ما تدر من شيء أتت عليه الا

جعلته كالريم » ، فهذه الآية مبطله لقولهم ، لانه انما أخير أنها دمرت كل
 شيء أتت عليه ، لا كل شيء لم تأت عليه ، فبطل تمويههم . وأما قوله تعالى :
 « وأوتيت من كل شيء » . فانما حكى تعالى هذا القول عن الهدهد ، ونحن لا
 نحتاج بقول الهدهد ، وانما نحتاج ، ما قاله الله تعالى محمداً له لما عن علمه ، أو ما
 حققه الله تعالى من خير من نقل اليها خبره ، وقد نقل تعالى اليها عن اليهود
 والبصاري اقوالاً كثيرة ، ليست مما تصح ، فان قال قائل : فان سليمان عليه
 السلام قال للهدهد : « سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين » . قلنا نعم :
 ولكن لم يخبرنا الله تعالى أن الهدهد صدق في كل ما ذكر ، ولا حجة لهم في
 هذه الآية أصلاً ، ثم نقول لهم وبالله تعالى التوفيق اذا احتججتكم بهذه
 الآيات في حمل القرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص لا على
 العموم ، فالتموا ذلك ولسنا نعدكم عن هذه الآية التي احتججتكم بها ، فنقول
 لكم . قول الله تعالى : « وجعلناهم سمعاً وأبصاراً وأفئدة فما اغنى عنهم سمعهم
 ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء إذ كانوا يحجدون بآيات الله » . فأحرونا عن
 قوله تعالى في هذه الآية ، ان سمعهم وأبصارهم وأفئدتهم لم تغن عنهم شيئاً
 أهو على عمومه ؟ أم يقولون أنها أغنت عنهم شيئاً ؟ فان قلتم ذلك كدتم ربكم ،
 وان لم تقولوا ، تركتم مذهبكم الفاسد . ومثل هذا في القرآن كثير جداً ، بل
 هو الذي لا يوجد غيره أصلاً في شيء من القرآن والكلام ، الا في مواضع
 يسيرة ، قد قام الدليل على خصوصها ، ولولا قيام الدليل على خصوصها لم يحل
 لاحد أن يحملها الا على العموم . وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : وموتوا أيضاً بما هو عليهم لا لهم ، وهو تردد بني اسرائيل
 في أمره تعالى لهم بذبح البقرة .

قال علي : ومن كان هذا مقداره في العلم بحرام عليه الكلام فيه ، لأن
 الله تعالى دمهم بذلك التوقف أشد الدم ، أليسوع لمسلم أن يتوى مذهبنا به

موافق لأمر ذمه الله عز وجل ؟ ولولم يكن في ترددهم الا قولهم لموسى عليه السلام : « أتتخذنا هزوا » ، جوابا لقوله : « إن الله يأمركم أن تدبجوا بقرة » ، ومن خاطبه نبي عن الله عز وجل بأمر ما ، فجعله المخاطب هزوا فقد كفر قال علي : حشهم . وحسنا لهم اقتداؤهم باليهود الحاملين كلام ربهم تعالى على انه هزء . واحتجوا بقوله تعالى : « خلق كل شيء » . وهو عز وجل غير مخلوق ، وبقوله تعالى : « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم » . قالوا : وإما قال لهم ذلك بعض الناس ، وإما كان الجامعون لهم بعض الناس لا كلهم

قال علي : مح لا سكر أن يرد دليل يخرج بعض الألفاظ عن موصوعها في اللغة ، بل أجزا ذلك . وهاتان الآيتان قد قام البرهان الصروري على أن المراد بحلقه تعالى كل شيء : أن ذلك في كل مادونه عز وجل على العموم ، وهذا مفهوم من نص الآية ، لأنه لما كان تعالى هو الذي خلق كل شيء ، ومن المحال أن يحدث أحد نفسه ، لضرورات براهين أحكامها في كتاب الفصل ، صح أن اللفظ لم يأت قط لعموم الله تعالى فيما ذكر أنه خلقه ، وكذلك لما كان المخبرون لهؤلاء بأن الناس قد جمعوا لهم - ناسا غير الناس الجامعين ، وكان الناس الجامعون لهم غير الناس المخبرين لهم ، وكانت الطائفتان معا غير المجموع لها ، علما أن اللفظ لم يقصد به الاما قام في العقل ، وإما سكر دعوى احرار الالفاظ عن مفهومها بلا دليل ، وكذلك لانسكر نسح الأمر كله بدليل يقوم على ذلك ، وإما سكر دعوى النسح بلا دليل .

قال علي : وموهوا أيضا بأن قالوا : لو كان للعموم صيغة تقتضيه ، ولمط موصوع له ، لما كان لدحول التأكيده عليه معنى ، لانه كان يكتب في ذلك باللفظ الدال على العموم

قال علي : وهذا تعليم منهم لهم أشياء استدركوها لا ندري ما طهرهم فيها ؟

أنسيان؟ أم موات؟ أم عهد؟ وكل هذا كفر، وهذا جرى منهم على عادتهم في الحكم بالقياس في أشياء ادعوا أن ربهم تعالى لم يذكرها ولا حكم فيها، ونحن نبرأ إلى الله تعالى من كل ذلك، ونقول: إنه لا علم لنا إلا ما علمنا، وإن التأكيدي في اللغة موجود كثير، كتكراره تعالى ما كرر من الأحبار، وتكراره عز وجل في سورة واحدة: «فأى آلاء ربكما تكذبان». إحدى وثلاثين مرة: «يعل الله ما يشاء»: و«لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون» ولهذا أعظم الفائدة، لأنه تعالى علم أنه سيكون في خلقه قوم أمثالهم يرومون إبطال الحقائق، يخسمن دعاويهم ماشاء بالتأكيدي، وليقيم بذلك الحجة عليهم، وترك التأكيدي فيما شاء، ليصلوا فيها، ويستحق منهم من قلد وعاد العذاب الأليم، ويأجر من أطاع وسلم. الآخر الحزيل، عمه وطوله، لا إله إلا هو. ولو أنه تعالى لم يكرر ما كرر من أحبار الأمم السالفة، ومن أمره باقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، في غير ما موصع، ومن أمره تعالى بالإيمان، واحتساب الكفر، في غير ما سورة، ومن ذكر النار والجنة، في غير ما سورة. لما كان ذلك مسقطاً لوحوب ما وحب من ذلك كله إذكره، ولما كان ذلك واحداً بذكره مرة واحدة، كوحونه اداد كر الف الف مرة ولا فرق، ولما كان الشك في كل حر ذكر مرة واحدة، أو تكديبه، يوجب الكفر، كوحوب الكفر بالشك فيما كره الف مرة، وكوحوب الكفر بتكديبه، ولا فرق وقد ذكر تعالى قصة موسى عليه السلام في مواضع كثيرة من القرآن، ولم يذكر قصة يوسف عليه السلام إلا مرة واحدة، ولا فرق عند أحد من الأمة بين صحة قصة يوسف وبين صحة قصة موسى عليهما السلام، ومن شك في ذلك فهو كافر مشرك حلال الدم والمال، فالتأكيدي كالتكرار ولا فرق، ولو لم يؤكد تعالى ما أكد لكان واحداً عاماً، لما يفتضيه اسمه، كوحونه بعد التأكيدي، ولا فرق. وأما معنى التأكيدي بمعنى قول العائل. أنا شهدت فلانا

ونظرت اليه بعيني هاتين، وهو يفعل امر كذا . وقد علمنا أن المظر لا يكون الا بالعيين . وكذلك يقول : سمعت بأذني ، والسمع لا يكون منا الا بالاذنين . ولو سكت عن ذلك لعلمنا من حره كالدي علمنا اذا ذكر العينين والاذنين ولا فرق . وأيضا فان الاستثناء حاز بعد التأكيذ ، كجوازه قبل التأكيذ فتقول : رأيت الوحوه الافلانا، فلو كان التأكيذ محررا للكلام عن الخصوص الى العموم ، لما حاز فيه الاستثناء ، فصح أنه عملة التكرار ولا فرق .

قال على : ثم لعكس عليهم سؤلهم القاسد . فتقول لهم : لو جاز أن تكون صيغة العموم للخصوص ، لما حاز أن يدخل عليها التأكيذ فيبقاها الى العموم ، وهذا لهم لارم ، لأنهم صححوا هذا السؤل . وكل من صحح القصية فهي لازمة له ، وليست لازمة لمن لم يصححها ، ولا ابتدأ السؤل

(١) قال على : ولو صح قولهم ، لوحبان يكون كل شئ انتقل عن حاله باطلا ، وان يكون ذلك الانتقال دليلا على ان المتقل لم يكن حقا ، لأنه يلزمهم أن الشئ لو كان حقا لما صار باطلا ، ولما قام دليل على لطلانه . ونحن نحدد الحياة للاسان باتصال النفس في الحسد ، ثم تذهب تلك الحياة وتطل بينين فيلزمهم إذ قالوا لو كان العموم حقا لما انتقل لفظه الى خصوص ، أن يقولوا : لو كانت الحياة حقا لما انتقل حاملها الى الموت ، هذا مع افتتار دليلهم هذا الى دليل ، وانه دعوى محردة ساقطة ، لأن دعواهم ان انتقال الشئ عن مرتته مطلق لكونها مرتنا لها ، دعوى ساقطة . يشبه سؤل السوفسطائية واليهود وقد اطلنا استدلالهم في ذلك ، في كتاب الفصل . بحمد الله تعالى

قال على وقالوا ايضا : لو كان العموم حقا لما حسن الاستثناء منه ، وصرفه بذلك الى الخصوص

قال على . وهذا غاية التمويه ، لأن العموم صيغة ورود اللفظ الجامع ،

(١) يظهر أنه سقط هنا اعتراض ، وهذا حوار كما يفهم من ساط القول

لاشياء ركب ذلك اللفظ عليها ، فاذا جاء الاستثناء ، كان ذلك اللفظ مع الاستثناء معاً صيغة للخصوص ، وهذا اصل قولنا ، ورود الاستثناء عبارة عن الخصوص ، وعدم الاستثناء عبارة عن العموم

قال على : ثم يعكس عليهم هذا السؤال نفسه . فيقال لهم : لو كان للخصوص صيغة لما كان للاستثناء معنى ، لأنه لم يكن يستفاد به فائدة أكثر مما يفهم من اللفظ قبل ورود الاستثناء ، وقد قدمنا انه انما يلزم القضية من صحيحها ، وسأل بها . واما نحن : فهذه كلها سؤالات فاسدة ، ولسكنها لهم لارمة إذ ابتدأوا بالسؤال بها

وقالوا ايضاً : لو كان اللفظ يقتضي العموم ما حسن فيه الاستفهام ، أحصوا اراد أم عموماً ؟ فلما حسن فيه الاستفهام ، علمنا انه لا يقتضي العموم بعض لفظة

قال على وهذا كالأول ، وانما يحسن الاستفهام من حاهل محدود الكلام واستفهام المستفهم عن الآية أو الحديث مدموم ، وقد انكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال اتركوني ما تركتكم . ثم يعكس عليهم هذا السؤال نفسه ، فيقول لهم لو كان اللفظ يفهم منه الخصوص ، لما كان للاستفهام معنى قالوا ألا ترى ان السؤال والاستفهام لا يحسن في الخبر عن الواحد ، لأنه مفهوم من اصل لفظة

قال على : وهذا خطأ لأن الاستفهام يحسن في الواحد كحسه في العموم ، وذلك ان يقول القائل : اتاني اليوم زيد . فيقول السامع : احاءك زيد نفسه ؟ اما على سبيل الاكمار ، واما على سبيل السرور ، أو على بعض انوحوه المشاهدة وهذا امر معلوم لا يكره دو عقل وعد يحسن ذلك في الشريعة ايضاً من طالب راحة ، أو تخفيف ، كما سأل ابن ام مكتوم إذ برلت آفة المجاهدين . فطلب أن يجرح له عذر من عموم اللفظ الوارد ، وقد كان له كفاية في غير هذه

الآية ، في قوله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى » . وما اشبه ذلك .
وكسؤال العباس في الآخر ، فاستثنى من العموم في النهي عن ان يختل حلا
الحرم عكة ، وقد يحسن ايضا الاستفهام في العدد ، كقول القائل : اتاني عشرة
من الناس في امر كذا . فيقول له السامع : عشرة ؟ فيقول : نعم ! وذلك
نحو قول الله عز وجل : « ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة
كاملة » . فقد كما تعلم لو لم يذكر تعالى العشرة : ان ثلاثة وسبعة ، عشرة ، وقد
كما تعلم بقوله تعالى : « تلك عشرة » انها عشرة ، ولكنه تعالى ذكر : « كاملة »
كما شاء ، فلما صح كل ما ذكرنا وحسن الاستفهام عن اسم واحد ، وعن
العدد ، وهو لا يحتمل صرفا عن وجهه اصلا ، ولم يكن ذلك محيزا لوقوع
اسم الواحد على اكثر من واحد ، وكذلك في العدد ، لم يكن ايضا
وقوع الاستفهام في العموم ، موحيا لاسقاط جملة على العموم ، وبالله
تعالى التوفيق .

وقالوا ايضا : أرايتم قولكم بالعموم ؟ العموم قلتموه وعلمتم صحته ،
أم لغير عموم ؟

قال علي : وهذا من الهديان الذي قد تقدم ابطالها اياه ، في كلامنا في
حجة العقل ، وهو سحف أتى به بعض السوفسطائيين القاصدين ابطال الحقائق
وهو يعكس علمهم في قولهم بالخصوص ؛ وفي قولهم بالوقف . فيقال لهم . أرايتم
قولكم بالوقف ، أبوقف قلتموه وعلمتموه أم لغير وقف ؟ وأرايتم قولكم
بالخصوص ، أخصوص قلتموه وعلمتموه أم لغير خصوص ؟ والحواب الصحيح
المبين لجهلهم : هو اما نقول وبالله تعالى التوفيق : انما قلنا بالعموم اسدلالا
لضرورة العقل الحاكم بان اللغة انما هي ان رتبت لكل معنى في العالم ،
عبارة مبيية عنه موجبة للتماهي بين المحاطب والمخاطب ، ولا نناوحدنا الاحساس
العامة للانواع الكثيرة ، ووجدنا الانواع العامة للاشخاص الكثيرة - يجر

عنها بأخبار ، وترد فيها شرائع لو ارم . فلا بد ضرورة من لفظ يخبر به عن الجنس كله ، وهذا لا بد منه ، وإلا بطل الخبر عن الاجناس ، وهذا مالا سبيل اليه اصلا ، ولا بد أيضا من لفظ يخبر به عن بعض ما تحت الجنس ، ليهمم المخاطب بذلك ما يريد ، ومبطل هذا مبطل للبيان ، حاحد للضرورات .

وسألوا أيضا فقالوا : ان كان قولكم بالعموم والظاهر حقا ، فما قولكم فيمن سمع آية قطع السارق ، وآية حلد الزناة ، وآية تحريم المرضعات لسا ، والراضعات معا ، ولم يسمع أحاديث التخصيص لكل ذلك ، ولا آية التخصيص للاماء . أتأمرونه بقطع من سرق فلسا من ذهب ، وبجلد الامة والعبد مائة مائة اذا ربا ، وتحرمون من أرضعت رضعتين ، وتقولون انه مأمور من عند الله تعالى بذلك ؟ فلمكم القول بأنه مأمور بمسلم يؤمر به والقول بأنه مأمور بالباطل ، أو تأمرونه بأن لا ينفذ (١) شيئا من ذلك حتى يطلب الدليل ، فتتركون القول بالعموم وبالظاهر

قال على فنقول وبالله تعالى التوفيق . إن الله تعالى لم يأمر قط بقطع سارق أقل من ربع دينار ذهبا ، ولا حرم قط من أرضعت أقل من خمس رضعات ، ولا أمر قط بجلد العبد والامة أكثر من خمسين . لأن الرسول عليه السلام قد بين كل ذلك ، وكلامه عليه السلام وكلام ربه سواء ، في انه كله وحى ، وفي انه كله لازمة طاعته . فالآيات التي ذكرها ، والاحاديث المبينة لها ، مضموم كل ذلك بعصه الى بعض ، غير مفصول منه شيء عن آخر ، بل هو كله كآية واحدة أو كلمة واحدة ، ولا يجوز لأحد أن يأخذ ببعض النص الوارد دون بعض . وهذه النصوص وان فرقت في التلاوة فالتلاوة غير الحكم ، ولم يفرق في الحكم قط . بل بين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع ورود الآي معا . ولا فرق بين قوله تعالى . « والسارق والسارقة فاقطعوا

« ١ » في الاصل : يتعد . وهو غير ظاهر ، وكلامه الآتي يدل لما صححناه .

أيديهما . مع قوله عليه السلام : لا قطع في أقل من ربع دينار فصاعدا .
وبين قوله تعالى : « الف سنة الا خمسين عاما » .

وكذلك لا فرق بين قوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم » . وبين
زول خمس رضعات محرقات ناسحة لعشر محرقات . وبين قول القائل : لا إله
الا الله . فلا يجوز أن يفصل شيء من ذلك في الحكم عن بيانه ، كما لا يحل
لأحد أن يأخذ القائل : لا إله الا الله ، في بعض كلامه دون بعض . فيقضي عليه
بقوله : لا إله بالكفر ، لكن نصم كلامه لعصه الى بعض ، فأأخذ بكلامه
وكذلك اذا رلت الآيات المجملة آتى بمعناها الاحاديث المفسرات ، وكان
ذلك مصموما لعصه الى بعض ، ومستثنى لعصه من بعض ، ومعطوفا لعصه على
بعض فمثل ما راموا ان يموهوا به ، وصح أنه سؤال فاسد ، وأن الدين حوطبوا
بالآيات المدكورات حوطبوا ببيانها معها . واما نحن فكل انسان منا فلا يخلو
من احد وجهين . اما ان يكون لم يتمقه في الدين ، أو يكون قد تفقه في الدين ،
ولا سبيل الى وجه ثالث . فالذي لم يتمقه في الدين ليس من الدين حاطهم الله
تعالى بقوله « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . ولا من الدين حوطبوا
بالتفتيا والحكم في تحريم المرضعات ، ولا من المأمورين بحل الرأية واما امر
بذلك كله الفقهاء والحكام العالمون باللغة والفقه ، بالاخلاف من احد من المسلمين
في ذلك ، وقد بين الله تعالى ذلك بقوله : « وما كان المؤمنون ليصبروا كافة
فلولا نصر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينفذوا قومهم اذا
رحموا اليهم لعلمهم يحذرون » . فصح بالنص : أنه ليس كل أحد مأمورا بالتفقه
في غيره من خصه في نفسه فصح عما ذكرنا ان المأمورين بتنفيذ الاحكام والتفتيا
في الدين - الفقهاء الذين قد سمعوا البصوص كلها ، وعرفوها وعرفوا الاجماع
والاختلاف . وان كل من كان بخلاف هذه الصفة ، فلم يؤمر قط بقطع من سرق
حنالا من ذهب ، ولا بان يفتى في تحريم من ارصعت الف رصة ، ولا بجلد ران

حرا أو عبدا . وكل متفقه فقبل ان يكمل تعلم المصوص والاجماع ، فهو غير مأمور ولا مخاطب بالحكم في شيء ، ولا بالفتيا في شيء ، لكنه مأمور بالطلب والتعلم . فادافقه حينئذ لزمه تنفيذ ما سمع على عمومه وظاهره ، ما لم يأت نص بسخ أو تخصيص أو تأويل ، فبطل سؤلهم بطلانا ظاهرا . والحمد لله تعالى .
ولكنا نقول : لو ان امرا سمع هذه الآيات ، ولم يسمع ما حصصها لكان حكى العمل عما يبلغه التخصيص ، فيلزمه حينئذ كما قلنا في المنسوخ ، سواء سواء .
وليس بعد النبي صلى الله عليه وسلم من احاط بجميع العلم ، وانما يلزم كل واحد ما بلغه ، وقد رجم عثمان التي ولدت أخته اشهر ، وقد امر عمر بجرم مجبونة حتى نهاه على عن ذلك ، واحتره فان النبي الله عليه وسلم احبر ان العلم مروع عن المحسوس

قال علي : وهم قد تناقصوا في هذه الآيات بلا دليل ، حملوا بعضها على العموم وامصها على الخصوص ، فتركوا تولهم بالوقف . وحملوا على العموم ما وجد صح الخصوص فيه

واعترضوا ايضا بان قالوا : لما كان المعهود ان يقول القائلون : حاءني مو تميم ، وفسد الناس ، ولا خير في واحد ، وذهب الخلق ، وذهب الوفاء . ولا يكون ذلك كدنا ، وقد تيقنا انه لم يرد بذلك جميع بني تميم ، ولا جميع الناس ولا جميع الأحدثين ، ولا جميع الخير ، ولا جميع الخلق ، ولا الوفاء كله .
صح الخصوص

قال علي : وهؤلاء القوم لا ندرى مع من يتكلمون ، ونحن لم نسكر ان يكون في اللغة الفاظ يقوم الدليل على انها محصوصات ، وكل ما ذكرنا فقد قام الدليل على انه ليس على عمومه ، كما قام الدليل على ان آيات كثيرة انها منسوخة لا يحل العمل بها . فلما لم يكن ذلك واجبا ان يحمل النسخ من احله على سائر الآيات ، لم يكن ايضا واجبا ان يحمل التخصيص على كل لفظ من

اجل وجودها الماطا كثيرة قد قام الدليل على انها مخصوصة ، ولكن القوم يسوموسا اذا وجدوا (١) لمظا مقولا عن موضوعه في اللغة ، ان نحكم بذلك في كل لمظ . وفي هذا ابطال اللغة كلها ، وابطال التعام كله ، وايجاب للحكم بلا دليل . والدليل الذي قام على تخصيص ما ذكرنا ، عامسا بانه لو اراد به العموم لكان كادبا واما لو امكن ان يكون صادقا لما انتقل عن عمومته الا بدليل .

قال على : وقالوا ايضا : قد اتفقنا على وجوب استعمال الخطاب على بعض ما اقتضاه ، واحتلما في سائر ، فلا يلزمنا الا ما اتفقنا عليه

قيل لهم والله تعالى التوفيق : هذا اعتراض فاسد من وجوه كثيرة . أحدها انه خلاف للبصوص والعقول والاجماع ، لأن الأمة مجمعة ، والعقول قاضية ، والبصوص من القرآن والسنة واردة - كل ذلك متفق - أن ما قام عليه دليل رهاني فواحب المصير اليه وان اختلف الناس فيه ، وواحب ان لا تقتصر على ما أجمع عليه دون ما اختلف فيه ، الا في المسائل التي لا دليل عليها الا الاجماع المجرد المقول الى النبي صلى الله عليه وسلم .

وأیضا فقد قال تعالى : « فان تبارعتم في شيء فردوه الى الله والرسول » . فامر تعالى عند التبارع بالرد الى القرآن والسنة ، ودلائلها قد قامت بوجوب حمل الالفاظ على موضوعها في اللغة

وأیضا . فان هذا من سؤالات اليهود اذ قالوا : قد وافقتمونا على نوة موسى عليه السلام ، وحالما كم في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم . وهذا سؤال فاسد ، لأن الدلائل التي أوجبت تصديق موسى عليه السلام ، هي التي أوجبت تصديق محمد صلى الله عليه وسلم ، فان لم يحب بها تصديق نوة محمد صلى الله عليه وسلم لم يحب بها تصديق نوة موسى السلام . وكذلك الدلائل التي دلت

على حمل لفظ الخصوص على الخصوص ، هي التي دلت على حمل العموم على العموم ، والدلائل التي دلت على حمل اللفظ على ذلك البعض الذي وافقتمونا عليه ، هي التي دلت على حمله على سائر الذي خالفتمونا فيه . ولا فرق وايضا ، فانهم ساقضون لهذا القول ، لانه كان يلزمهم على ذلك ان لا يقتلوا مشركا الا مشركا اتفق على قتله ، وهم لا يفعلون . لأن قائل هذا ان كان مال كيا فقد ناقض . لانه يقتل المرأة المرتدة ، ولم يتفق على قتلها ، ويقتل ولد المرتد الحادث له الردة ادا بلغ ولم يسلم ، وابن ابنه كذلك ، ولم يتفق على قتلهم . ويقتل المشرك اذا سب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق على قتله . وان كان شافعيًا ، وكذلك أيضا . ويقتل - زائدا على من ذكرنا - من حرج من اليهودية الى النصرانية الى اليهودية الا ان يسلم . وان كان حنفيًا ، فهم يقتلون المسلم المختلف في قتله ، اذا قتل كافرا ، بعموم قوله تعالى . « النفس بالنفس » وان من تورع عن قتل كافر قد اباح الله تعالى قتله ، وحاء النفس بقتله ، واقدام على قتل مسلم قد حرم الله دمه عموما وخصوصا بعموم آية لم يحاطب مح بها ، ولا الرضا الحكم بما فيها - لعظيم الحرم قليل الورع ، مقدم على اكر الكبار ، وبالله تعالى التوفيق .

وكذلك ان قال : لا أقطع إلا سارقا اتفق على قطعه ، فهم أيضا يسكرون ذلك لاهم - بمعنى المالكين - يقطعون في أقل من عشرة دراهم وليس (١) مسقا عليه ، ويقطعون في الزربخ والمورة والفاكهة واللحم ، وليس القطع في ذلك اجماعا . والحنفيون يقطعون من سرق شيئا مغصوبا من مال الغاصب ، وليس قطعهم اجماعا ، ويلزمهم بهذا القول أن لا يقولوا إلا بما اجمع عليه قال على : وهم لا يفعلون ذلك السة . فقد أسدوا دليلهم وبالله تعالى التوفيق . فانه يقال لهم : أبئص صح عدم هذا القول أم باجماع ؟ فان قالوا

(١) في الاصل محذف « وليس » وهو خطأ ولا يستقيم الكلام الا بها

بنص، أو ذكروا دليلاً، كذبوا وادعوا ما لا يجدون أبداً، وكانوا ممن
قد تركوا قولهم: بأن لا يقولوا إلا بما أجمع عليه. لأنهم يقولون بالنص،
خالف الإجماع، وإن قالوا: قلنا ذلك بإجماع، كذبوا وجاهروا. وبالجملة فهذا
مذهب لم يخلق له معتقد قط: وهو أن لا يقول القائل بالنص حتى يوافقه
الإجماع، بل قد صح الإجماع على أن قائل هذا القول معتقداً له، كافر بلا خلاف
لرفضه القول بالنصوص التي لا خلاف بين أحد في وجوب طاعتها

قال علي: وقالوا أيضاً: إن على المراد بالكلام دلائل تدل على الرضا
والسخط: من تغير اللون، ووحدة الأمر، والنسبة (١)؛ والبشر. قيل لهم وبالله
تعالى التوفيق: ليس هذا مما نحن فيه، ولا كون هذه الأحوال مما يمنع من
إخراج الأمر على العموم. ثم نكس عليهم هذا في قولهم بالخصوص والوقف،
فيلزمهم الوقف إلى أن يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة. وفي
هذا إبطال الدين والخروج عن الإسلام. ونسبه هذه السؤالات أن تكون
سؤالات ملحد جاهل قليل الحياء

وقالوا أيضاً: أنكم إن اعتقدتم العموم فيما أراد الله تعالى به الخصوص،
فقد خالفتموه عز وجل، قيل لهم: وأنتم إن أردتم الخصوص فيما أراد الله
تبارك وتعالى العموم: فقد خالفتموه عز وجل، وإن اعتقدتم الوقف فيما
حكم الله تعالى فيه بما حكم: من عموم أو خصوص. فلا بد من أحدهما: فقد
خالفتم الله عز وجل بيمين لا شك فيه. ولا خلاف في أن الله تعالى لا يرد قط
في شيء من أحكامه وفقاً، بل هذا تعالى الحكيم بما (٢). وأيضاً فنحن
قاطعون على أن كل أمر لم يأت نص ولا إجماع، أنه ليس على عمومه: فهو على

- (١) بفتح الميم واسكان الحيم، وبانه منه. وهو استتمالك الرجل ما
يكره، وردك أياه عن حاجته. وقيل هو أمسح الرد. والله في اللسان
(٢) في الاصل دلائل المهمة في الموضوعين وهو محط

عمومه بلا شك ولا مرية، تقطع على ذلك عند الله عز وجل ، وتقطع أيضاً بأن كل من بلغه العموم ولم يبلغه الخصوص ، أو بلغه المنسوخ ولم يبلغه الناسخ . : فان الله تعالى لم يلزمه قط إلا ما بلغه لا ما لم يبلغه . قال تعالى : « لا تذكروا به ومن بلغ » . وتقطع بأن هذا كله هو الحق عند الله عز وجل ، لصفه تعالى على ان عليه بيانه ، فلم يبين انه على غير وجهه ، فقد تيقنا انه مراد ما على ما اقتضاه لفظه ، ولابد

قال على : فهذه اعتراضاتهم كلها ، قد استوعبناها ونقصناها ، وبينا فسادها كلها ، والعكاسها عليهم مع فسادها بحمد الله تعالى . ونحن الآن شاعرون . بتوفيق الله تعالى لنا وعونه إيانا . في ايراد الراهين على اطلاق قولهم ، ووجوب حمل الالفاظ على عمومها ، وبالله تعالى التوفيق

قال على : واحصح من سلف من القائلين بالعموم ، المخالمين في ذلك . فقال . لو كان الخطاب على الوقف أو الخصوص حتى يقوم الدليل على العموم ، لكان ذلك الدليل لا يفيك ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما . إما ان يكون لفظاً مخرجا ، أو معنى مستخرجاً من خطاب . فان كان خطاباً ، فالخطاب الثاني كالاول ولا فرق ، ان كان يدل بنفسه على العموم ، فالاول مثله ، وإن كان الاول لا يدل بنفسه على انه على العموم ، فالثاني لا يدل أيضاً . وإن كان معنى مستخرجاً من خطاب ، فلا يحور أن يكون المعنى المستخرج من الخطاب أقوى من الخطاب الذي منه استخرج ، وهذا يقتضي وجود خطابات لا نهاية لها ، وهذا ممنوع لا سبيل اليه ، ويؤدي أيضاً إلى ابطال فهم كل خطاب أصلاً وقالوا أيضاً : اما وحدنا في اللغة أسماء للواحد لا تتعداه ، كزيد ، وكرحل ، من شأنه وصفته فلا يعقل منه أكثر من واحد ، ووحداً فيها أسماء للتثنية لا تقع على واحد ، ولا على أكثر من اثنين . ووجدنا ايضاً لفظاً للجمع الرائد على الاثنين ، فكان ذلك واقعاً على كل ما يقتضيه الجمع ، إلا أن

يأتى بيان باستثناء أو بصفة أو بعدد، يختص بذلك بعض (١) الجمع دون بعض
فصير اليه

وقالوا : يقال لمن قال بالخصوص : مامعى قولكم هذا خصوص ؟ فلا
جواب لهم إلا ان يقولوا . هو حمل للاسم على بعض ما يقتضيه دون بعض .
مثل قوله تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » . فيقولون : هذا على
بعض المشركين دون بعض ، فيقال لهم : فبأى شىء استحق عندكم هذا
البعض - الذى حملتم اللفظ عليه - أن يكون محمولا عليه ذلك اللفظ دون
سائر من أحرقتهم عنه ؟ وما الفرق بينكم وبين من قال : بل اللفظ محمول على
الذى أحرقتهم عنه اتم ، وغير محمول على الذى حملتموه انتم عليه ؟ فان
قالوا . الدليل كذا . صاروا إلى ان التحصيل اما كان بدليل ، غير حمل اللفظ
على بعض ما يقتضيه دون بعض لغير دليل . وهذا الأمر لا نسكروه ، بل نفول :
متى قام الدليل على التحصيل صرنا اليه ، ولطل هذا حمل الاسم على بعض ما
يقتضيه دون بعض لغير دليل ، فذلك ما أردنا ان نبين . وهذا ترك مهم
لدهم الماسد ، وإن لم يكن بأيديهم إلا الاقتصار على التخصيص لم خصوا
بلا دليل ، حصلوا على التحكم والدعوى ، وكل دعوى بلا دليل وهى ساقطة
وبالله تعالى الدوفين

واضحوا على العائلين بالوقف . فقالوا : هذا الوقف إلى متى يكون ؟
فان حدوا حداً كانوا محكمين بلا دليل . وان قالوا : حتى ننظر فى دلائل
القرآن والسنة ، سألناهم . فقلنا لهم : فان لم تجدوا دليلاً على عموم ولا خصوص ،
ولم تجدوا غير اللفظ الوارد ، ماذا يصنعون ؟ فان قالوا : نقف ابدأ ، أقروا
بالعصيان ومحالمة الاوامر . وأدى قولهم الى ان الله تعالى لم يبين مراده ،
وان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يبين ولا بلغ ، وهذا كفر . وان قالوا :

(١) بعض محذوفة فى الأصل ، وزدناها لان السياق يقتضيها

ان لم نجد دليلا على التخصيص صرنا الى العموم ، فقد رجعوا الى ما انكروا ،
وأقروا بأنهم انما حملوا الكلام على العموم بصيغته ولفظه ، وبعدم الدليل
على التخصيص . وهذا هو نفس قولنا الذي أبوه أولا عادوا اليه من قريب
فان قال قائل : ان هذا لا يوجد . لزمهم السؤال الذي سألنا به أولا من
قولنا لهم : هل يخلو الدليل من ان يكون لفظا آخر ، أو معنى مستخرجاً من
لفظ ؟ ولزمهم اسقاط التفاهم أبداً . وأيضا فان ذلك موجود ، وقد قال تعالى :
« ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها » . ولم تؤكد شيء أصلا ،
وهذا عندهم محمول على عمومته . وقد قال تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء » . ولم يأت بتوكيد رائد ، فحملوه على عمومته دون دليل ،
غير وارد اللفظ فقط ومثل هذا كثير جداً ، بل هو الاكثر في القرآن
والسنة ، وإنما ادعوا التخصيص في مسائل يسيرة ، وليس هذا مكان احتجاجهم
بقريضة الوعيد ، لأننا انما نكلمهم في عموم كل ما اقتضاه اللفظ ، لا في
الوجوب . وقد حمل مالك قوله تعالى : « وأنتم عاكفون في المساجد » . على
عموم جميع المساجد من اللفظ ، لا بدليل رائد ، ولا بيان وارد . وحمل
قوله تعالى . « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم » .
على عموم جميع الارواح ، بلا دليل رائد ، وليس شيء من ذلك إجماعا .
وحمل هو وأبو حنيفة قوله تعالى . « وأن تجمعوا بين الاحيى » . على
عمومه في النكاح والوطء ملك الحيى . وحملوا كلهم ايضاً قوله تعالى :
« وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم » . على عمومته بلا دليل ، بل الدليل قام على
حصوص ذلك ، فأبوا من قوله ، فبان تناقضهم في ذلك . وبالله تعالى التوفيق
قال على . ويلزمهم أيضا أن لا يحكموا بالاجماع ، إذ لعل ههنا خلافا لم
يلزمهم . ولا يحكموا بنص ، إذ لعله منسوخ ولا تقاس ، لأن النيباس لا يكون
الا على نص أو اجماع ، والوقف واحد في النص والاجماع فمثل الذين كله

على قول هؤلاء القوم

قال علي : ويقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من خص بالخطاب بعض
الازمان دون بعض ، كما حصصتم أنتم بعض الاعيان دون بعض ؟ فان قالوا :
ان محمداً صلى الله عليه وسلم انما نعت ليحكم في كل زمان . قيل لهم : وكذلك
أيضا نعت عليه السلام ليحكم على كل أحد وفي كل عين ، ولا فرق

قال علي : وقد يبا في غير ما مكان ، ان اللغة انما وضعت ليقع بها التفاهم
فلا بد لكل معنى من اسم يختص به : فلا بد لعموم الاجناس من اسم ، ولعموم
كل نوع من اسم ، وهكذا أبدأ الى ان يكون لكل شخص اسمه ، ومن سعى
في ابطال هذا فهو سوفسطائي على الحقيقة ، عا كس للامور على وجوهها ،
مفسد للحقائق ، وبأبي الله الا أن يتم نوره

قال علي : ولا فرق بين الاخبار والأوامر في كل ذلك ، وكل اسم فهو
يقتضى عموم ما يقع تحته ، ولا يبعدى الى غير ما يقع تحته ، والوعد والوعيد في
كل ذلك كسائر الخطاب ولا فرق . والحديث والقرآن كله كلمة واحدة ، فلا
يحكم بآية دون اخرى ، ولا بمحدث دون آخر ، بل يصم كل ذلك بعضه الى
بعض ، إدا ليس بعض ذلك أولى بالاتباع من بعض ، ومن فعل غير هذا فقد
تحكم بلا دليل

ويقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من قال . لعل الخطاب الوارد انما
خص به الصحابة دون غيرهم ؟ فكل ما قالوا ههنا فهو مردود عليهم في دعواهم
خصوص بعض ما يقع عليه الخطاب دون بعض .

ويقال لهم : بأي شيء اسجزتم قتل من قتلتم من المشركين ، وقطع من
قطعتم من السراق ، وجلد من جلدتم من الرعاة ، وخذ من حددتم من القدفة ،
وحصصموهم بايماع هذه الاحكام عليهم ، دون سائر من يقع عليه اسم
زان أو قاتل أو قاذف أو سارق ، فهل ههنا الا ايهم سرقوا وفسلوا وربوا

وقذفوا؟ فهكذا فعل غيركم بمن اخرجتموه من الخطاب، وأسقطتم عنه ما حملتم على هؤلاء فلائى معنى حصصتم من أمضيتم عليه الحكم دون من لم تمضوه عليه؟ فان قالوا: بدلائل دلت على ذلك، لم تأب ذلك. وقلنا لهم: هذا قولنا، وحسبنا اننا قد أرلناكم عن الحكم بالخصوص المجرد، الذى هو الافتراء على الله عز وجل فى الحكم عنه تعالى بما لم يأذن به. وقد رام قوم أن يهرقوا بين الأوامر والاخبار. واحتجوا بأنهم مضطرون الى العمل بالأوامر وليست الاخبار كذلك

قال على: وهذا فرق فاسد، لاننا مضطرون الى وجوب اعتقاد صحة الاخبار، وإلى الاقرار بها. وهى التى وردت بها النصوص. كما نحن مضطرون الى العمل بالأوامر، ولا فرق. والاعتقاد الصحيح فعل الله تعالى فى النفس والاقرار بالمعتقد فعل النفس بتحريكها آلات الكلام من اللسان والحنك ومخارج الحروف، فلا بد لها من ان تحصى بالاقرار بما اعتقدت أو تهم. وحواف الخطأ فى العمل فى الأوامر، كحواف الخطأ فى الاعتقاد للاخبار على ما لا يجوز، واعتقاد الباطل لا يجوز، كما لا يجوز العمل بالباطل. فصح ان الاخبار كالأوامر، ولا فرق.

واحتج بعض من سلف من القائلين بالعموم على القائلين بالخصوص فقال: ما تقولون فى قوله تعالى: « وخاتم البين » اصوص للبين من العرب دون غيرهم، أم عموم بنفس اللفظ؟ فان قالوا: اصوص، كصروا. وإن قالوا: عموم بنفس اللفظ، تركوا مذهبهم الفاسد. فان ادعوا ان ذلك اجماع، لمهم ان لا يقولوا الا بما اجمع عليه فقط وقد قدمنا فساد هذا القول فاهم لو قالوه لكانوا بذلك خارجين عن الاجماع، لان الامة مجمعة على ان الاقتصار على القول بالاجماع فقط، دون الائتمار بالصوص. وان وقع فيها اختلاف: - حرام لا يفعله مسلم، ولا يسمع مسلما فعله والنص من القرآن والسنن حاء بوجوب طاعة النبي

صلى الله عليه وسلم ، وتحكيته عند التنازع والاختلاف . وأيضا فهم لا يفعلون ذلك ، فسقط تعلقهم بكل وجه ، بحمد الله تعالى .

فان قالوا : علمنا انه عليه السلام آخر النبيين بقوله صلى الله عليه وسلم : لا نبي بعدى . قيل لهم وبالله تعالى التوفيق : وهذا أيضا يحتمل من الخصوص ما تحمله سائر البصوص ، ولا فرق . ولعله انه أراد لا نبي بعدى من العرب أو في الحجاز أو إلى مائة عام ، أو ما أشبه ذلك كما زعمت العيسوية من اليهود . والحرمدانية (١) القائلون بتواتر الرسل . والغالية التي قالت بنبوة علي وزعيم والمغيرة ومصور الكسف بالكوفة وبيان وأبي الخطاب (٢) وأيضا فان الاجماع إذ قد صح على ذلك فهو أعظم المحجج عليهم ، لاجماع الامة على حمل هذا الخطاب على عمومهم

وكذلك يسئلون عن قوله صلى الله عليه وسلم : بعثت الى الاحمر والاسود وهذا يحتمل من الخصوص ما احتمله « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وما احتمله قوله عز وجل : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاحلدوهم ثماني حلة » . فلائى معنى حصصتم أحدا الخطابين بلا دليل ، وحلتم الآخر على عمومهم بلا دليل الا نفس اللفظ فقط ؟

واحتج عليهم بعض من سلف من القائلين بالعموم . بأن قال : انكم متمقون على ان اللفظ إذا ورد فيه تأكيد فانه محمول على عمومهم . قال : فيقال لهم : ان التأكيد يحتمل من الخصوص مثل ما يحتمل الخطاب المؤكد ، ولا فرق . وقد جاء النص بذلك ، فقال تعالى . « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا ابليس » جاء الاستثناء بعد تأكيد كيدى اثنين

(١) فى نسخة الحرمدانية (٢) انظر الفصل فى الملل والنحل للؤلؤف :

١٧٩ - ١٩٢ والملل والنحل للشهرستانى هامش الفصل ١ : ١٩٥ - ٢٠٢ . ٣٦٠
وكتاب الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى ٢٢٠ - ٢٤٠

قال علي : قال تعالى : « ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين » . ثم جاء الاستثناء بقوله : « ان الذين سبوت لهم ما الحسنى اولئك عنها مبعدون . لا يسمعون حسيها وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون » وقال تعالى مخاطباً لا بليس : « لأملأن جهنم منك ومن تمنك منهم أجمعين » ثم جاء الاستثناء فيمن تاب عن اتباع ابليس ، وفيمن تساوت حسنة وسيئته التي اتبع فيها ابليس ، فناء الحصيص كما ترى بعد التأكيده ، فمطل احتجاجهم بالتأكيده ، ولمهم أن لا يحملوا خطانا على عمومهم أبدأ ، اكذأ ولم يؤكد ، ولمهم الوفاء أبدأ وأن لا يسمعوا تأكيده ولا غيره

فان قالوا : انه يلزمكم اذا ورد الاستثناء ، أن تقرأوا بأن ذلك الخطاب أريد به الخصوص . ولما لهم : كذلك نقول ولسنا معترضين على ربنا تعالى ، ولا على نبينا صلى الله عليه وسلم ، ولا لعلم إلا ما علمنا تعالى ، ولا نذكر صرفهما الالفاظ عن وحوها ، ولا شرعهما الشرائع عليها ، ولا تحريم ما حرما ، ولا تحليل ما حللا ، ولو أمرانا بقتل آبائنا وأهائنا وأسائنا ، لسا رعا الى ذلك مبادرين ، أو أمسكنا مقرين بالمعصية غير داعين الى ضلالة ، ولا مصوبين لدوسا ، بل مستغفرين الله تعالى من ذلك ، راعين في التوبة

قال علي : وما أخوفنى أن يكون ملقى هاتين الكسيتين من القول بالوقف : في اتباع الظاهر ، وفي الوحوب وفي العموم وفي الفور . ومن القول بصرف الالفاظ الواردة عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الى تأويل بلا دليل وإلى سقوط الوحوب بلا دليل ، وإلى الخصوص بلا دليل ، وإلى التراخي بلا دليل . كافرأ مشركا رديقا مدلسا على المسلمين ، ساعيا في الطال الداية . فار هذه الملة الزهراء الحبيبة السمحة ، كيدت من وجوه حجة ، وبغيت العوائل من طرق شتى ، ولصبت لها الحائل من سبل حمية ، وسعى عليها بالحيل العامصة وأشد هذه الوجوه سعى من ترابهم وتسمى باسمهم ، ودس لهم سم الاساود في

الشهد والماء البارد. فلفظهم في مخالفة القرآن والسنة، فبلغ ما أراد من شاء الله تعالى خذلانه، وه تعالى نستعين من البلاء ونسأله العصمة عنه، لا إله إلا هو. فلتسؤ ظنونكم أيها الناس بمن يحسن لكم معارفة ظاهر كلام ربكم تعالى أو كلام نبيكم صلى الله عليه وسلم، بغير بيان منهما، أو اجماع من جميع الأمة وبمن يرين لكم التأخر عن طاعتها، ويسهل عليكم ترك الاقبياد لها، ويقرب لديكم التحكم في خطاهما، والتعريق بينهما لطاعة بعض ومعصية بعض. وهذا هو التخصيص الذي يدعونه بلا دليل، وبالله نعتصم

قال علي: ويلزمهم اذا أثاروا تخصيص ألفاظ القرآن والسنن بلا دليل أو الوقف فيها، ان يجيروا مثل ذلك في الاعداد ولا فرق، فيقفوا فيما أوجب الله تعالى من صيام شهرين متتابعين في كفارة الظهار، وكفارة القتل، وكفارة الواطئ في شهر رمضان. فلعلة تعالى قد استثنى من الشهرين عشرة أيام في حديث لم يبلغهم، أو بقياس لم يتنسوها له بعد. كما استثنى تعالى من مدة نوح عاييه السلام في وومه، حمسين عاما بعد ذكره عز وحل الف سنة. ومثل هذا لارم لهم في جميع ما حوطوا به. وهذا قول كما قدما ليس فيه الا ابطال الديانة، مع فاحش تناقضهم، وانه دعوى بأيديهم بلا دليل

فان قالوا: هذا لا يحور في الاعداد لانه لو لم يكن الاستثناء موصلا بها لكنت كذبا. فيل لهم. وكذلك الاحبار ان لم تكن على عمومها، ولم يأت نص آخر أو اجماع بتخصيصها، كانت كذبا ولا فرق. وكذلك الاوامر ان كان المراد بها الخصوص ولم يأت نص آخر ولا اجماع بتخصيصها، كانت تعنيًا، لعلى الله عن ذلك كله

وقال لهم بعض من سلف من القائلين بالعموم. اذا لم يصح من كل خطاب بمجرد ما اقتضاه لفظه، فلعلى قولكم: تقول بالوقف. وقول من قال منكم تقول بالخصوص. انما أردتم به في بعض المواضع دون بعض، ولعلكم أردتم

غير ما ظهر الينا من كلامكم ، فانكم تناظرونا دائماً في ان لا نحمل الالفاظ على ظواهرها ، ولا على عمومها ، فأول ما ينبغي أن يستعمل هذا فيه ، وفي كلامكم ، فتجعلون في نصاب من لا يفهم عنهم مرادهم ، ولا يصح خطابهم ، وصحت السفسطة بعينها عليهم

قال على : وكذلك يقال أيضاً للقائلين بالوقف أو السدب أموحون أنتم لحمل الاشياء الواردة من الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وسلم ، على أنها غير واحدة ، وعلى الوقف فيها ، أم أنتم نادون الى ذلك ؟ فان قالوا : نحن موحون لذلك . فيل لهم : فما الذي جعل كلامكم محمولا على الوجوب ، وكلام ربكم تعالى محمولا على غير الوجوب ، وهذا كسر شديد ممن اعتقده ، وصلال عظيم ممن تقلده . وان قالوا : بل نحن نادون الى ذلك ، أقروا أنهم لا يلزمنا قبول قولهم وبالله تعالى التوفيق . وأيضاً فان معنى قولهم بحمل الالفاظ على الخصوص ، إنما معناه حملها على بعض ما يقتضيه لفظها

قال على وهذا أمر ليس في طاقة احد فهمه ، ولا الوقوف على حقيقته أبداً ، لانه لا بدري أى اعاص تلك الحملة يقبل ، ولا أيها يرد ، وليس بعضها أولى بحمل الحكم عليه من بعض ، فصار ذلك تكليفا لما ليس في الوسع . وهذه هي السفسطة نفسها ، وابطال الحقائق حملة . وقدأ كذبهم اعالى بقوله : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » ويقال لهم ايضا . أرايتم قول الله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها » . ألهذا التعليم الذي امتن الله تعالى به على أدينا آدم عليه السلام فائدة ؟ أم لا فائدة له ؟ فان قالوا لا فائدة له ، كبروا . وكذبته الملائكة في اقرارهم بأن ذلك علم عظيم ، لم يكن عندهم حتى علمهم إياه الخالق عز وجل وان قالوا : ان لذلك التعليم فائدة ، سئلوا ماهي ؟ ولا سبيل الى ان تكون تلك الفائدة إلا ايقاع الاسماء على مسمياتها ، والفصل بين المسميات بالاسماء ، ومعرفة صفات المسميات ، التي باحلافها وحب تحالف

الاسماء ، ليقع بذلك النعائم بين النوع الذى أسكنه الله أرضه ، وأرسل اليهم الانبياء بالشرائع ، إيهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة . وإد قد ثبت هذا وصح ، فكل من أراد أن يثبت أن الاسماء لا تفهم منها مسمياتها على عموم ما يقتضيه اللفظ ، ولا يعرف بها ما علفت عليه ، فهو مبطل للعقل وللشريعة معاً . وبالله تعالى التوفيق . وله الحمد على جميع نعمه لا إله الا هو

ويلزمهم في قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم » . ان يكون لعل ذلك في بعض الامهات دون بعض ، وفي بعض الاحوات والبسات دون بعض ، أو لعل الذى حرم هو بيعهن أو أكلهن دون جماعهن . كما حملتم قوله تعالى : « فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم » . على بعض المشركين دون بعض ، فلم تدبجوا قتل الرهبان ، ولا قتل المرتدات ، ولا أولاد المرتدين اذا بلغوا كماراً . وكما فعلتم في القذف ، فلم تحددوا قاذف الكافرة والامة المسلمة ، وسائر ما حرموه على الخصوص ، ومثل هذا لازم لهم في كل خطاب في القرآن والسنة . وبالله تعالى التوفيق .

ويقال لمن قال منهم : ان الذى يدل على حمل الالفاظ على عمومها ، انه هو للبأ كيد الوارد

قال على يقال لهم لو كان ماد كرم لكان كلامكم متناقضاً أيضاً ، لانه محدد التأكيدي يأتي مرتين وثلاثاً ، ولو كان التأكيدي الاول يأتي لاجراحي اللفظ من الخصوص الى العموم ، لكان البأ كيد الثانى مثله أيضاً ، ولو حب أن يكون مخرجا للكلام المؤكد والتأكيدي الاول - عن الخصوص الى العموم . فكان يكون التأكيدي الاول حصوا محموماً معاً ، وهذا لا يعقل . والصحيح في ذلك ما قدمناه من ان التأكيدي اعما هو حسم لشغب أمثالهم وقط ، وليس التأكيدي مخرجا للكلام المؤكد عن خصوص الى عموم أصلاً . وقد قال تعالى

« فسجد الملائكة كلهم أجمعون ». وقد أجاب بعض القائلين بالوقف عن هذه المسألة . فقال : معنى قوله تعالى : « أجمعون » بعد أن ذكر « كلهم » هو غير المعنى في « كلهم » ، لأن « كلهم » هو مخرج لقوله تعالى « الملائكة » عن الخصوص الى العموم ، « وأجمعون » دال على أنهم سجدوا محتسعين لا مفترقين قال على : وهذا جهل شديد وكذب منفرط ، لأن أجمعين ليس معناه الاجتماع ولا هو من بانه ، وهذه مجاهرة في اللغة لا يعرفها أهل اللغة ، ولا يعرف أحد من أهل اللسان ، أن قول القائل : أتاني القوم اجمعون . انه أراد محتسعين ، بل حائر أن يكون الدين اتوا أفرادا مفترقين ، وهذه هي السمسة التي حذر منها الاوائل .

وجملة الأمر أن هؤلاء قوم تعلقوا بأهم وحدوا ألفاظا خارجة عن موضوعها في اللغة ، اما الى محاز ، وإما الى معان مشتركة . فراموا بذلك ابطال الحقائق كلها ، واطال وقوع الاسماء على مسمياتها ، واحتصاص كل اسم بمعناه ، وعمومه لكل ما علق عليه ، وكانوا تنزلة من قال : لما وجدت في الكلام كذا كثيراً ، فأنا أحمله كله على الكذب ، ووجدت في الشريعة مسوحاً كثيراً لا يحل العمل به ، فأنا أحمله كله على انه مسوح أو أقف عن العمل بجميعه . ولا فرق بين هذا وبين قولهم وحدنا ألفاظا على غير ظاهرها ، فحس تقف في كل لفظ فلا تستعمله على مفهومه ، إذ لعله قصد به غير ما يعقل منه ووحدا ألفاظا لا يراد بها عمومها ، فحس تقف في كل لفظ ولا تعصيه على ما علق عايه

قال على وقد قال بعض أهل الوقف ، اذ سئل : بأي شيء يعرف بأن اللفظ على عمومه ، أبلغ أم عمى ؟ وألزم أن احتمال التخصيص داخل في الثاني كدخوله في الاول ، وهكذا أبدأ . وكلف المرق بين اللفظ الثاني والاول فبلغ (١)

(١) قوله « بلغ » بتشديد اللام . لم يكن عنده شيء كذا في هامش الاصل

عند ذلك ، اذ لا سبيل الى فرق . فقال . ان الاشياء التي بها يلوّح العموم ، لا
تحد ولا تحصر ، ولا سبيل الى بيانها

قال علي : وهذه ثنية الاتقطاع ، التي من بلغها سقط حسيراً ، وعلم أنه لا
حيلة عنده ، ولا فوة لديه ، وهو دليل من دلائل العجز والضعف . وكل من
أقر بأنه لا يقدر على بيان قوله ، فقد حصل في محل لا يعجز عن مثله ذو
لسان ، اذا استحاز لنفسه المضائق . فلا يعجز أحد عن أن يدعى ماشاء من
المحالات والدموى ، فاداكلف بيانا أو دليلا . قال : هذا لا يطاق عليه

قال علي . ونظر ذلك هذا الملح ، بأن قال : كما ان العدد الذي يوجب
ضرورة العلم في الاحار لا سبيل الى حده

قال علي : وقد كذب ، بل ذلك محدود ، وقد بيناه فيما حلا : وهو أنه
إذا ورد اثنان من جهتين مختلفتين فحدثا غير مجمعين ، وقد تيقن أنهما لم
يلتقيا ولا تواطئا ، فأحبرا بمحدث طويل لا يمكن اتفاق خاطر اثنين على توكيده
ولم يكن هناك لهما ولا لمن حدثا رعة فيما حدثا به وعنه ، ولا رهبة ولا هوى
ودكرا مشاهدة أو سماعا من اثنين فصاعدا كما وصفا أيضا : أنهما شاهدا ، فهو
حر صروري يوجب العلم واليقين بلا شك . وان عشرات الالوف اذا حشدوا
وكلّموا حراً ماء ، ولهم في ذلك رغبة أو رهبة أو هوى ، فحائر اجتماعهم على
فعل الكذب . وقد شاهدنا ذلك في شكر الولاية ودمهم ، الا ان هذا لا
يحيى ، بل هو معلوم ضرورة من فعلهم ، لا هم وان احسموا على ما جمعوا له ،

وانظر هامش ص ٣٩ من هذا الجزء والأقرب للمعنى ما قلناه هناك من أن
(بلح) بفتح الباء واللام معنى ناء محمله ويحور فيها تشديد اللام وفي اللسان
عن أي عيب اذا انقطع من الاعياء فلم يقدر على التحرك فيل بلح يعنى بفتح اللام
وتقل التشديد قبل ذلك وأما المعنى الذي بهامش الاصل فان الذي في اللسان
وبلح على وبلح أي لم أجد عنده شيئاً

فكلهم يجبر صديقه وامرأته وجاره قبل أن يجمع ، وبعد أن ينفض من ذلك الجمع ، بحقيقة الامر وجلية الخبر . وهذا مشاهد كل يوم من أحوال الناس ، وتقل أخبارهم : من موت ، أو ولادة ، أو نكاح ، أو طلاق ، أو عزلة ، أو ولاية ، أو وقعة ، أو ما أشبه ذلك . وإعما اغفل الناس هذا لقلة المتفكرين لمثل هذا وشبهه ، ولكثرة من ينسى ما يمر عليه من ذلك

وأصبحوا رحمكم الله الى ما نقول لكم .

اعلموا أن كل من لا يحمل كلام الله تعالى ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على ظاهره وعمومه والوحدوب ، فان مذهبه الذي يصرح به ، هو أنه متى أمره الله تعالى بأمر أو رسوله عليه السلام ، قال . لا أقبل شيئاً من هذا الكلام ، إذ لعل له تأويلاً ، غير موصوعه في اللغة ، ولا أعمل بشيء مما أمرتني به ، لانه ليس على الوحدوب ، ولا على العموم ، إذ لعلك أردت به بعض ما يقع عليه . فاعرفوا الآن أن هذا هو الكفر الصريح ، والخروج عن الاسلام جهاراً ، لا بد منه ، أو من الرجوع الى طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، والائتمار للقرآن والسنن ، وأخذها على ما هي عليه في اللغة العربية والعمل بما جاء الامر فيهما ، فهذا هو الاسلام ، فعليكم به ، وارفضوا ما حالقه مما ذكرنا قبل ، وفيه الهلاك ، فعوذ بالله تعالى منه وبالله تعالى التوفيق

قال علي : فقد لاح — بحمد الله تعالى — افك المائلين بالخصوص أو بالوقف ،

بالبراهين الضرورية . وبالله تعالى التوفيق

فصل

في بيان العموم والخصوص

قال علي : الكلام ينقسم ثلاثة أقسام : منه خصوص يراد به الخصوص ، كقولك : ريد وعمر ووما أشبه ذلك . وعموم يراد به العموم ، ومعنى ذلك

حملة على كل ما يقتضيه لفظه، فيه ما يكون اسما لجنس يعم أنواعا كثيرة، كقوله تعالى: « وجعلنا من الماء كل شيء حي ». فيقع تحت الحي المذكور الانس وأنواع الطير كلها، وأنواع دوات الاربع كلها، وأنواع الهوام كلها، وقد خرج من هذا العموم الملائكة لأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم. أهم خلقوا من نور، وأما الخ من نار بنص القرآن. الا انما لا سعد أن يكون في تركيبهم شيء من الماء، وإن كان العنصر هو النار. كما في تركيب الماء والنار والهواء، وإن كان عنصرنا التراب. ومنها ما يكون اسما لنوع ما كقوله تعالى: « والخيل والبغال والحمير ». فهذا عموم لجميع الخيل ولجميع البغال والحمير، دون سائر الانواع. وليس هذا حصوصاً لأن معنى قولنا عموم، انما هو ما اقتضته اللفظة فقط، دون ما لا تقتضيه. فمن سمي هذا حصوصاً فقد شغب وشك (١). وانما يسمى ما بقي من الجملة بعد أن يستثنى منها حصوصاً، وما استثنى منها بما بقي خصوصاً، لأن العموم الذي ذكرنا قد ارتفع ضرورة، لأن اللفظ حينئذ ليس محمولا على كل ما يقتضيه لفظه. ولما لطل أن يسمى ذلك عموماً سمي خصوصاً، لأنه حصص منه بعضه دون بعض بالاستثناء والابقاء. ومنه ما يقع لاهل صفة ما من النوع، كقوله تعالى: « ولذي القرنى ». فكان هذا عموماً لذوى القربى كلهم، دون غيرهم، وكان شاملاً لكل من وقعت عليه هذه التسمية بهذه الصفة. وكقوله تعالى: « انما الصدقات للفقراء والمساكين ». الآية، فكان ذلك عموماً لكل صدقة فرض، بدليل، أخرج منها ما ليس فرضاً، وكان ذلك عموماً لكل مسكين، ولكل فقير، ولكل عامل عليها، ولكل مؤلف قلبه ولكل ماسى رقمة. الا ان يخص شيئاً من ذلك نص أو إجماع. وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: الأئمة من قريش

(١) نفتح الماء المشددة والمخففة واصل الشبك الخلط والتداخل والشبك

على التكثير ومنه شبك الاصابع وتشبيكها وتشاكت واشتكت التست

واخلطت

فهذا عموم لكل قرشي، إلا من حصه نص أو اجماع من النساء والصدىان والمحباين، وكذلك سائر النصوص. والقسم الثالث: عموم دل نص القرآن والسنة على أنه قد استثنى منه شىء، نخرج ذلك المستثنى مخصوصا من الحكم الوارد بذلك اللفظ

قال على: ومن العموم أن يكون لفظه مشتركا يقع على معان شتى، وقوما مستويا فى اللغة. ومعنى قولنا. مستو، أى أنه وقوع حقيقى وتسمية صحيحة لا مجارية، فإذا كان ذلك حملها واجب على كل معنى وقعت عليه، ولا يجوز أن يخص بها بعض ما يقع تحتها دون بعض، بالبراهين التى أثبتنا آتفا فى إيجاب القول بالعموم

قال على: ومن حالف هذا من أصحابنا الظاهريين فقد تناقض، ولا فرق بين وقوع اسم على ثلاثة من نوع فصاعدا الى تمام جميع النوع. كقولك: مساكين، ووزراء. وبين وقوع اسم على ثلاثة أشياء فصاعدا مختلفة الحدود، يقع عليها كلها وقوما مسويا ليس بعضها أحق به من بعض. ولهذا قلنا فى قوله تعالى « الراية لا تكحها إلا ران أو مشرك » ان الآية على عمومها. ولا يحل لمسلم ران أو عفيف أن يكح راية مسلمة، لا بوطء ولا بعقد رواج فان وقع مسح أبدأ مالم تب قبل أن يعقد معها الكاح، ولا يحل لمسلمة راية أو عفيفة أن تسكح رايها مالم يتب، فان وقع الرواج مسح أبدأ. وأما للرأى خاصة كاح الدمية العفيفة فقط، لان النص لم يأت الا بتحريم ذلك على المؤمنين خاصة، والزناه والروانى مؤمنون، فقد حرم ذلك عليهم بالنص، ولم يأت فى ذلك تحريم على المشركين. وهذه كرامة للمسلم والمسلمة لا يدخل فيها المشركون لأن حكمهم الصغار. وقد تناقض فى هذا أصحابنا حملوا الكاح هها على الوطء خاصة وحملوه فى قوله تعالى « ولا تكحوا ما كح آناؤكم من النساء » على العموم لكل ما يقع عليه اسم نكاح، وهذا كما ترى بلا دليل. وأما من ادعى ان

قوله : « الزانية لا يشكحها » : الآية - منسوحة بقوله تعالى : « وأنكحوا
الايامى منكم » . ففغل لوجهين . احدهما اجماع الامة على انه لا يحل لاحد ان
يقول في آية أو حديث : انهما منسوحان لا يجوز العمل بهما - الا بعض جلي
أو اجماع . والثاني ان قوله تعالى : « وأنكحوا الايامى منكم » . ليس فيه ما يرد
قوله تعالى : « والزانية لا يشكحها الا ران او مشرك » . كما ليس فيها اباحة
نكاح الاخت والبنات المحرمتين وان كانتا من الايامى ، ولكن احدى الآيتين
مضمومة الى الاخرى ، فنكح الايامى ما مالم يكن روانى . مع انه يبعد عندنا
في اللغة وقوع اسم أيم على الزانية فالواجب استعمال الآيتين معاً ، لان استثناء
بعضها من بعض ممكن ، وقد قدمنا انه لا يحل ترك آية لاحرى أصلاً

قال على : وكذلك قلنا نحن وسائر اصحابنا : ان قوله تعالى : « والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » . فأوجبنا كلها - معشر
القائلين بالظاهر الا قوما توقعوا دون قطع - وقلنا بإيجاب حد القذف كاملاً على
كل قاذف محصنة بأى معنى وقع عليها اسم محصنة ، من عفاف او اسلام او
زواج . فأوجبنا الحد على قاذف الامة والكافرة والصغيرة ، وكذلك أوجبنا
الزكاة فى القمح والشعير والتمر دون سائر الحبوب والثمار . لقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم . « ليس فيما دون خمسة اوسق من حب أو تمر صدقة » ولمظة
دون فى اللغة التى بها حوطسما تقع على معينين وقوعاً مستويًا حقيقياً لا محازياً ،
وهما : معنى اقل ، ومعنى غير . كما قال تعالى : « واتخذوا من دون الله » . يريد من
غير الله تعالى . وقوله تعالى : « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
ترهبون به عدو الله وعدوكم وأحرين من دولهم لا تعلمونهم » . وقد كرر تعالى
المجاهرين بالعداوة للمسلمين ، وأحرين من غيرهم مكاتمين بها ، فلم يكن حمل لمظة
« دون » فى الحديث المذكور على معنى : اقل ، أولى من حملها على معنى غير ، فوجب
حملها على كلا المعنيين جميعاً . وقد تناقض فى ذلك اصحابنا ، فلم يحملوها الا

على معنى : اقل ؛ فقط

قال علي : وهذا ترك منهم لقولهم بالعموم ، رحل لعدة « دون » علي معنى « غير » أولى ، لا رحلها على معنى « غير » يقضى في جملته « اقل » فهو القول بالعموم لأن الأقل من خمسة أوسق هو أيضا غير الخمسة الأوسق ، وبالله تعالى التوفيق قال علي : فهذه أقسام مفهوم الكلام ، وقد جعل قوم قسما رابعا .

فقالوا : وخصوص يراد به العموم

قال علي : وهذا خطأ ، وليس هذا موجودا في اللغة ، ويستوعب الكلام في هذا ان شاء الله تعالى في باب الكلام في القياس ، وفي باب دليل الخطأ ، بحول الله وقوته

فان اعترضوا علينا باحاديث وردت في رجال باعيانهم ، ثم صار حكمها عندنا على جميع الناس ، فليس ذلك مما طموا . ولكن جميع تلك الاحاديث فيها احكام في احوال توجب الأحد بذلك في أنواع تلك الاحوال ، انما هو للهط الحكم المتعلق على المعنى المحكوم فيه . وقد بيانا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث ليحكم على اهل عصره فقط ، لكن على كل من يأتي الى يوم القيامة ، وفي كل ما يحدث من جسم أو عرص الى انقضاء الدنيا ، ولا سبيل الى أن يبقى عليه السلام حيا الى ان يلتقي كل احد ، فكان حكمه على انسان في حال ما حدثت له أو منه ، حكما في وقوع تلك الحال كما قلنا . وبين ذلك الحديث الذي فيه : « هو خبريل انا كم يعلمكم دينكم » احل بيان وأوصحه ، في ان كل خطاب منه صلى الله عليه وسلم لواحد فيما يفتيه به ويعلمه اياه ، هو خطاب لجميع امته الى يوم القيامة ، وتعليم منه عليه السلام لكل من يأتي الى انقضاء الدنيا ، لأن ذلك الحديث انما حرج للهط تعليم لواحد في قوله صلى الله عليه وسلم « ان تعد الله كأنك تراه » . ويكفي من هذا الحديث قوله عليه السلام - إثر حوالة خبريل عليه السلام - ان هذا الذي

ذكر تعليم لهم، فأشار إلى الخطاب المتقدم للواحد، وبين ذلك أيضاً قوله تعالى: «وقصى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً» أما يعلن عندك الكبير أحدهما أو كلاهما». فبدأ بالجماعة ثم خاطب خطاب واحد. وقد صح أن المراد بهذا الخطاب كل مسلم، والحكم على الأسماء. فكل اسم حكم فيه عليه السلام فهو على كل ما نحت ذلك النوع الذي يقع عليه ذلك الاسم.

قال علي: وهم أولى الناس بالهروب عن هذا السؤال، لأنهم أتوا إلى حديث الواطئ، في رمضان، وهو المأمور بما يجب في ذلك من الكفارة، فلم يفتنعوا بأن جعلوه عاماً لكل واطئ، حتى تعدوا جعلوه على كل آكل وشارب، ثم على كل موطوءة وآكلة وشاربة من الناس. وأتوا إلى حديث الميت في أحرامه، فقالوا: لا يبعدى به ذلك الميت بعينه. وأتوا إلى أمره صلى الله عليه وسلم في غسل أبنته، فقالوا: هو عام لكل مية. وأتوا إلى صلاته على قبر المسكين، فقالوا: هو خاص لملك المسكين ولهم من مثل هذا أزيد من ألف حكم، كلها يفتن بها بعضاً.

والعجب كل العجب، في قياسهم افطاراً على افطار، جعلوا في الآكل الكفارة كالواطئ. ولم يفتنوا صياماً على صيام، فلم يروا على الممطر عمداً في قضاء رمضان كفارة، ولا على الممطر في قضاء النذر أيضاً، وليس شيء من ذلك أجماعاً لأن إبراهيم النخعي وسعيد بن حمير لا يريان الكفارة على الواطئ. وأصحاب الساعى كلهم لا يرون الكفارة على الممطر غير الوطئ. وفائدة يرى الكفارة على الممطر في قضاء رمضان كهي على الممطر في رمضان ولا فرق لأنه فرض وفرض، وصوم وصوم، وفطر وفطر.

وقد ادعى قوم في أحاديث وردت: أنها حصوص، مثل حديث رصاع سالم قال علي: وليس كما قالوا، بل كل رصاع محرم لطاهر القرآن إلا ما استثنى بالسنة، من الأربع رصعات فأقل. وأما رصاع سالم فقد قال قوم:

عما كان حكماً في التبني ، والتبني قد نسخ بقوله تعالى : « ادعوهم لأبائهم » .
فلما سقط التبني سقط الحكم المرتبط به . ولما لم يعلم أى الأمرين كان قبل ،
أحد حديث سالم أم قوله صلى الله عليه وسلم : « الرصاعة من المجاعة » ؟ وحب الأخذ
بالرأى على معهود الاصل ، وكان قوله صلى الله عليه وسلم : « اما الرصاعة من
المجاعة » مع قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد
أن يتم الرصاعة » - رأياً على معهود الاصل في التحريم لعموم الرضاع ، فوجب
الأخذ بالرأى

قال على : بل حديث سالم هو الرأى فيلزم الأخذ به ، لان قوله تعالى .
« يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرصاعة » . مسقط لحكم
ماراد على الحولين ، وصار حديث سالم رأياً على الآية ، وحالاً بتماضى التحريم
بالرصاعة أبدأ وما بدرى في المصائب اطم من قول من عصى الله صلى الله
عليه وسلم في التحريم رضاع سالم ، وسمع وأطاع لتحريم مالك رضاع شهرين
بعد الحولين فقط ، ولتحريم أى حبيبة رضاع ستة أشهر بعد الحولين فقط
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم

قال على : ومما يبين قولنا قوله صلى الله عليه وسلم لأنى ردة في الاصححة
لعناق حدة . تحريك ولا تحرى حدة عن أحد بعدك . فين صلى الله عليه
وسلم ان هذا الحكم خصوص لانى ردة ، ولو كان فتياه لواحد لا يكون فيها
في نوع تلك الحال ، لما احتاج عليه السلام الى بيان تخصيصه ، ومثله قوله
تعالى « حاله لك من دون المؤمنين » فخرج عليه السلام في كاحه من
حملة قوله تعالى : « لمد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة » ومثله أمره
تعالى بقوله « اسجدوا لله وللرسول اذ اداكم لما يحْيِيكم » فخرج بذلك عليه
السلام من حملة قوله ان هذه الصلاة لا يحل فيها شئ من كلام الناس . وقد
تناقص أبو يوسف رأى قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة »

خصوصاً له عليه السلام . ولم ير قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة »
 خصوصاً له عليه السلام ، وهذا تناقض ظاهر . وصلاة الخوف لازمة لما
 لقوله صلى الله عليه وسلم : صلوا كما ترونني أصلي . وأخذ الركاة لازمة للأئمة
 بقوله صلى الله عليه وسلم : أروا مصدقيكم . وقوله عليه السلام : من
 سألهما على وجهها فليعطها ، ومن سئل أكثر منها فلا يعطها . فإذا سألهما أولوا
 الأمر المأمور في القرآن إطاعتهم بقوله تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا
 الرسول وأولي الأمر منكم » . لم فرص ادائها إليهم . وكذلك أمره تعالى
 بقتال المشركين حتى يعطوا الجزية ، موحى كل ذلك على الأئمة فبصها
 وارسال السعاة والولاة فيها

وأما خصوص لفظ في نوع يراد به نوع آخر ، فهذا خطأ لا سبيل إليه ،
 وهو باطل بالطبيعة والشرعية واللغة أما الشريعة فعوله تعالى . « ومن يعص
 الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً حالداً فيها وله عذاب مهين » . وحدوده
 تعالى ما نص على تحريمه أو إيجابه أو إباحته ، من حرم غير ما نص الله تعالى
 على تحريمه ، أو أوجب غير ما نص الله تعالى على إيجابه ، فقد تعدى حدود
 الله تعالى وأما الطبيعة فقد علمنا علم ضرورة أن لاسماء إنما وضعت ليعبر
 بها عن المعاني التي علفت عليها وسميت بها ، لا عما يتعلق عليه ولا سمي بها ،
 هذا ما لا يمت في عقل أحد غيره ، وما عداه فمبسطة وتخليط وافساد للعالم
 ولديه الحس والعقل . وأما اللغة : فإنا لسأل كل عالم وحاهل : ما الر ؟ فيقول :
 القمح . فان قلنا له عن الشعير ما هذا ؟ قال : شعير . فان قلنا : هو ر ، أنكر
 ذلك وهرأ بقائله ، هذا ما لا يخلف فيه أحد في شرق الدنيا وغربها ، حتى إذا
 أتى الدين - الذي هو المحاط فيه ، والواحد تحقيقه - حكموا للشعير بحكم الر
 وحالهما أقروا أنه الحقيقة ، وحكموا بما أنسأ محس . وهو أنه باطل ، وتعدوا
 الحدود ، وأوقعوا الاسماء على غير مسمياتها وبالله تعالى التوفيق

فصل

في الوجود التي تنقل فيها الاسماء عن مسمياتها، فيخرج بذلك الامر عن وجوبه الى سائر وجوهه، وعن المور الى التراخي، وعن الظاهر الى التأويل، وعن العموم لكل ما يقتضي الى تخصيص بعضه، وذكر الدلائل التي تدل على ان الاسماء قد انتقلت عن مسمياتها الى ما ذكرناه

قال علي : هذا باب كثير فيه التحليل، وعظمت فيه الأغاليط، ولوقلنا : انه أصل لكل خطأ وقع في الشرائع لم يعد عن الصواب، فليقل - بحمد الله وعونه - فيه قولاً يرجع ان شاء الله تعالى الاشكال . فنقول والله تعالى التوفيق ان الاسماء المنصولة عن معانيها تكون بأربعة أوجه : أحدها نقل الاسم عن بعض معناه الذي يقع عليه دون بعض، وهذا هو العموم الذي استثنى منه شيء ما، فسمى سائر محصوراً من كل ما يقع عليه كقوله تعالى . «الدين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم»، وكسائر ما ذكرنا . والوجه الثاني . نقل الاسم عن موضوعه في اللغة الكلية وتعليقه على شيء آخر، كقوله تعالى اسم الصلاة عن الدعاء فقط، الى حركات محدودة من قيام وركوع وسجود وحلوس وقراءة ما وذكراً ما، لا يتعدى شيء من ذلك الى غيره، وكقوله تعالى اسم الزكاة عن البطر من القنأخ الى إعطاء مال محدود لصفة محدودة لا يتعدى، وكقوله تعالى اسم الكفر عن التعطية الى الحجد له عز وجل، أو لشي من أنبيائه، أو لشي صح عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم، مع بلوع كونه كذلك الى الحاحد له، وكقوله الامر الوارد عن الوجود، الى البدب أو الاناحة، لان هذا هو وضع اللفظ المرتب للايجاب في غير معناه، ونقل له عن موضوعه الى البدب الذي هو غير معناه، بل له صيغة أخرى تدل على انه على التحجير، وكقوله الامر عن إرام العمل به الى المهلة فيه

قال علي : فقد بان مما ذكرنا، ان نقل الامر عن الوجود والمور الى البدب

والتراحي هو باب واحد، مع نقل اللفظ عما يقتضيه ظاهره الى معنى آخر .
وهذا الباب يسمى في الكلام وفي الشعر : الاستعارة والمجاز ، ومنه قوله تعالى :
« ذق انك أنت العزيز الكريم » . ومثل هذا كثير . والوجه الثالث : نقل
حرف عن شيء ما الى شيء آخر اكتماء بهم المخاطب . كقوله تعالى : « واسأل
القرية التي كنا فيها والعر التي أقبلنا فيها » وانما أراد تعالى أهل القرية وأهل
العر ، فأقام الخبر عن القرية والعر مقام الخبر عن أهلها . وكقوله تعالى :
« وإن كنتم مرضى أو على سفر » فأقام ذكر السفر والمرص مقام الحدث ،
لان المراد فأحدثتم . وكقوله تعالى : « ذلك كفارة إيمانكم اذا حلقتن » فأوقع
تعالى الحكم على الحلف ، وإنما هو على الحث أو إرادته لا على الحلف ، ومثل
هذا كثير . والوجه الرابع : نقل لفظ عن كونه حقاً موجباً لمعناه الى كونه
باطلاً محرماً . وهذا هو النسخ كنقله تعالى الامر بالصلاة الى بيت المقدس الى
أن لا يحل ذلك اليوم أصلاً بالعمد لغير ضرورة

قال علي : وإنما فرقنا بين النسخ وبين نقل الامر عن الوحوب الى البد
أو غيره ، وإن كان كل ذلك بطلاً ، لان النسخ كان الامر المسحوح مراداً منا
العمل به قبل أن يسح . وأما المحمول على البد فلم يرد قط مما إرأنا
للعمل به وهذا فرق ظاهر

قال علي : وكل ما ذكرنا فلا يحل أن يعدى به موضوعه ، لانه كما ترى
أنواع ، يجمعها حس النقل للاسماء عن مراتبها ، فمن اسبحار منها واحداً لغير
برهان ، لزمه أن يحير جميعها ، وفي ذلك القصاص بالنسخ على كل شريعة ، وبأنه لا
يفهم عن الله تعالى ولا عن رسوله صلى الله عليه وسلم لفظ أصلاً ، إذ لعله قد
نقل الى معنى آخر ، وهذا حروح عن الاسلام

قال علي : وإد قد ذكرنا وحوه النقل للاسماء عن معانيها ، ومثلها منها
أمثلة تدل عليها ، وتنبه على أمثالها مما لم نذكره بحول الله تعالى وقوته : فليذكر

ان شاء الله تعالى بسوفيقة لما وعونه إيانا - الدلائل التي بها تعلم صحة الوجوه التي ذكرنا ، وبها يثبت عندنا ان الاسم قد نقل الى بعض الوجوه التي ذكرنا والتي متى لم توحد لم يحل لمسلم أن يقول : ان هذا اللفظ على غير موحده . وبالله تعالى التوفيق ، فلنقل وبالله نعتصم : ان البرهان الدال على النقل الذي ذكرنا ينقسم قسمين لا ثالث لهما . اما طبيعة ، واما شريعة فالطبيعة هو ما دل العقل بموجبه على أن اللفظ منقول عن موضوعه الى أحد وجوه النقل الذي قدمنا مثل قوله تعالى « الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم » - فصح لضرورة النقل ، ان المراد بذلك بعض الناس . لان العقل يوجب ضرورة ان الناس كلهم لم يحشروا في صعيد واحد ليحرقوا هؤلاء عما أحرقوهم به ، ولان العقل يوجب ضرورة ان المخبرين لهم بأن الناس قد جمعوا لهم ، غير الجامعين لهم ، وغير المجموع لهم بلا شك ، وان الجامعين غير المخبرين بالجمع ، وغير المجموع لهم بلا شك ومثل قوله تعالى : « كونوا حجارة أو حديدا » . علمنا بضرورة العقل انه أمر تعجير ، لانه لا يندر أحد أن يصير حجارة أو حديدا ، ولو كان أمر تكوين لكانوا كذلك ، فلما وحدهم العقل لم يكونوا حجارة ولا حديدا علم انه تعجير

وأما الشريعة فهي أن يأتي نص قرآن أو سنة ، أو نص فعل منه عليه السلام أو اقرار منه عليه السلام ، أو إجماع على أحد وجوه النقل الذي ذكرنا ، كما دل الاجماع على ان اسم أب في قوله تعالى « ولا تكحوا ما يكح آبؤكم من النساء » منقول عن الاقتصار على الأب وعلى الاحداد من الأب والأم وان بعدوا : الى الآباء من الرصاعة والاحداد من الرصاعة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . كما دل النص أيضاً على نقل اسم الاب الى العم في قوله تعالى حاكياً عن القائلين « بعد إهلك وإله آتاك ابراهيم واسماعيل واسحق » . وانما كان اسمعيل عمّاً لأناباً ، ولم يجب من

أجل هذا ان نقل اسم أب في المواريث الى الجد من الأُم أصلاً ، وكما دل
 النقل المتواتر أيضاً على نقل اسم ابن في قوله تعالى : « وحلائل أنثائكم
 الذين من أصلابكم » . عن الاقتصار على الابن وبني السنين وبني السنين ، وإن
 بعدوا . الى السنين من الرضاة أيضاً ، ولم يجب من ذلك أن ننقل اسم الابن في
 المواريث الى ابن الرضاة وبني البسات ولا يحجب بان الرضاة ولا بني
 الساب الأُم عن الثلث ، ولا الزوج عن النصف ، ولا الزوجة عن الربع ، الى
 السدس والربع والثلث . ولم يوجب شيء مما ذكرنا أن ننقل اسم الأُم عن
 الوالدات اللاتي حملن الانسان في بطونهن ، في كل حكم الى أمهات الرضاة ، لان
 العلم واحب ضرورة بأن الناس ماتوا على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ، ولهم بنو البسات والاجداد من قبل الامهات ، وكذلك من الرضاة ،
 فلم يرث أحد منهم شيئاً ، بالنقل عن الكواف عصرراً عصرراً ، كما لم يجب إخص
 الحد من الاب والاس من الولادة والأُم من الولادة بالميراث ، أن يسعدى ذلك
 فيحص بعض الوالدات ، وبعض الاسماء ، وبعض الاجداد بلا دليل . ولذلك
 ورثنا الحد للأب إذا لم يكن هناك أب دون الاحوة ولا أنه متفق على انه يرث
 في تلك الفرائض ، والاحوة مختلف فيهم ولا يصح في ذلك ، ولم أن لا يرث
 أحداً بلا نص ولا إجماع وهم الاحوة ، ولم أن يرث الحد لانه متفق على انه
 يرث في تلك الفرائض مع النص على انه أب وكان يلزم من يقول بالخصوص
 أن يجرى بعض السنين عن أن يرثهم مع سائر السنين ، قياساً على الاجماع في
 أن لا يرث بنو البسات ، لانهم بنون ، ولا يحرم على آباء أمهاتهم سكاح حلائلهم .
 ومن قال ان الحدة قيدت على الأُم في التحريم ، لزمه أن يقيسها عليها في
 التوريث وإلا كان متناقضاً . وبالله تعالى التوفيق

فصح عما ذكرنا ان اخراج الاسماء عن مواضعها اذا قام دليل من الأدلة التي
 ذكرنا . واحب لانه أحد في كل ذلك بالظاهر الوارد ، وبالنص الرائد ، فلم يجرى

عن الظاهر في كل ذلك ووجب إذا عدم دليل منها أن لا ينقل شيء من الخطاب عن ظاهره في اللغة . وأما من خصص الظاهر أو العموم بقياس ، أو بدليل خطاب ، أو بقول صاحب ، فذلك كله باطل . وسنبين ذلك في الأبواب المذكورة إن شاء الله تعالى وقد قال تعالى : « لتبين للناس ما نزل إليهم » . فلاح أن لا بيان إلا بنص أو بضرورة عقل كما قدمنا ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو التالي عليا القرآن ، فهو المبين به ، وهو الأمر لما بالسنة المبينة عليا ، وهو الأمر باتباع القرآن والسنة والجماع ، وهو عليه السلام الذي نص عليا في القرآن إيجاب استعمال العقل والحس وقد ذكرنا في باب الأحكام من هذا الكتاب كيف التخصيص بالآي ، للآي وللحديث ، وبالحديث للآي وللحديث قال علي : ومن التخصيص بالاجماع قوله تعالى : « حتى يعطوا الحرية عن يدهم صاعرون » . فلما أجمعت الامة فلا خلاف أنهم ان بدلوا فلسافاً أو فلسين لم يجر بذلك حق دماءهم ولا حرحوا عن إيجاب فصلهم ، وحتى لو كثر المائلون بذلك واشتهر فصلهم ما وحت أن يعتمد هذا القول ؛ لأنه لم تأت به قرآن ولا سنة لكن لما قال تعالى . « حتى يعطوا الحرية » . بالألف واللام . وهما في اللغة التي بها نزل القرآن للعهد والمعريف . فلما انه أراد تعالى حرية معلومة معهوده وبين ذلك بقوله تعالى « الحرية » بالألف واللام ، والألف واللام في لغة العرب لا يقع إلا على معهود ، وصح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بأحد ديار من كل محلم منهم ومجملهم ، علمنا ان ما دون الديار ليس هو الحرية المحرمة لدمائهم وأموالهم ، ولم يكن لأقصى الحرية وأكثرها حد يوقف عنده ، فيدعى فيه وجود بالاجماع ، فان يحى من آدم ، وعطاء من أنى رباح ، وعمرو بن دينار ، وسفيان الثوري ، كلهم يقول : ليس لاكثر الحرية حد ، وإنما هو ما تراصوا به فلما كان اسم الحرية يقع على الديار وحب قبوله ممن لا يقدر على أكثر منه ، ولم المصالحين ما صالحوا عنه مما هو أكثر من

الدينار، ووجب أن يفرض على من يطيق أكثر من دينار من أهل العنوة (١) ما أطاق، ما لا يجحف به

وأما نقل الأمر عن الوجوب إلى الندب فإنه لا مدخل للعقل فيه، وإنما يؤخذ من نص آخر أو إجماع فقط. كما قلنا في قوله تعالى: « وإذا حلتم فاصطادوا »، أنه إباحة لما ذكرنا في ذلك للإجماع على ذلك. وقلنا في الوتر: إنه ندب لقول الله تعالى له ليلة أسرى: من حمس ومن حمسون لا يبدل القول لدى. ولأنه عليه السلام كان يتمهل على البعير فإذا أراد المريضة رل، وكان يوتر على السعير.

وأما النهي عن القران بين التمرتين في الأكل، والاشهاد على التبايع، وكسب الديون، والانتشار بعد الصلاة للوم والأكل وطلب الرق، والأكل من الهدى والأطعام منه ومن الاضحية، والمكاتب لمن طلبها ممن فيه خير من الرقيق، وإيتائهم من مالها. ومرائض كلها، لأنه لا نص في إخراجها عن الوحوب ولا إجماع

وأما أمره تعالى لأهل النار بالدخول فيها، وأمر يحسبوا، وبصليها، فأمر اضطرار لا محيد لهم عنه وأما أمره تعالى لأهل الجنة بالأكل والشرب وقبول النعيم فأمر إيجاب لا بد لهم من قبوله مختارين معصطين (٢)، كما تفعل الملائكة فيما يؤمرون به، والله تعالى الوفيق

(١) يفتح العين واسكان النون. المهر والعامة من عبايعوا إذا دل وحصع والعموة المرة الواحدة منه، كأن المأخوذ بها يحصع ويدل قاله في النهاية والمراد أهل البلاد التي فحمت بالسيف (٢) ليس الأمر لأهل الجنة وأهل النار ظاهرا في الوحوب لأن الدار الآخرة دار الحراء، وما هي دار تكليف ولا محيص لأحد هناك عن الامتنال لما أمرهم ربهم فقد اكشف الغطاء عن أعيهم ورأوا سلطان ربهم وحروته وتحلت لهم عظمتهم في ملكه ورأوا عاقبة

فصل

في النص يخص بعصه هل الباقي على عمومته، أم لا يحمل على عمومته؟
قال علي . وأما النص الذي يصح البرهان على انه ليس على عمومته، فقد
قال قوم: الباقي على عمومته . وقال بعضهم - وهو عيسى بن أبان الحنفي قاضي
البصرة (١) - لا نأخذ منه إلا ما اتفق عليه

قال علي : والصحيح من ذلك انه ان كان من النصوص التي لو تركها
وظاهرها لم يفهم منه المراد - فاما لا نأخذ منها إلا ما يبينه نص آخر أو
اجماع، وذلك مثل « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » . وأيضاً فان الله تعالى نص
لداعلي الصلاة والزكاة بالألف واللام، والالف واللام اما يقعان على معهود،
ولا يفهم من هذا ان ظاهر كيفية الصلاة والزكاة الواحدين عليهما، فوجب أن
يطلب بيانهما من نصوص آخر أو اجماع، وقد أحربا تعالى انه لا تكلف نفسي
إلا وسعها، وليس في وسعنا أن نفهم استيفال الكعبة، والاثنيان بأربع ركعات
للظهر في كل ركعة سجدتان، وثلاث للمغرب من قوله تعالى « أقيموا الصلاة »
ولا في وسعنا أن نفهم اعطاء شاة من خمس من الابل، وما يجب من الزكاة من
البقر والغنم، من قوله تعالى « وآتوا الزكاة » . ولا حل هذا النص بمعنا
من أن يكون تعالى يكلمها الا نطبق، وأما لو شاء ذلك تعالى لكان حسبا

ما قدمت أيديهم، فهيات أن يحدث احدهم نفسه بمحاامه الامر « يوم تشهد
عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم مما كانوا يعملون »

(١) هو الامام الكبير عيسى بن أبان بن صدقه تلميذ محمد بن الحسن .
قال هلال بن يحيى : ما في الاسلام فخر أوفيه منه، له ترجمة في الخواهر المصيبة
١ : ٤٠٠ وفي الموائد النبية ١٥١ وفي تهذيب الاسماء للنواوي ٢ : ٤٤ وفي
الاسباب للسمعاني ٤٣٨ مات سنة ٢٢١ ومن تلامذته نكار بن قبيبة قاضي
مصر انظر ما حقق كتاب وصاة مصر طبع بيروت ٥٠٥

في العقل ؛ ولو أنه تعالى كلفنا شرب ماء البحر في حرة ثم اعذبنا إن لم تفعل
 لكان ذلك عدلاً وحقاً ، ولكه تعالى قد تفضل علينا وآمننا من ذلك ،
 ولم يكلفنا ما لا نطيق ، فله الحمد والشكر لا إله الا هو . وكذلك قوله تعالى :
 « حذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » . ليس فيها بيان كمية تلك
 الصدقة ولا متى تؤخذ ، أي كل يوم ؟ أم في كل شهر ؟ أم في كل عام ؟ أم مرة في
 الدهر ؟ ولا مقدار ما يؤخذ ، ولا من أي مال . في قوله تعالى : « من أموالهم » .
 عموماً اثنان أحدهما الاموال ، والثاني الصهير الراجع الى أرباب الاموال ،
 فأما عموم الاموال فقد صح الاجماع المفعول حيلأحيلة الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه لم يوجب الزكاة إلا في بعض الاموال دون بعض ، مع ان نص
 الآية يوجب ذلك ، لانه إنما قال تعالى : « حذ من أموالهم » فالظاهر يقتضي
 ان ما أحد مما قل أو كثر فقد أخذ من أموالهم ؛ كما أمر . وقوله عليه السلام
 اذ سئل عن الحمير : أفهنا زكاة أم لا ؟ على أن هذا اللفظ ليس مراداً به جميع
 الاموال . وقد قال عليه السلام : ان أموالكم عليكم حرام . وقال عليه السلام :
 كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه . ونص عليه السلام على انه لا
 محل له أحد مال أحد إلا بطيب نفسه ، وليست الزكاة كذلك ، بل هم مقاتلون
 ان مسعوها ، وأيضاً فان لفظة « من » في قوله تعالى : « من أموالهم » . إنما هي
 للتبعية . وأيضاً فلو كانت الاموال مرادة على عمومها لكان ذلك ممنعاً ؛
 لان ذلك كان يوجب الاخذ من كل مرة ؛ ومن كل حردلة ، ومن كل سمسة
 لان كل ذلك أموال ، فلما صح نكل ما ذكرنا أنه تعالى لم يرد كل مال ؛ وحب
 طلب معرفة الاموال التي تحب فيها الزكاة ومقدار ما يؤخذ منها ، ومتى يؤخذ
 من نص آخر أو من الاجماع ، اذ قد ثبت ان المأخوذ هو شيء من بعض ما
 يملكونه ، فلا بد من بيان ذلك الشيء المراد ، فانه اذا أخذ شيء يقع عليه
 اسم شيء واحد من جميع أموالهم ، فقد أخذ من أموالهم ، وكان هذا أيضاً

موافقا للظاهر وغير مخالف له التمة، وليس الا هذا الوجه، الا أن يوحى أكثر منه نص أو اجماع، لانه قد تعدد الوجه الثانى، وهو أن يؤخذ من كل مال جزء، وإذا لم يكن لشيء الا قسمان فسقط أحدهما ثبت الآخر ولو لم تأت نصوص واهتمام على الأحد من المواشى والذهب والفضة والبر والشعير والتمر، لما وجب الا ما يقع عليه اسم أحد، ولا جزأ إعطاء برة واحدة أو شعيرة واحدة أو أى شيء أعطاه المرء، ولكن النصوص والاهتمام على ما ذكرنا، فرص الوقوف عندهما

وأما العموم الثانى وهو عموم أرباب الاموال فبين واضح، وهو من كل انسان دى مال، فوجب استعماله على عمومته، اذا عرف مقدار ما يؤخذ ومتى يؤخذ ومما يؤخذ، فلا يخرج من ذلك الا ما أخرج به نص أو اجماع على ما يذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى

وأما النص المفسر الذى يفهم معناه من لفظه، وكان يمكن استعماله على عمومته، ولو لم يأتنا غيره، فأبى نص آخر أو اجماع، فخص منه بعض ما يقع عليه الاسم، فانه لا يخرج منه الا ما أخرج النص والاهتمام فى ذلك هى الحجج التى اتسبها القول بالعموم، فى أول هذا الباب الذى نحن الآن فى فصوله. ويلزم من قال: لا ابقى منه الا ما جاء نص أو اجماع فى نقائه، أن يبيح دماء جميع الامة الا ما اتفق على تحريم دمه؛ لان قوله عليه السلام: دماؤكم وأموالكم عليكم حرام، فقد اتفق على انه ليس على عمومته بل على حص منه كثير كالرأة المحصين، وقتلة الانس وغيرهم، فيلزمهم أن يقتلوا شارب الخمر فى الرابعة، هذا لو لم يأت فيه نص، ولكن على أصلهم الفاسد؛ وان يقتل الساحر إن كان حقيقياً أو شافعيّاً، وأن يقتل السيد بعده، والمؤمن بالكافر ان كان مال كياً، وإلا فقد تناقصوا وأقروا بأن العموم الذى قد حص بعصه فان باقىه على العموم أيضاً، الا أن ينحصر نص أو اجماع، ونحن

رى - ان شاء الله تعالى - مسألة فيها تخصيص مترادف مرآة لكيفية العمل فيما ذكرنا ، والله تعالى التوفيق ، فيقول : قال الله عز وجل : « هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعاً » . فلانص اكثر معانى ولا أعم من هدا ، وفيه اباحة النساء والماكل كلها وكل ما فى الارض وقال تعالى « قل للمؤمنين يغصوا من أنصارهم ويحفظوا فروجهم » فلاشئ بعد النص المذكور آنفاً أعم ولا أكثر معانى من هدا النص الثانى ، ولولم يرد غيرها لحرم النكاح جملة ، والوطء بالجملة ، وان كان النساء كلهن مستثنيات مما ابيح فى النص الاكثر المذكور آنفاً ، ولولم يرد غير هذين النصين لحرم النساء جملة . وقال تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » . فكان هدا مبيحاً لما حطر النص المذكور الذى فيه حفظ الفروج ، ولولم يرد غير هذه المصوص لوجب الأحد بالتحريم ، لان الآية التى فيها اباحة المكاح موافقة للنص الاكثر الذى فيه اباحة كل ما فى العالم ، وانما هى تأكيد وتكرار كسائر ما فى القرآن من التكرار والا تأكيد الذى أورده الله تعالى كما شاء ، لا يستل عما يفعل وهم يستلون . كما كرر تعالى أحبار الانبياء عليهم السلام و « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » و « أطيعوا الرسول » . وتكرر اباحة مكاح النساء كما شاء . ولما بقول : ان شيئاً من هذه المصوص قبل شئ ولا ان شيئاً منها بعد شئ ، وسواء رل بعضها قبل بعض . أو رلت ، معاً لا فرق عندنا بين شئ من ذلك ، وليس شئ مما رل بعد رافعاً لشئ رل قبل إلا نص حلى فى انه رافع له أو اجماع على ذلك ، وإلا فهو مضاف اليه ومعمول به معه ، ضرورة لا بد من ذلك . فلما صح ما قلنا من استثناء تحريم المكاح جملة مما أباح تعالى لنا ، ووجدناه تعالى قد استثنى اباحة المكاح من حفظ الفروج استثناء تاماً بقوله تعالى : « والذين هم لفرؤهم حافظون الا على أرواحهم أو ما ملكت أيماهم فاهم غير ملومين من ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون » فصح يقيماً ان الرواح وملك اليين مستثنى مما حرم من افعال الفروج ، ثم

وجدنا هذا الاستثناء يحتمل أن يؤخذ به على عمومه، فيخص به من آية التحريم أشياء كثيرة: منها الاحتان بملك اليمين، والأُم والابنة بملك اليمين، والكتاية بملك اليمين، والحائض، والمحرمة، والصائغة فرضاً، والحرمة لصهر أو رصاع، ويحتمل أن لا يخرج من النص الذي فيه تحريم اِهْمال الفروح جملة الاما حص نص حلى أو اجماع متيقن على احراجه منه . فلو أخرجنا من النص الذى فيه تحريم اِهْمال الفروح كل ما يحتمل اخراجه، لكنا قد أسقطنا ما تيفنا وجوبه عما شككنا فى اناحته، ونحن اذا لم نخرج منه الا ما حاء نص حلى أو اجماع باخراجه منه، كنا قد عملنا بما تيقنا لروحه لنا من النص المبيح للوطء وعملنا أيضاً بما تيقنا وجوبه من النص الذى فيه التحريم، إذ فى استعمالنا ما فى آية اناحة الوطء كله رجوع الى الاصل الأول الذى فيه اباحة كل ما فى الارص، وترك ما قد لم احراجه منه ييقن. فلو فعلنا ذلك لكنا متناقضين لانها ثلاثة بصوص كما ترى نص عام، ثم آخر دونه فى العموم، ثم ثالث دونهما معاً فى العموم — فان قال قائل : بل تأخذ بالنص الاحص. قلنا له وبالله تعالى التوفيق انك ان فعلت ذلك رجعت الى قولنا، لانا نوجدك نصاً أحص من النص الذى فيه اناحة الوطء فيلزمك أن تغلب هذا الاحص الذى هو نص رابع، وإلا نقصت قولك . وهو قول الله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » والمشركات من الكتابيات هن بعض من تملك أيماننا. وكذلك الاحتان اذا ملكهاها

وأما أصحابنا القياسيون . فتناقضوا تناقضاً فاحشاً ظاهر الخطأ، لأنهم عمدوا الى قوله عر وحل . « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » . وإلى قوله تعالى : « وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف » وإلى قوله تعالى « وأمهات نسائكم » وهذه كما ترى آيات محرمات لنساء موصوفات . وعمدوا الى قوله تعالى : « الا على أرواحهم أو ما ملكت ايماهم فاهم غير

ملومين . فاستثموا الاختين بملك اليمين ، والامم وابنتها بملك اليمين والعمة
وبنت أخيها بملك اليمين ، والخاله وبنت اختها بملك اليمين ، من الآية التي فيها
اباحة ملك اليمين ، إلا أن يكون اختان معاً أو أم وابنة ، أو عمة وبنت أخيها ،
فإن أولئك لا يحل وطؤهن ، ثم أبوا أن يستثنوا الاماء الكتابيات مما أباحوه
من ملك اليمين ، فلو أن ما كسا عكس فأباح الاختين والامم والابنة بملك اليمين
وحرّم الامة الكتابية بقوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » .
أى فرق كان يكون بينهم إلا التحكم بلا دليل ؟ فإن قالوا : قد ابيحت الكتابية
قبل لهم : أخطأتم انما ابيحت بالزواج بقوله تعالى : « والمحصنات من الدين
اوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن اجورهن » . فانما أباح المحصنات
الكتابيات بشرط إيتائهن الاجور ، وإيتاؤهن الاحور لا يكون الا في الزواج
لا في ملك اليمين ، وهذا مالا شك فيه عند أحد ، فبطل أن يكون المراد بالاباحة
المذكورة الاماء الكتابيات ، فبقين على أصل التحريم . ولو أننا رضينا لانفسنا
من الحجة بسحو ما يرضون به لانفسهم لقلنا لهم : ان قوله تعالى : « ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن » . انما قصد به الاماء لقوله تعالى في أثر ذلك . « ولائمة
مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم » ولصكا في ذلك مشعين بأقوى مما
يحتاجون به في أكثر مسائلهم . مثل احتجاجهم في إيجاب الحطة بقوله تعالى :
« وتركوك قائماً » . ومثل احتجاجهم في عتق الأخ بقوله تعالى : « لا أملك الا
نفسى وأحى » . ومثل احتجاجهم في المسع من البسخ في الصلاة بقوله تعالى :
« ولا تقل لها أف » ومثل احتجاجهم في القسامة بقرة بنى اسرائيل .

ومثل هدام التمويه البارء الفاسد الداخل في حدود هديان المرسمين ، ولكن
الله عز وجل قد أعانا بالصوف الظاهرة التي لا محال للتأويل فيها وسصرة
تعالى لما عن تكلف ببيات الطرق وادعاء ما لا يصح . ومن أمكته السيوف لم
يمتقر إلى المحاربة محطام التن ، ولا سيما من قال منهم : ان البص اذا حص بعصه

لم يؤحد من باقيه الا ما أجمع عليه ، فانه يقال له في هذا المكان : اباحة ملك
اليمن قد حرج منه بالنص وبالاجماع أشياء كثيرة. فمنها الذكور والبهائم، والام
من الرصاع ، والاحت من الرصاع ، وكل حرية نصهر ورصاع ، وكل حائض ،
وكل صائئة فرض . وأحرحت أنت منه ، الاحتين والام والاسنة والعمة والحالة
فيلزمك أن لا تديح مما نقي إلا ما اتفق عليه ولم ينق على اباحة الامة الكتابية
بملك اليمن ولا جاء بها نص. فواجب عليك القول بتحريمها

ويقال لسائرهم: أنتم أهل القياس فقيسوا ما احتملنا فيه من وطء الامة
الكتابية بملك اليمن على ما اتفقا عليه من تحريم الاحتين بملك اليمن وسائر ما
ذكرنا ، ويقال للمالكين منهم أنتم تدخلون التحريم بأدق سنن ولا تدخلون
التحليل إلا بأبين وجه. فحرموا الوطء للامة الكتابية إلا لا سبب معكم في
تحليلها لا دقيق ولا حليل ، ولكم في تحريمها أين سبب ، فان ادعوا اجماعا
أكدهم اس عمر فقد صح عنه تحريم الكتابيات حملة وتلا الآية التي ذكرنا
قال علي . واما جمهور اصحابنا الطاهريين ، فاهم سلكوا طريقة لهم في ترك
ما طاهره المعارض - قد بينا بطلانها - فعملوا بقوله تعالى : « وان تجمعوا بين
الاحتين » « وأمهات سائكم » . « ولا تسكحوا المشركات حتى يؤمن » : معارضا
لقوله تعالى : « الا ما ملكت ايماكم » ورجعوا الى الاصل بالاباحه

قال علي وهذا خطأ شديد من كل وجه ، وحتى لو كان التعارض موحودا
وكان العمل صحيحا لكان ههنا باطلا ، فكيف والتعارض غير موحود لقوله
تعالى « ولو كان من عند غير الله لوحيدوا فيه احتلافا كثيرا » ولقوله تعالى :
« وقد فصل لكم ما حرم عليكم » . والعمل المذكور عنهم فاسد بترك ما قد ثبت
اليقين بوجوب الطاعة له

قال علي : ولو كان العمل المذكور صحيحا لكان الرجوع الى قوله تعالى : « قل
للمؤمنين يفتوا من انصارهم ويحفظوا فروجهم » . أولى منه الى اباحه قد حص

مها حفظ المروح، ولكن الصواب ما بينا من استثناء الاقل معاني من الاكثر. والمحب كل المحب من تحريمهم الامة الوثنية بملك اليمين بلا خلاف منهم بقوله تعالى: «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن». وابعثهم الامة الكتابية بملك اليمين بلا نص فيها اصلا ولا اجماع. نخصوا قوله تعالى: «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن»: بلا دليل وفرقوا بين الامة الوثنية والكتابية بلا دليل فان قالوا: ان قوله تعالى: «ولا تنكحوا المشركات». انما قصد به الرواح. اخطأوا من وجهين، احدهما تخصيص العموم بلا دليل، والثاني تناقضهم وتحريمهم الامة الوثنية بملك اليمين. وانما جاء نص الاناحه من الكتابيات بالرواح فقط. فحرام ان يستثنى من تحريم المشركات شيء غير الرواح وحده الذي استثنى بالنص، لاسيما وهم يطلون القياس. وانما اناح الاماء الكتابيات بملك اليمين من اباحن قياسا على الحرائر مسهن في الزواح، والقياس باطل. فلم يبق الا ان يقولوا: ان المشركات اسم لا يقع على الكتابيات، فان قالوا هذا وكان القائل مالكيًا أو شافعيًا تناقض في اسمهم حملوا قوله تعالى «انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا». على الكتابي كما حملوه على الوثني، وان كان حرمنا تناقض في جملة قوله تعالى: «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم». الآية على الكتابي كحماهم اياها على الوثني، وبرهان ذلك فمولهم اسلامه ان اسلم وليس في آية حرب أهل الكتاب الا: «حتى يعطوا الحرية». فقط وبالله تعالى التوفيق * ومما احتج به عيسى بن امان في قوله ان النص اذا حص منه شيء وجب حمل سائره على الخصوص - أن قال: ان ذلك مثل شاهدين حرما بقصة ما فوجب التوقف على سائر شهادتهما في كل شيء

قال علي بن احمد. وهذا القول مع ما فيه من الاضطراب وتشابه شيء لا يشبهه، اقدم عظيم على الله عز وجل وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم. ولو كان القياس حقاً - وقد أعاد الله تعالى من ذلك - لكان هذا القياس أحق

قياس في الارض ، فكيف والقياس كله باطل والله تعالى الحمد
 فيقال لعيسى: ليت شعري ما الذي شبه كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله
 عليه وسلم الذي ألزمنا الله تعالى توقيره والطاعة له. وحرّم علينا معصيته - بكلام
 فاسقين ، فقد ثبت جرحتهما ، وقد أمرنا تعالى أن لا نقبل خبرهما . بل لقائل هذا
 القول المردود مثل السوء ، والله تعالى ورسوله المثل الاعلى . وهلا قال إدا لم يوفقه
 الله تعالى لقبول الحق ان النص الذي حص بعضه امرأة شاهدين عدلين ، شهدا
 لا بيهما فلم يقللا على مذهبهم الفاسد ، فلا يكون ذلك موحياً لرد شهادتهما في
 سائر ما شهدا به لغير أبيهما ؛ فهذا قياس أصح من قياسه لو كان القياس حقاً
 فكيف والقياس باطل كله فاسد ، الا ان الذي علمناهم امثال لآسأ مأمورون
 بقبول شهادة العدلين ، كما مح مأمورون بقبول النص الوارد من الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه وسلم والعمل به ، فاداً سقط عما قول بعض ما شهدا به
 لدليل قام على ذلك في بعض المواضع ، لم يوح ذلك سقوط سائر شهادتهما
 في سائر المواضع ، وكذلك النص اللارم لما قوله ، ادا قام دليل على سقوط
 بعضه في بعض المواضع لم يكن ذلك موحياً لسقوط باقيه وسائر . فهذا أشبه
 مما قال ، لأن الحرح الذي لطر به مسقط للعدالة بالجملة ، وليس خصوص النص
 مسقط للعمل به جملة ، ولو شبه الشاهد المخرج عداله بالمسوح من الملك
 والشرائع فأوح بذلك سقوط جميعها عبا ، لكان أدحل في التثويه ، وألطف
 في التشبيه ، ولكهم مع قولهم بالقياس وتركهم له كلام الله تعالى وكلام رسوله
 صلى الله عليه وسلم فانك تحدم أهل الخلق بترتيب باطلهم ، وأشدهم اضطراباً
 فيه وهكذا يكون ما كان (من) عند غير الله . والله الحمد على ما وفق عه

قال على ونسى عيسى نفسه إدا قال بما ذكرنا ، من ان النص ادا حص
 بعضه لم يؤحد من باقيه إلا ما اتفق على الاحد به منه ، فهلا تذكر على هذا
 الاصل إدا قال - في هيه صلى الله عليه وسلم عن قبل النساء - ان المرتدة لا تقتل

وهذا نص قد خص منه الزانية المحصنة والقاتلة ، فهلا اسقط أيضاً منه المرتدة ، ولم يأخذ منه إلا ما اتفق عليه من المنع من قتل الحربيات المأسورات ، ولكن القوم انما هم باصرون لما حصرهم من مسائلهم ، لا يبالون بما اصلوا في ذلك ، ولا عما احتجوا ، ولا يستحيون من نقصه بعد ساعة ، والاطالة بأصل مضاد للاصل الاول على حسب ما يرد عليهم من المسائل ، كل ذلك طاعة لمالك وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وقلة مبالاة لمخالفة القرآن وبرك كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وبالله تعالى استعين من الخذلان وسأله المزيد من التوفيق

قال علي : ولا فرق بين تخصيص بعض آية أو حديث — لم يرد في ذلك البعض تخصيص ، لكن لانه قد حص بعض آخر مهمما — وبين من أراد أن يخص كل آية وكل حديث ، لانه قد وحد آيات مخصوصات وأحاديث مخصوصة وكل هذا تحكم بالدليل ، أو بدليل فاسد ، وفي هذا ابطال الشريعة ، ومن استجاز ما ذكرنا وصونه ، لزمه أن يقول ينسخ كل آية لانه قد وردت آيات منسوخات ، وهذا يجرح الى ابطال الاسلام ، ويقال لهم ما الفرق بينكم وبين من حص سورة اكملها أو قال ينسخ كل ما فيها ، لانه وحد بعضها منسوخا ومخصوصاً وهذا مالا يقولونه وهو موحى قولهم الفاسد

قال علي واحصح بعض من ذهب هذا المذهب ، فقال من حلف ان هذه الآية أو هذا الحديث مخصوصان فيما قد قام الدليل على تخصيص بعضهما لم يحنت

قال علي : يقال له : صدقت او من بارعك في هذا حتى تلحقه ، ونحن نقر لك بان هذا النص مخصوص اذا قام الدليل على خصوص بعضه ، ولكن الباقي اعمد ما حص مأخوذ على موحه وعلى كل ما اقتضاه لفظه بعد ما حرج منه ، ونحن على ما لزمنا من وجوب الطاعة له

قال علي : ويلزم من قال بهذا ان يقول : متى وجدت عددا قد استثنى منه شئ ، وحب أن أسقطه كله ، ومتى وجدت اسما قد وحب أخذ بعض ماله ، لم امتنع من أخذ باقيه الا ان يمنعني منه اجماع . ومن قال هذا لزمه في قول الله تعالى : « فلبث فيهم الف سنة إلا خمسين عاما » ان يقول : لعله قد حصت منها خمسون أحر بالاستثناء ، فيكون مقامه فيهم تسعمائة عام فقط أو أقل . وهذا حساد في العقل وكفر بالاسلام فان قال قائل : قد رخص للزير وعبد الرحمن في الحرير لحكمة كانت بهما فقلتم انتم : هو عام لكل من كان في مثل حالهما . قيل له : هدا هو نص قوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » . فكل مضطر الى مجرم فهو له حلال ، وهذا الحديث - الذي فيه اباحة الحرير لعبد الرحمن والزبير هو بعض الآية المذكورة ، وهو بمنزلة تمت سمع ان اليمين على من ادعى عليه ، وادعى اليمين بذلك على زيد وعلى عمرو وعلى خالد لانهم مدعى عليهم فاصاب في ذلك وكل هؤلاء قد اقتضاهم الحديث المذكور فان قال قائل فهلا عممتم (١) الآية التي ذكرتم في قوله تعالى . « الا ما اضطررتم اليه » فاحتكم به اكل الميتة للبايع اذا اضطر اليها وانتم لا تفعلون ذلك ؟ قيل له وبالله تعالى التوفيق : اما معناه لوحيين : احدهما ان البايع مستثنى من حملة المصطرين وقد قلنا انه يجب استثناء الاقل معاني من الاكثر معان . والوجه الثاني ان البايع غير مضطر ، لانه لو ترك البغي لارتفعت ضرورته من أحله ، فهو مختار لحاله غير مضطر الى الميتة ، لانه لو أراد ترك البغي لكان قادرا على ذلك ولحلت له الميتة حينئذ لضرورة - ان كانت به - انما المصطر الذي لا يقدر على دفع ضرورته ومن سلك طريقا وهو باع وتحصن في حصن وهو باع ، فهو المختار لعدم التصرف فليس مضطرا وليس له دخول في حملة من ابيحت له الميتة . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

(١) رسم في الاصل « علم » بدون نقط ولعل ما ذكرناه اقرب للمعنى

فصل

في مسائل من العموم والخصوص

قال علي : ومما تناقض فيه القائلون بتخصيص النصوص بالقياس . أن قالوا : بعموم قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » . فقالوا : المدخول بها وغير المدخول بها سواء . ولم يقيسوا غير المدخول بها في الوفاة على غير المدخول بها في الطلاق ، كما قاس بعضهم الاحداد على المطلقة ثلاثاً على الاحداد على المتوفى عنها زوجها . فان كان القياس حقاً فليستعملوه في كل مشتبهين وان كان باطلاً فليجنسوه

قال : ومما حص بالاجماع قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » . فخص بنسب النسب العبد بأنه لا يرث وخصت السنة أيضاً الكافر بأنه لا يرث المسلم ولا المسلم الكافر . وقال تعالى : « ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رفع عن امتي الخطأ والسيان ، فخص الكتاب قاتل الخطأ بوجوب الكفارة عليه وخص الاجماع المنقول من أحدث ناسياً أنه مقتضى الوصوء . وقد ادعى قوم ان حد العبد مخصوص بالقياس على حد الامه

قال علي : وقد أفكروا في ذلك ، بل جاء النص بأن حد العبد مخالف لحد الحر في حديث دية المكاتب من طريق علي رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما . وقالوا أيضاً في قوله تعالى : « فاذا وحت حبوها فكلوا منها » . : انه حص منها جراء الصيد في انه لا يؤكل منه بالاجماع ، وان هدى المنة قيس عليه

قال علي : هذا خطأ ، اما أمر تعالى بالأكل من التطوع مالم يعط قبل محله ، وأما كل هدى واجب ، فقد قال تعالى : « لا تأكلوا أموالكم بينكم

بالباطل إلا أن تكون تحارة عن توأص منكم». فلما كانت هذه الواجبات كلها مأموراً باخراجها من أموالها، وكان ذلك مستقلاً ملكاً عنها كانت قد انتقلت اما الى ملك المساكين، وأما الى ملك الله عز وجل، لا بد من أحد الوجهين المذكورين، وما حرج عن ملكها فلا يحل لنا أن نتصرف فيه إلا بنص مبيح أو إجماع. والعجب من حملهم أمر الله تعالى بالأكل منها والاطعام على أن ذلك غير واجب، ثم أرادوا أن يحصوا منها بقياس لا يشبه ما أرادوا تشبيهه به يعنى هدى المتعة هدى الحراء - فهلا إذا قاسوا هدى المتعة على هدى الحراء، قاسوا صيام الحراء على صيام المتعة ولكن هذا في تماقصهم يسير جداً. وأيضاً فلا إجماع في تحريم الأكل من حزاء الصيد، وقد روي عن بعض التابعين إباحة الأكل منه

قال علي . وقال بعضهم كيف تتركون طاهر القرآن الذي من أسكره أو شك فيه كهر لحر واحد، لا تكفرون ما حالكم فيه، ولا تصقوه؟
قال علي : فيقال لهم والله تعالى الوفيق. القطع على وجوب الائتار لهما معاً واحد، بالدلائل التي قد ذكرناها في باب اثبات العمل بحر الواحد من هذا الكتاب، وكلاهما وحى من عند الله تعالى، والقطع في المراد منهما بالمعيب منهما معاً إنما هو على حسب الظاهر منهما، وإنما يكفر من أسكر تزيل القرآن أو تزيل بعضه فقط، وأما من أسكر الواحد لظاهره وتناول في آياته تأويلات لا يخرجها عن الإجماع، فاساً لا فكفره ما لم تقم الحجة عليه، كما لا يكفر من حالها في قبول حر الواحد ما لم تقم الحجة عليه، وكلا الأمرين سواء، ولو أن امرءاً يقول: لا أقبل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكان كافراً مشركاً كمن أسكر القرآن أو شك فيه ولا فرق. والله تعالى التوفيق

فصل

من الكلام في العموم

قال علي : وإذا ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فعلاً كذا نظرنا: فإن كان عرصاً متتهكاً، أو دماً مسفوحاً، أو مالاً مأخوذاً، علمنا أن ذلك واجب، لأنه عليه السلام حرم الدماء والأموال والأعراض جملة إلا بحق، فما أخذ عليه السلام من ذلك، علمنا أنه فرض أخذه، وأنه مستثنى من التحريم المذكور، من ذلك حلد الشارب، وهمه عليه السلام بإحراق بيوت المتحلّمين عن الصلاة. وهو عليه السلام لا يهتم إلا بحق واحد لو أصر عليه المهموم فيهم لا تقده عليهم، لا يحمل لأحد أن يظن غير ذلك، ومن قال: إنه عليه السلام يتوعد بما لا يفعل فقد نسب إليه الكذب، وباسب ذلك إليه كافر، ومثل ذلك القصاء بالعين مع (١) الشاهد. وغير ذلك كثير.

فصل

من العموم

قال علي . العموم قسمان : منه مفسر، ومنه مجمل، فالمحمل هو الذي لا يهتم من طاهره معناه، والمفسر قد ذكرناه، وأما المحمل فلا بد من طلب المراد فيه من أحد موضعين : إما من نص آخر وأما من إجماع، فإذا وجدنا تفسير تلك الكلمة في نص آخر قلنا به وصرباً إليه، ولم يبال من حالها فيه، ولا استوحشاً منه، كثر وأو قلوا، صعروا أو حلوا، ولم تنكث عن واقعها فيه كائناً من كان من قديم أو حديث أو قليل أو كثير، وليس عن كان معه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قلة، ولا دلة، ولا وحشة إلى أحد، ولا فاقة إلى وفور عدد. فإذا لم نجد نصاً آخر مفسراً لهذا الجملة وجب علينا ضرورة فرض طلب المراد من ذلك المحمل في الإجماع المتيقن الميقول عن جميع علماء الأمة. الدين قال تعالى

(١) في الأصل « من » وهو خطأ

فيهم » يا أيها الدين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم « -
وكيفية العمل في ذلك : ان تأخذ بما اجمعوا عليه من المراد بمعنى ذلك المحمل ،
وترك ما احتملوا فيه فهذا هو حقيقة ما امرنا به من الاحد بالاجماع ، وترك
كل قول لم يقم عليه دليل ، وهذا هو الذي سمي به : استصحاب الحال وأقل ما قيل
فان قال قائل : ان هذان اسمان محتملان في المعنى فما الفرق بينهما ؟ ولم صرتم
الى احدهما في بعض الامكنه ، وإلى الآخر في امكنة اخرى ، وما حد المواضع
التي تأخذون فيها باستصحاب الحال ، وما حد المواضع التي تأخذون فيها بأقل
ما قيل ؟ وأنتم تسمون فعلكم في كلا الموضعين اتصافا للاجماع ، واجماعا صحيحا
وأنتم لا تقنعون من انفسكم باجمال لا تستطيعون تهسيه وتعيبون بذلك
اصحاب اليفاس اشد عيب ، قيل له وبالله تعالى التوفيق : صدقت في صفتك
وأحسنت في سؤالك ، والحوار عما سألت عنه : ان الذي عملنا فيه بأن سميناه
أقل ما قيل فاعلمنا ذلك في حكم اوحى عرامة مال أو عملا لعدد لم يأت في بيان
مقدار ذلك لص فوحى فرصاً أن لا يحكم على أحد لم يرد ناقص ؟ في الحكم
عليه إلا باجماع على الحكم عليه ، وكان العدد الذي قد اتفقوا على وجوبه قد
صح الاجماع في الحكم به ، وكان ما راد على ذلك قولاً بلا دليل ، لا من لص
ولا اجماع ، فحرام على كل مسلم الا أحد به * وأما الذي عملنا فيه بأن سميناه
استصحاب الحال . فكل أمر ثبت اما بص او اجماع فيه تحريم أو تحليل أو
ايحاط ، ثم جاء بص يحمل ينقله عن حاله ، فاعلمنا ينقل منه الى ما نقلنا البص ، فاداً
احصلوا ولم يأت بص برهان على أحد الوجوه التي احتملوا عليها ، وكانت
كلها دعاوى ، فثبت على ما قد صح الاجماع أو البص عليه ، واستصحب تلك
الحال ، ولا بد من نقل عنها الى دعاوى لا دليل عليها وهذا القسم موحود كثيراً
فهذا الحوار مستوعب لبيان جميع الوجوه التي سألت عنها ، ومبين للحد
الذي سألت عنه ، وللفرق الذي سألت عنه ، ولوجوب المصير إلى ما سألت عن

دليل وجوب المصير اليه، وبيان كون كلا الوجهين اجماعاً. وبالله تعالى التوفيق
قال علي : ومن حالف الطريق التي ذكرنا فلا بد له ضرورة من أحد
وجهين لأنك لهما: إما أن يقول برأيه فلا دليل في دين الله عز وجل، وإما أن
يقول: وكل ذلك باطل، فلا بد له من الباطل

قال علي : ونحن عتل من ذلك أمثلة لتكون أبين للطلاب فمحل وبالله تعالى
التوفيق أن ذلك مثل قوله تعالى «حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاعرون» ومثل
ذلك قوله تعالى: «فدية مسلمة إلى أهله»: وقوله تعالى «فدية من صيام أو صدقة
أو نسك» وقوله تعالى: «طعام مسكين» وقوله تعالى: «حد من أموالهم
صدقه» وقوله تعالى «فتموهن» وقوله تعالى «فكاتوهم ان علمتم فمهم حيرا» وقوله
تعالى «أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما» وقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم: ما من صاحب ابل لا يؤدي حقها وما من صاحب بقر لا يؤدي
حقها وما من صاحب فصة أو دهب لا يؤدي حقها الا فعل به يوم القيامة كذا
وكذا. وحاء النص بالحب النفع على الروحات ودوى الرحم وملك اليمين
فاما قوله تعالى «حتى يعطوا الحرية عن يد وهم صاعرون» فانه حكم في مشركين
قد أمرنا بنقلهم وأحد أموالهم وسبي نسائهم وأطفالهم، وأوجب كل ذلك
عليها وصح بالنص ايجاب الديار على الواحد منهم، فصيح أن من بدل منهم أقل
من دينار لم يجر حق دمائهم بذلك، فكان الديار أقل ما قال قائلون. انه حزية
يلزم قبولها بالنص، وليس في أكثر من ذلك حد يوقف عنده فيمحل القائل:
هو أكثر ما قيل، فلزم يكن ههنا حد يوقف عنده لما وقع عهد دمه ائدا
لاهم كانوا يكونون اذا بذلوا شيئاً طلب منهم أكثر، وهذا لا نهاية له، وليس
من حد حدا ناولي من حد حدا آخر، فهذا لا يصبط ائدا، فصيح ان الحد
الاول هو الواجب أخذه وهو الديار اذا بذلوه ولم يطبقوا أكثر منه، وليس
في النص مع لا حدا أكثر من الديار من أطاقه. وبالله تعالى التوفيق. واما

زكاة البقر فقد قدمنا ذكر حرم معاد رضى الله عنه وان مسروقاً أدركه وحضر حكمه وشاهده، هذا ما لا شك فيه، ولم يكن أحد زكاة البقر من عمل معاد نادراً ولا حصياً، بل كان فاشياً طاهراً معلماً مردداً كل عام كثيراً، فهذا غاية صحة النقل الموحى للعلم والعمل، وكذلك عمله ونقله في الحزبية، وصح ان زكاة البقر والحرية مسندان صحيحان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق معاد وأما عدد الحزبية ومقدارها فقد ذكرناه آنفاً، فهو اللارم الا أن يتفقوا معاً باحتياهم على أكثر أو يتملكوا دون عهد فيلزموا ما يطيقون ويحرم بذلك دماءهم وسبيهم، وأما الصغار عليهم فإن النص قد ورد بالرامه أياهم، وكل ما وقع عليه اسم صغار فمن تأتبه فيهم، الا ما معناه نص أو اجماع فقط ولذلك أمحاء دماءهم ان ركعوا فرساء أو حملوا سلاحاً أو تكفوا بكى المسلمين، أو تشبهوا بهم، أو سموا مسلماناً، أو أهانوه، أو حالقوا شعثاً من الشروط التي قد جمعناها في كتاب دى الفوائد لانه عموم واحب احده كله، وحمله على كل ما اقصاه اسمه، وهذا بخلاف ما حاء عن المسلمين، فان المسلمين قد حاء النص فيهم بتحريم دماءهم، وأموالهم، وأعراصهم، والاصرار بهم، وأوجب الله علينا كرامه كل مسلم سبيها عن الحاسد والتارع، وان يحقر أحداً أحاه المسلم، وامرنا بالتراحم والتعاطف، وهذا بخلاف ما امرنا به في المشركين، فلا يحل من مال مسلم ولا من عرصه ولا من دمه ولا من أداه الا ما صح نص بإيجاهه، فذلك قلنا في الدية المأخوذة من المسلمين ناقل ما قيل، ولما صح تحريم أموال أهل الدمة بالحرية المتفق على قبولها، وحب أيضاً ان لا يحكم عليهم بعد تيقناً بتحريم دماءهم وأموالهم، وسبيهم، الا ناقل ما قيل عليهم، استصحاناً للحال التي قد تيقنا وحبها علينا فيهم، وأما حرم بعد الحرية مال الدمي استصحاناً للحال التي قد تيقنا وحبها عليهم فيها، فذلك لم نقل أيضاً في الدية المأخوذة منهم في قتل بعضهم بعضاً الا ناقل ما قيل؛ وذلك ثلثاً عشر دية المسلم اما ثمانمائة درهم واما سته

أبيرة وثلاثا لغيره، ما لم يقصوا ذمتهم فيعودوا بنقصها الى ما كانوا عليه قبل الذمة بالاجماع والنص. وبالله تعالى التوفيق * وأما قوله تعالى : « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » فقد بين ذلك نص عن النبي صلى الله عليه وسلم جلي . وأما قوله تعالى : « فاطعام ستين مسكياً » . فأننا صرنا في تفسير مقدار هذا الاطعام الى نص ورد في الواطي خاصة، وصرنا في كفارة الظهار إلى أقل ما قيل في ذلك ، وهو موافق للنص الوارد في كفارة الواطي ، وأما قوله تعالى : « حد من أموالهم صدقة » . فأننا صرنا في ذلك الى بيان لصوص وردت في ذلك، وتركنا ما لم يأت فيه نص من الاموال، ولم تأخذ منه شيئاً، لما ذكرنا من تحريم أحد مال مسلم لغير طيب نفسه، فحرم ان يؤخذ من مال مسلم شيء أصلاً إلا بنص بين حلي، أو اجماع، لأن قوله تعالى . « حد من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » . هو مستثنى من جملة تحريم أموالهم، ولا يخرج من ذلك النص الاكثر الأعم إلا ما بينه نص أو اجماع . وأما قوله تعالى : « فمعهن » فأنما تأخذ في مقدار متعة المطلقة بما أوجبه الرهان قبل ، استصحاباً لما قلنا من تحريم مال المسلم جملة * وأما قوله : « فكتبوهم إن علمتم فيهم حيراً » فأننا لا نبحر السيد على قول أقل من قيمة المكاتب ، ولا نبحر المكاتب على أكثر مما يطبق ، لاجماع القائلين بايجاب ذلك - وهم اهل الحق - على ايجاب الممدار الذي ذكرناه وأما قوله تعالى : « أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً » . فأننا صرنا في ذلك الى مقصى ظاهر الآية على ما بيناه في كتابنا في المسائل . لأن الاصل ما قد ذكرنا من تحريم مال المسلم جملة، ومن انه لا يحل لأحد ان يهرص شريعة على أحد لا من صيام ولا من غيره الا ما أوجبه نص . وأما قوله عليه السلام : ما من صاحب ابل وما من صاحب عم وما من صاحب بقر وما من صاحب ذهب . فأننا صرنا في بيان مقدار الابل والغنم والبقر المأخوذ منها ومقدار الحق المأخوذ منها - الى نصوص واردة في ذلك مبينة بآنا حلياً، ولذلك

أوجبنا حلبها يوماً وردّها فرضاً * وأما الذهب فانه لا نص في مقدار ما يؤخذ منه الحق منها، ولا في مقدار الحق المأخوذ منها، فصرنا في ذلك الى الاجماع ضرورة. وقد قدمنا انه لا يحل من مال مسلم إلا ما أوجبه نص او إجماع، فلم نوجب في الذهب إلا اقل ما قيل، فلم تأخذ من اقل من اربعين ديناراً من ذهب ولا من الزيادة حتى يبلغ اربعين ديناراً ابتداءً بخلاف الفضة، لان الفضة ورد فيها نص، فوجب حملها على عمومها، بخلاف الذهب الذي لم يرد في مقدار ما يؤخذ منه نص يصح البتة. وبالله تعالى التوفيق * وأما حلي الذهب فانه قد أجمعت الامة على وجوب الركاة في الذهب قبل ان يصاع حلياً - اذا بلغ المقدار الذي ذكرنا - ثم اختلفوا في سقوطها اذا صيغ فاستصحبنا الحال التي اجمعا عليها، ولم يسقط بالاختلاف ما قد وحب باليقين والاجماع، وأما البعقات الواحشات فقد أوحىها تعالى بالمعروف وأمرنا بالاحسان في ذلك وهذا يقتضى الشح والسكن والكفاية وستر العورة عمالاً يكون شهرة ولا مثله فقد أربنا في هذا كله وجه العمل الذي من حفظه ووقف عليه كفى نصاً عظيماً، ولا ح له الحق دون تحليط ولا اشكال. بحول الله وقوته

قال علي : وأما إذا ورد لفظ لغوي فواحب أن يحمل على عمومها، وعلى كل ما يقع في اللغة تحته، وواحب أن لا ندخل فيه مالا يبيده لفظه، مثل قوله تعالى : « إن علمتم فيهم حيراً » فالخير في اللغة يقع على الصلاح في الدين وعلى المال فلا يجوز أن يخص بهذا النص بعض ما يقع عليه دون بعض إلا بنص، فلما قال تعالى « فيهم ». ولم يقل معهم، ولا قال تعالى عندهم، علمنا انه اما أراد الدين فقط فذلك قلنا انه لا يجوز مكاتبة كافر لانه لا خير فيه المنة، وأما المسلم فقوله لا إله إلا الله محمد رسول الله خير كثير ففيه خير على كل حال، ولم يقل تعالى كل خير، وبعض الخير خير وبالله تعالى التوفيق * ومن ذلك قوله عليه السلام : ليس فيما دون خمسة اوسق من حب أو تمر صدقة فوجب حمل

«دون» على كل ما يقتضيه من أقل ومن غير فسقت بذلك الزكاة عن الخضراوات كلها، والقطاني، والمأكبة، وسائر الثمار كلها، لأنها غير الحب والتمر ووجب حمل الحب على ما يقع عليه في اللغة، ولا يقع إلا على القمح والشعير فقط، وذكر ذلك الكسائي وغيره من ثقات أهل اللغة في علمهم وديهم* ومثل ما جاء: أنه عليه السلام كان يجعل فضل المال في الكراع والسلاح، ووجب وصعه في كل ما يسمى كراعا وسلاحا، ولذلك لم يحز تحييس شيء من الأموال إلا ما جاء فيه نص، لانه شرع شريعة فلا يحل الحكم بها إلا بنص. وأجربنا أن يحبس المرء على نفسه، لانه داخل في عموم قوله عليه السلام. ان شئت حبست الاصل وتصدقت بالثمرة. فحاز للمرء أن يتصدق على نفسه وعلى غيره، لانه كله لصدق، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم. ابدأ بنفسك فتصدق عليها قال أبو محمد. وذكر بعض أهل الكلام في هذا الباب حديثا رواه أبو عبيد في عريب الحديث وهو أنه أمر عليه السلام قوما من حبيبة بأداء رجل كان أصابه البرد. والاداء في لغتهم القتل وقتلوه

قال علي . وهذا حديث مكذوب لا يصح السنة بل يحس على يمين من أنه كذب مهترى، لانه عليه السلام أفصح العرب وأعرفهم في لغتهم، ومأمور بالبيان، وليس من البيان أن يأمرهم بكلام يقتضي عندهم غير مراده صلى الله عليه وسلم، ولا حجة لهم في قصه عدى في الخيطين لان عديا من قبله أتى سوء المهم، وقد كان لعدي في قوله تعالى «تم أتموا الصيام الى الليل» كفاية في أن المراد حيط المحرم من حيط الليل، وقد كان رجل لعدي «من الحجر» ؟ وقد فعل فعل عدي سائر الصحابة رضي الله عنهم وهم أهل اللغة، وأصابوا في ذلك حتى رول «من الحجر»، وانتقلوا عن الظاهر الاول الى الظاهر البار لعدي، وهذا هو الذي لا يجوز لاحد تعديه وبالله تعالى التوفيق وهو الموفق للصواب

إنهم الجزء الثالث ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الرابع

فهرس مافى الجزء الثالث من الابواب والفصول بحسب وضع المؤلف

صفحة

٢ الباب الثانى عشر : فى الأوامر والسواهى الواردة فى القرآن وكلام النبى
صلى الله عليه وسلم

٣٢ فصل : فى كيفية ورود الأمر

٣٩ فصل : فى حمل الأوامر والاحبار على ظواهرها

٤٥ فصل : فى الأوامر أعلى الأمور هى أم على التراخى ؟

٥٢ فصل : فى الأوامر المؤقت بوقت محدود الطرفين متى يجب أنى اوله أم
فى آخره ؟ والأمر المرتبط بصفة ما ، والأمر المؤقت بوقت
محدود الأول غير محدود الآخر

٦٨ فصل : فى موافقة معنى الأمر لمعنى الهى

٧٠ فصل : فى الامر هل يتكرر ابدأ أو يجرى منه ما يستحق به المأمور اسم
فاعل لما امر به

٧٥ فصل : فى التعبير

٧٦ فصل : فى الأمر بعد الحظر ومراتب الشريعة

٨٥ فصل : فى ورود الأمر بلفظ خطاب المذكور

٨٦ فصل : فى الخطاب الوارد هل يخص به الاحرار دون العبيد أم يدخل
فيه العبيد معهم

٨٨ فصل : فى امره عليه السلام واحدا هل يكون أمرا للجميع ؟

٩٠ فصل : فى او امر ورد فيها ذكر حكمه عليه السلام ولم يأت فيها من
لفظه صلى الله عليه وسلم السبب المحكوم فيه

٩٢ فصل : فى ورود حكمين بنقل يدل لفظه على أنهما فى امر واحد لافى امرين

- ٩٤ فصل : في عطف الأوامر بعضها على بعض
- ٩٥ فصل : فيه نبذ من تناقض القائلين بالوقف
- ٩٧ الباب الثالث عشر : في حمل الأوامر وسائر الالتاظ كلها على العموم
وابطال قول من قال في ذلك بالوقف أو الخصوص إلا ما أخرج
- عن العموم دأيل - ح
- ١٢٧ فصل : في بيان العموم والخصوص
- ١٥٢ فصل : في مسائل من العموم والخصوص
- ١٥٤ فصل : من الكلام في العموم
- ١٥٤ فصل : من العموم

